جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي
الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: علوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية
من إعداد الطالب: مزابية خالد
بعنوان:

الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي
(دراسة حالة لبنان)

نوقشت وأجيزت
بتاريخ: 18 / 06 /2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة / ولد عامر نعيمة رئيسا.
الدكتورة / شليغم غنية مشرفا ومقررا.
الأستاذة / زموري لينة مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد العائلة

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى والثناء والشكر على نعمه التي لاتعد ولاتحصى.....

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذة الدكتورة شليغم غنية على نصحها وإرشادها ورعايتها واهتمامها بالعمل خلال فترة إعداد الدراسة وحرصها الدائم على إنجاز العمل بالشكل المطلوب،كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم... وتوصياتهم القيمة التي كان لها الأثر البارز في إخراج هذا العمل إلى شكله المميز.

وأدعو الله أن أكون قد وفقت فيما قصدت،ولله الحمد من قبل ومن بعد.

مقـدمـة:

وجد الاختلاف منذ أن خلق الله الإنسان على هذه الأرض سواء في الجنس أوالعرق أوالمعتقد،وقد اقترنت الاختلافات بين البشر في معظم المراحل التاريخية بالصراعات التي تعددت أسبابها إما عرقية وكان من نتائجها سياسة التطهير العرقي، وإما دينية تجلّت في شكل صدام وحروب بين الأديان السماوية الثلاث والتاريخ حافل بهذا النوع من الصراع،ومع أن معظم الحروب في العصر الحديث كان منطلقها سياسي،إلا أن الاختلاف العرقي والمذهبي كان له دور كبير في تأجيج هاته الحروب،وأصبحت هاته الاختلافات ولاتزال في ظل مفهوم الدولة الحديثة مصدر تهديد لاستقرار الدول التي تتشكل من طوائف متعددة بسبب صعوبة التوفيق بينها والخروج بقرارات سياسية تراعي كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين،ومن هنا تبرز الطائفية السياسية كإشكالية متعلقة بكيفية تمثيل جميع الطوائف على الساحة السياسية،وقدرة النظام السياسي على استيعاب التعددية المذهبية من دون الإضرار بأي حق من حقوق الطوائف.

أهمية الدراسة:

في ظل تعدد الأعراق والديانات والمذاهب داخل الدولة الواحدة، وصعوبة التعامل مع هذا الوضع خاصة في دول العالم العربي التي تحوي مثل هذا التنوع، وبحثها عن لعبة سياسية لاتستطيع أن تنفي الآخر وتهمشه كما لايستطيع الطرف الآخر أن يهمشها،وهذا بعد تجربة فاشلة أملتها المحاصصة الطائفية التي تسببت في حروب أهلية ونزاعات طائفية لاتزال تظهر من حين إلى آخر،هاته المحاصصة القائمة على الإعتقاد بأن كل طرف يستطيع أن يتحمل مسؤولية المجتمع كله وأنه الأحق والأدرى بشؤون الحكم، ويرى كل طرف بضرورة انحياز الأطراف الأخرى له،وأن يخرج الآخرين من اللعبة السياسية وتغييبهم عن مركز القرار،ومن ثم فإن هاته التجربة التاريخية ضاعفت من ضرورة الإهتمام بموضوع الطائفية السياسية والتناقضات التي يحملها، وذلك بمحاولة صياغة دلالته كمفهوم وإصلاح تبعاته كنظام سياسي مزدوج التأثير،يحمل آثارا سلبية بحكم التجارب التاريخية من جهة ويعتبر كخيار حكم لابد منه بصيغته التوافقية بالنسبة للدول متعددة الإثنيات.

الهدف من الدراسة:

باعتبار مفهوم الطائفية مفهوما حديثا وفي ظل اختلاف رؤى المفكرين والباحثين حول موضوع الطائفية السياسية ،فإننا يمكن أن نعتبر أن الغاية الأساسية من دراسة هذا الموضوع هي محاولة توفير نظرة إجمالية عن الطائفية السياسية، تساهم في عملية تصنيفها وتحليلهاسواء كمفهوم أو كنظام حكم،وكذلك التعرف على تبعات النموذج التوافقي ونتائجه على استقرار الدول المتعددةالإثنيات والمذاهب وهذا من خلال الحالة اللبنانية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة كان منطلقه مجموعة من الدوافع الموضوعية والذاتية المتمثلة فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

-تنامي الحديث عن مفهوم الطائفية وموقعه في ظل الدولة الحديثة التي تتبنى الديمقراطية، وتدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والسماح بالتعددية السياسية خاصة في الدول التي تتميز بتنوع إثني ومذهبي كبير.

– الجدلية الحادة حول مفهوم الطائفية والاختلاف حول صلاحية الطائفية السياسية كنظام للحكم، وهذا مايؤكد ضرورة البحث في موضوع الطائفية السياسية.

– ماتشهده دول العالم الإسلامي عامة والدول العربية بشكل خاص من تزايد لخطر التعصب الطائفي خاصة بين القطبين السني والشيعي،وتطور هذا التعصب إلى نزاعات مسلحة في العديد من الدول العربية،ومن ثم تحميل الطائفية السبب في زعزعة استقرار هاته الدول، ومع هذا التصعيد نجد أنفسنا أمام خلط بين مفاهيم عديدة أبرزها الطائفية والتعصب الطائفي والتطرف الديني،وكذلك الطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية،يستدعي ضرورة الإطلاع عليها وتمييزها عن بعضها البعض.

– باعتبار الطائفية السياسية لها من يؤيدها ولها من يعارضها فإن اختيار الحالة اللبنانية يكون الأنسب للدراسة بحكم النموذج التوافقي المعتمد في هاته الدولة منذ اتفاق الطائف سنة1989.

المبررات الذاتية:

– رغبة الباحث في معالجة موضوع الطائفية السياسية باعتباره يرتبط بمجال التخصص.

– إن الإستقرار السياسي ليس ظاهرة تخص الدول متعددة الطوائف بل حتى الدول منسجمة التركيبة، لكنه يكون أكثر حدة بالنسبة للأولى، لهذا أردنا الوقوف على أسباب ونتائج الظاهرة من خلال هاته الدراسة.

– رغبة الباحث في إثراء البحث العلمي.

– ارتباط موضوع الطائفية السياسية بأبعاد مختلفة، ولكونه يتضمن جوانب مهمة والمرتبطة ارتباطا كبيرا بعلم السياسة كالنظام السياسي، المؤسسات السياسية وطرق إدارتها، و أساليب الحكم المعتمدة، وعلاقة الدولة بالمجتمع.

إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع الطائفية السياسية من المواضيع الشائكة والتي يدور حولها خلاف كبير بين المفكرين السياسيين من حيث دلالة المفهوم وتبعاته الإجتماعية والسياسية،وفي ظل هذا الطابع الجدلي الذي تتميز به هاته الدراسة فإن المشكلة التي نحن بصدد طرحهاتكون على النحو التالي:

ماالذي يجعل من الطائفية السياسية تشكل دافعا أو خطرا على الاستقرار السياسي للدولة؟

ويمكن أن تصاغ من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

هل يحمل مفهوم الطائفية السياسية دلالة سلبية فقط؟

هل يمكن اعتبار نظام الطائفية السياسية في لبنان بصيغته التوافقية يمثل نموذجا ناجحا لديمقراطية حقيقية؟

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة لاختبار ومعرفة صحة الفرضيات التالية:

- لا يحمل مفهوم الطائفية السياسية دلالة سلبية فقط بل يعبر عن إطار ديمقراطي يتم فيه تمثيل مختلف الطوائف المكونة للمجتمع على المستوى السياسي.

- نجاح نظام الطائفية السياسية في لبنان في شكله التوافقي مرتبط بالرضا العام لجميع الفئات المكونة للمجتمع عن هذا النظام.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم موضوع الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي إلى فصلين:

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للطائفية السياسية والاستقرار السياسي ، وذلك من خلال دراسة الطائفية السياسية عوامل النشأة والتعريفوتضمن خمس نقاط فرعية،أولا عوامل نشأة الطائفية السياسية،ثانياتعريف الطائفية،ثالثا المصطلحات المقاربة لمفهوم الطائفية،رابعا تعريف الطائفية السياسية،أما العنصر الثاني تحدثنا فيه عنالاستقرار السياسي التعريف والمؤشرات، وتطرقنا فيه أولا إلى تعريف الاستقرار السياسي،ثانيا مؤشرات الاستقرار السياسي،وفي العنصر الثالث تناولنا انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي،وتضمن أولا أهمية الطائفية السياسية بالنسبة للاستقرار السياسي من خلال ضمان حقوق الأقليات ضمن مبدأ المواطنة وكذلك الديمقراطية التوافقية،ثانيا الطائفية السياسية واللااستقرار السياسي، وتم معالجتها في نقطتين مهمتين،إضعاف سيادة الدولة،إشكالية شرعية النظام السياسي.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه لأثر الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي (الحالة اللبنانية)، وذلك من خلال التطرق إلى الحديث عنالتطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان كعنصر أولمن خلال ثلاث نقاط،أولا مرحلة الدولة العثمانية،ثانيا مرحلةالانتداب الفرنسي،ثالثامرحلة مابعد الاستقلال، وفي العنصر الثاني تناولنا فيهالتيارات الدينية والسياسية في لبنان،وتضمن أولا التقسيم المذهبي للطوائف داخل لبنان،ثانيا التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية،أما العنصر الثالث والأخير فيتمحور حول انعكاسات نظام الطائفية السياسية على استقرار لبنان منذ 1989 إلى 2009،وتم التطرق إلى نقطتين رئيسيتين أولا إسهامات النظام السياسي الطائفي في استقرار الدولة اللبنانية من خلال تمثيل وحماية الأقليات وكذلك التعددية السياسية والمذهبية،ثانيا النظام السياسي الطائفي وإشكالية اللااستقرار السياسي، وذلك من خلال الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني،تدني شرعية النظام السياسي،ضعف سيادة الدولة،استمرار ظاهرة الهجرة باستمرار اللاأمن نتيجة ضعف النظام السياسي.

المقاربات المنهجية:

في إطار الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية قصد إثراء البحث وهي كالتالي:

منهج دراسة الحالة:وذلك من خلال النموذج اللبناني عن طريق المنهج الوصفي وذلك بجمع البيانات والمعلومات عن طبيعة النظام السياسي اللبناني وخصائصه مع تحليل التجربة التوافقية المعتمدة في هاته الدولة،وقد تمت الاستعانة بمجموعة من المقاربات المنهجية قصد إثراء الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

المسح التاريخي:وذلك من خلال المراحل التاريخية التي مر بها نظام الطائفية السياسية في لبنان بداية بمرحلة الدولة العثمانية (1517-1918)،ثم مرحلة الإنتداب الفرنسي(1919-1943)،ثم مرحلة مابعد الاستقلال(1943-1989).

الإقتراب القانوني:حيث تمت الاستعانة بالمواد الدستورية والقانونية من أجل معرفة درجة تطابق هاته النصوص مع واقع النموذج التوافقي في لبنان منذ إقراره سنة 1989 إلى غاية 2009،وتتمثل النصوص التشريعية المعتمد عليها في الدراسة:

- الدستور اللبناني الصادر سنة 1926والمعمول به حاليا.
- اتفاق الطائف الصادر سنة1989.
- اتفاق الدوحة الصادر سنة2008.

أدبيات الدراسة:

رغم حداثة مفهوم الطائفية السياسية إلا أن هناك عدد معتبر من الكتاب الذين تحدثوا عن هذا الموضوع ومن بين المؤلفات التي كتبت في هذا المجال نذكر:

-كتاب"الطائفية بين السياسة والدين"للكاتب حسين موسى الصفار الصادر سنة2009 عن المركز الثقافي العربي، وقد طرح الكاتب في مؤلفه مسببات الطائفية واقترح مجموعة من التوصيات التي ينبغي العمل بها لمواجهة الفتنة الطائفية،كماقدم العديد من الحوارات التي أقيمت في هذا المجال،لكنه طرح مصطلح الطائفية كمفهوم سلبي اعتمادا على ماخلفته الفتن الطائفية خاصة في العراق.

-كتاب"المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات" للكاتب برهان غليون الصادر ببيروت سنة1979عن دار الطليعة للطباعة والنشر،وتضمن هذا الكتاب مسألة الأقليات وواقعها ومشكلاتها خاصة في العالم العربي والإسلامي كما تحدث عن النزاع الطائفي وربط الطائفية بالمجال السياسي، واستعمالها من طرف أصحاب السلطة لتحقيق مصالحهم،إلا أن تناوله لموضوع الطائفية كان سطحيا، بالإضافة إلى أن رؤيته للطائفية منطلقه من واقع المجتمعات العربية التي تعاني من صراعات طائفية على عكس المجتمعات الغربية، ومن هنا كانت رؤية الكاتب لمصطلح الطائفية سلبية بالأساس.

- كتاب "الطائفية في العراق" للكاتب سعيد السامرائي الصادر بلندن عن مؤسسة الفجر سنة1993، تحدث فيه الكاتب عن مصطلحي السنة والشيعة والتي تطرق إلى دلالتها بشكل عام،كما تحدث عن المشكلة الطائفية في العراق وأسبابها، وقدّم مجموعة من التعريفات حول الطائفية والطائفي(الشخص الطائفي) والدولة الطائفية،إلا أن رؤية الكاتب للطائفية كانت في معظمها عاطفية أكثر منها موضوعية، وهذا مانلتمسه من الألفاظ والمعاني التي استخدمها الكاتب.

- مقال لبرهان غليون تحت عنوان"نقد مفهوم الطائفية" منشور في مجلة الحوار المتمدن،العدد1840 وذلك بتاريخ28 فيفري2007، وقد تحدث فيه عن مفهوم الطائفية حيث أكد فيه على أن الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة كما نفى وجود علاقة بين الطائفية وتعدد الديانات والمذاهب، وما يؤخذ على هاته الرؤية هو تحميل النخب المتنافسة سياسيا المسؤولية الكاملة في إنتاج الطائفية، وإهمال دور الشرائح الإجتماعية الأخرى في بلورة الفهم السائد للطائفية.

الصعوبات المتعلقة بالموضوع:

تخلّلت الدراسة جملة من الصعوبات أهمها:

- تشعب الرؤى حول موضوع الطائفية السياسية وصعوبة ضبطها.

-صعوبة الإلمام بالإطار النظري للدراسة وذلك بسبب التناول السطحي لموضوع الطائفية.

-ارتباط معظم الدراسات بحالة معينة وتفسير موضوع الطائفية السياسية على أساس تلك الحالة.

- تظهر في كثير من الأحيان ذاتية الكاتب في تناوله لموضوع الطائفية بحكم انتمائه لطائفة معينة وبالتالي تصبح العاطفة تتحكم في الباحث أكثر من الموضوعية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للطائفية السياسية والاستقرار السياسي

لعل الكثير من الناس يعتبرون أن الطائفية مصطلح مقترن بالدولة الإسلامية، ومسألة الانقسام بين الشيعة والسنة، ولكن في الحقيقة أن ظاهرة الطائفية كممارسة هي موجودة منذ القدم وفي شتى دول العالم، فقد كانت هاته الظاهرة ماثلة للعيان في العديد من الحضارات والديانات قبل أن توجد في الدولة الإسلامية، حيث انقسم اليهود إلى أربعة طوائف، والكل يرى أنه الأحق بالإتباع، ونتج عن هذا الانقسام نتائج وخيمة أدت إلى تشتت اليهود في شتى أنحاء المعمورة، ونتج عن الخلاف حول الديانة المسيحية انقساما واضحا وحادا بين معتنقي هاته الديانة تطور فيما بعد إلى تعصب لهاته الطائفة أو تلك، لينتهي بصراع طائفي حاد خلف العديد من الضحايا إلى حد اعتبار البعض أن ما أزهق من أرواح بين أتباع المسيحية يفوق ما خلفته الحروب بين المسيحيين وغيرهم من الديانات، وفي الحضارة الإسلامية كما لا يخفى علينا بانت ملامح الطائفية بعد وفاة النبي(ص)، وبالتالي فالمتتبع لمسألة الطائفية تظهر له وكأنها سنّة دأبت عليها مختلف الحضارات، وواقعا ظل يلازم تطورها وفي نفس الوقت حملت اختلافات لم يحتمل أي طرف قبولها ونمت في ظل هذا التناقض، ومع ظهور مفهوم الدولة أصبح من الضروري ضرورة التعايش في ظل الاختلاف الذي حملته الطائفية، وذلك بسبب استحالة الإبقاء على فكرة التعصب الطائفي التي لم تفد أي طرف وساهمت في خسائر بشرية كبيرة.

وفي ظل الدولة الحديثة ومن أجل التعامل مع التنوع المذهبي والعرقي داخل الدولة، والتوفيق بين انتماء الشخص لطائفة معينة في إطار الولاء الوطني، أصبحت الطائفية السياسية كنظام منصوصا عليه في الدساتير بالنسبة للدول التي تحوي فسيفساء عقائدية وقبلية وعرقية كما هو عليه الحال في عدد من الدول العربية، ومن هنا نحن نتحدث عن الطائفية كظاهرة شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه، تخلف نتائج متعددة على استقرار الدول حسب الفهم السائد للظاهرة، وطريقة التعامل مع المكون الطائفي وتمثيله على الساحة السياسية، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل أن نسلط الضوء على مفهوم هاته الظاهرة بشقيها اللغوي والاصطلاحي، من خلال النظرة المختلفة للباحثين حول موضوع الطائفية والطائفية السياسية، ومعرفة الأسباب المختلفة التي أدت إلى نشوء الظاهرة، وكذلك معنى الاستقرار السياسي والمؤشرات الدالة عليه، ومن ثم النتائج المختلفة التي تحدثها الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي من خلال جملة من المؤشرات.

المبحث الأول: الطائفية السياسية عوامل النشأة والتعريف

سنعرض أولا في هذا المبحث أولا عوامل نشأة الطائفية السياسية، ثم التعريف اللغوي للطائفية، وذلك بالاستعانة بالقاموس العربي لسان العرب والقاموس المحيط، ثم التعريف الاصطلاحي الذي يأخذ اتجاهين الاتجاه السلبي والاتجاه الايجابي، وذلك من خلال تعريفات أهم الباحثين والمفكرين والسياسيين، ثم كعنصر ثالث المصطلحات المقاربة لمفهوم الطائفية والمتمثلة في مفهوم التعصب ومفهوم التطرف، وفي الأخير تعريف الطائفية السياسية التي تأخذ نفس اتجاهات الطائفية، وذلك من خلال عرض تعريفات متباينة لباحثين ومفكرين سياسيين وإسلاميين في هذا المجال.

أولا: عوامل نشأة الطائفية السياسية

سنعرض فيما يلي الأسباب الحقيقية التي تعتبر الأصل في تشكل الطوائف في الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، والتي بقيت على ذلك الاختلاف منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا وهي كما يلي:

أ- **العامل الديني في الحضارات غير الإسلامية:** ونتناول هذا العنصر من خلال الديانتين السماويتين الرئيسيتين اليهودية والمسيحية.

1- **الديانة اليهودية** :افترق اليهود بسبب خلافهم في دينهم بعد تخريب بيت المقدس الذي بناه النّبي سليمان عليه السلام إلى أربعة فرق، وهم الطائفة الربانية وطائفة القراء وطائفة العنانية وطائفة السمرة، فطائفة الربانية يعولون في أحكام الشريعة على التلمود، وهي لاتعمل بالنصوص الإلهية وهناك من يعتبرهم بعيدين تمام البعد عن الأصول الحقيقية للديانة اليهودية، أما طائفة القراء يحكمون نصوص التوراة ولا يعترفون بمن خالفها ويلزمون النص دون تقليد،وفيما يخص الطائفة العنانية تخالف هاته الطائفة وتطعن في الطائفة الربانية والقراء وأهم الخلافات نجدها في دعوتهم للإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم،وأنه أرسل للعرب وإجمال القول في عيسى عليه السلام واستعمال الأهلة لمعرفة الشهور كما هو عند المسلمين وكذلك قضية التوراة التي يرون أنها لم تنسخ ويبقى العمل بها، وبالنسبة للطائفة الأخيرة وهي طائفة السمرة فإنها تنكر نبوءة داوود ومن بعده من الأنبياء ويرفضون فكرة أن يكون بعد موسى نبي.

2- **الديانة المسيحية:** انقسمت المسيحية إلى ثلاث طوائف وذلك بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وذلك حسب المراحل التالية:

المرحلة الأولى: منذ بدء انتشار المسيحية إلى ظهور الإسلام، كان الإختلاف حول شخصية السيد المسيح، هل المسيح هو الله نفسه؟ هل المسيح فيه جزء بشري وجزء إلهي؟ هل المسيح هو ابن الله؟ هل الإبن المسيح مساو للأب في الجوهر؟ (تعالى الله عن كل هذا جل في علاه)[1].

[1]- حافظ عثمان، **الإسلام والصراعات الدينية**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت)، ص ص(97- 105).

المرحلة الثانية: منذ ظهور الإسلام إلى الحروب الصليبية، وكان الخلاف حول وسائل التقرب من السيد المسيح فيما يتعلق بالصور والتماثيل، هل يمكن التقرب بها أم لا؟ وذلك لتأثرهم بتعاليم الحضارة الإسلامية المبغضة للشرك والتقرب إلى الله بكل ماهو مجسد، سواء كان صورة أو صنما أو غير ذلك.

المرحلة الثالثة: من الحروب الصليبية حتى الإصلاح الديني، وقد تميزت بتشكيل الأحزاب الدينية وصراعها فيما بينها(أي بين أتباع الديانة المسيحية)، وذلك بعد تعايش المسيحيين مع المسلمين واقتناع الكثير بالعقيدة الإسلامية، وكان من نتائج هذا الصراع انفصال الكنيسة اليونانية الأورثودوكسية عن الكنيسة الكاثوليكية.

ب- العامل السياسي في الحضارة الإسلامية:

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم نشأ خلاف كبير بين الصحابة حول من يحكم فكانت الخلافات منقسمة إلى ثلاث اتجاهات، حيث يرى الإتجاه الأول بأن الأنصار أحق بالخلافة بعد رسول الله فهم من نصروه وآووه، أما الإتجاه الثاني فيرى بأن المهاجرين هم من لهم الحق في الخلافة بحكم وصية النبي في الأحاديث بأن الأئمة من قريش، وكذلك إنابته لأبي بكر في إمامة المسلمين في الصلاة، وبالنسبة للإتجاه الثالث ظهر بعد توالي الأزمنة والخلافات في شكل المذهب الشيعي، والذي ينادي بأحقية أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة المسلمين فهم أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان، وحجتهم في ذلك بأن سيدنا علي وأهل بيته هم صفوة الصفوة من أبناء قريش وأعلاهم قدرا ونسبا، ويستخدمون فكرة شهيرة في هذا الصدد، وهي أن أهل البيت هم الثمرة وقريش بمثابة الشجرة والثمرة خير من الشجرة، وتطورت الفكرة عند الشيعة إلى حد الإعتقاد بمعصومية آل البيت، وأن إمامة أهل البيت ركن من أركان الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفالها ولا تفويضها إلى الأمة، وبالتالي أصبح الخلاف هنا مع أهل السنة أكبر من كونه خلافا في فهم النصوص بل يذهب إلى كونه خلافا عقائديا[1].

بمرور الزمن تطور الخلاف في مختلف الديانات، وأصبحت كل طائفة ترمي الأخرى بعدم الفهم الصحيح للدين، وكل طائفة أصبحت تمثل عقيدة يرى أفرادها أنهم الأحق بالإتباع، وقد استطاعت الديانة اليهودية والمسيحية في العصر الحديث احتواء الخلافات داخل طوائفهم وأعراقهم المختلفة، إلا أنه في الديانة الإسلامية تطور الإختلاف إلى خلاف، وذلك بالاقتتال بين الشيعة والسنة، وعدم تمكين لغة الحوار، وإشكالية حقوق الأقليات ، وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية والواقع المعاش، كل هذا أثر ولايزال يؤثر بطبيعة الحال على الاستقرار السياسي للدولة والمجتمع خاصة في ظل الدولة الحديثة القائمة على الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات لكل فرد من أفراد المجتمع.

[1]- حافظ عثمان، المرجع السابق،ص147.

ثانيا: تعريف الطائفية

سنعرض في هذا العنصر التعريف اللغوي للطائفية والتعريف الإصطلاحي الذي يتضمن اتجاهين متباينين حول مفهوم الطائفية اتجاه سلبي وآخر إيجابي.

الطائفية لغة كلمة أصلها الطائفة، والطائفة من الشيء جزء منه وفي التزيل العزيز :(وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين)، والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، ويقال طائفة من الناس وطائفة من الليل، والطائفة الجماعة من الناس وتقع على الواحد كأنه أراد نفسا طائفة[1]، ويذكر العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب في القاموس المحيط أن الطائفة من الشيء القطعة منه، أو الواحد فصاعدا أو إلى الألف، أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس[2]،أما اصطلاحا فسنورد فيما يلي أهم التعريفات التي تتضمن رؤى متباينة حول مفهوم الطائفية، ثم تقديم تعريف شامل وهي كالآتي:

أ- الإتجاه السلبي: ويتزعّم هذا الإتجاه مجموعة من المفكرين وسنعرض مجموعة من التعاريف التي تدور حول هذا الإتجاه:

- تعريف سعيد السامرّائي: الطائفية هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، فهي شعور السّني بالضغينة تجاه الشّيعي، وشعور الشّيعي بالضّغينة تجاه السّني، وهذا كله بدون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد آخر[3].

- تعريف حسين موسى الصفار: الطّائفية في مجالها السياسي هي اعتماد لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين وتشجيع حالات الصراع المذهبي لأغراض سياسية[4].

- تعريف عزمي بشارة: الطائفية هي ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، بل تسعى إلى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، وتؤدي إلى تهميش المصالح الوطنية والقومية[5]، أي أن الطائفية حسب الكاتب كإطار نظري ليس لها وجود في الماضي، وليس هنالك استخدام للمصطلح بالمعنى السلبي أو الإيجابي تاريخيا، بل هي ظاهرة استحدثتها مجموعة أو قلة قليلة من الطائفة لتخدم مصالحها بشكل خاص.

- تعريف زياد حافظ: الطائفية شكل من أشكال التحزب، وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها، بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين وتحد من الرغبة في

---

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، (تحقيق عبد الله الكبير،محمد حسب الله،هاشم الشاذلي)،القاهرة :دار المعارف،1981،ص2723.

[2]- مجد الدين الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**،(تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرقسوسي)،بيروت:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005، ص833.

[3]- سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، ط1، 1993، ص43.

[4] - حسين موسى الصفار، **الطائفية بين السياسة والدين**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2009، ص7.

[5]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية، (ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها)، الدوحة (قطر): **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (28جانفي 2012).

الاستقلالية، إضافة إلى ذلك فهي تنشر ثقافة الخوف، والأسوء من ذلك تعميق العنصرية والتي تكون نتيجة لتلك النظرة السيئة التي يحملها كل طرف ضد الآخر[1].

ب- الإتجاه الإيجابي: تتضمن هاته الرؤية أن الطّائفية مصطلح سليم في الأصل، لكنه بمرور الوقت وتطور الأحداث ألصق بمفاهيم أخرى فحيّدت عن معناها الحقيقي وأهم التعاريف في هذا الشأن:

- تعريف الدكتور طه العلواني: يتضمن مفهوم الطائفية فكرة الأقلية العددية الصغيرة المتحركة في إطار الكل المشدودة إليه، بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها، وقد ظل المفهوم يستخدم للإشارة إلى كيانات متعددة مختلفة في خصائصها، ولم يظهر المفهوم باعتباره أزمة إلا في الآونة الأخيرة، وذلك تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية، مما جعل المفهوم يمزج بمفاهيم أخرى ذات مضمون فكري أو فلسفي أو عرقي أو مذهبي أوديني وأصبح بديلا لها[2]، ويحاول الكاتب أن يستدل في رؤيته بالدلالة اللغوية للطائفية التي تعني تحرك الجزء في إطار الكل وربما في صالحه وهذا مايعني(حسب الكاتب)سلامة المفهوم في الأصل وعدم دلالته على أي معنى سلبي.
- تعريف الدكتور لطف الله عبد العظيم خوجة: الطّائفية مصطلح لايدل على عدوان ولا قتال، وإنما تعصّب في الإنتماء إلى طائفة يحمل على استحسان مذهبها والدفاع عنه وذم غيره، ولو لم يكن كذلك لما اختار الشخص طائفة على غيرها من الطوائف ولا يلزم من طائفية الشخص الإعتداء على الآخرين[3]، أي أنه من الطبيعي اعتبار الطائفية انتماء إلى فرقة أو مذهب معين، هذا الإنتماء يقتضي الإعجاب بالطائفة التي ينتمي إليها الفرد إلى حد عدم القبول بإنتقادها بل وانتقاص الطوائف والمذاهب الأخرى وهذا حسب الكاتب لايعيب من الطائفية مادام الخلاف لايصل إلى حد الإعتداء والصدام مع الآخرين.

إذن نستطيع القول أنه من خلال التعاريف المختلفة يتضح لنا أن الطائفية مصطلح شديد التباين، فهي ظاهرة سيئة بحكم نتائجها في الواقع، وفي جانبها النظري هي ظاهرة سليمة تتمثل في كونها حرية الإنتماء إلى طائفة معينة والدفاع عنها بلا قيود.

ثالثا: المصطلحات المقاربة لمفهوم الطائفية

عند البحث في مفهوم الطّائفية تستوقفك بعض المصطلحات التي يعتبرها البعض من النتائج السلبية التي أتت بها الطائفية، وذلك عندما تتعدى مسألة التعددية المذهبية وحرية المعتقد، وتصبح انقيادا عاطفيا أعمى يتعارض مع الحقيقة الموضوعية، وهذا مانلحظه من خلال المفهومين التاليين:

أ- مفهوم التّعصّب : ورد في موسوعة السياسة بأن التّعصّب هو التّزمّت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية، مما يؤدي إلى الإستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها

---

[1]- ziad hafez, << la rente et le confessionnalisme au Liban >>, **confluences méditerranée** ,n°70, (mars) 2009 , p100.

[2]- طه جابر العلواني، **العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، مكتبة الشروق، 2004، ص36.

[3]- لطف الله خوجة، "الشيعة وسلاح الطائفية"، تاريخ التصفح:14 ديسمبر2012 ، الموقع الإلكتروني:

http://www.saaid.net

وضد الذين يحملونها[1]، ويعرف التّعصّب أيضا بأنه تشكيل رأي ما دون الأخذ بوقت كاف للحكم عليه بإنصاف، مع احتمال أن يكون هذا الرأي سلبيا أو إيجابيا[2]، ويرى البعض الآخر أن التّعصّب هو الإنحياز التّحزّبي لشيء من الأشياء فكرة أو مبدأ أو معتقد أو شخص، وهو يحمل عنصران بارزان أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالأول هو إعتقاد المرء بأن الفئة التي ينتمي إليها أسمى وأرفع من بقية الفئات الأخرى، أما العنصر السلبي هو اعتقاده بأن تلك الفئات أحط من الفئة التي ينتمي إليها، ويظهر التّعصّب في مجالات عديدة فهناك التّعصّب العرقي، والتّعصّب الثقافي، والتّعصّب الديني، والتّعصّب الطائفي[3]، هذا الأخير الذي يعتبر مظهرا سيئا للطائفية، وبالتالي فالتعصب بشكل عام هو الشّدّة في التّمسك بالرأي أو المعتقد أو الجماعة التي ينتمي إليها الشخص، وذلك إلى حد عدم القبول بالإنتقاد والذهاب في بعض الأحيان إلى أبعد من ذلك، من خلال الطعن في انتماءات الآخرين ليتطور إلى المواجهة والصدام، وهذا هو جوهر الخطر في التعصب.

ب- مفهوم التّطرّف : ذكرت موسوعة السياسة بأن التّعصّب الديني يدفع إلى سلوك يتميز بالرعونة والتّطرّف والبعد عن العقل والإستهانة بالآخرين ومعتقداتهم، إذن فالتطرف يعد كنتيجة من نتائج التعصب لمذهب أودين[4]، في حين يرى الشيخ الصاوي أن التّطرّف يعني التنطع(بمعنى التشدد) في أداء العبادات الشرعية أو مصادرة اجتهادات الآخرين أو تجاوز الحدود الشرعية في التعامل مع المخالف، وهو كذلك التعمق أو مجاوزة الحد في الأقوال والأفعال ونحو ذلك[5]، فالظاهر أن مفهوم التّطرّف والتعصب مفهومين متلازمين، لكون الأول يظهر كنتيجة للثاني، إلا أنه بالتمعن والنظر في حقيقة مفهوم التطرف تظهر بوادر اختلاف تتمثل في أن التطرف قد يكون نابعا من رأي فردي أي ينسب إلى شخص معين، بينما التّعصّب يستمد مرجعيته من جماعة عريضة سواء كانت طائفة أو قبيلة أو إثنيات معينة، زد على ذلك أن التّطرّف يكون نتيجة لسوء الفهم، وبالتالي فهو منطلق من افتراضات خاطئة، لكن التّعصّب وإن كان أساسه عاطفي بحت إلا أنه قد يكون منطلقا من فكرة صحيحة بالرغم من أن الطرف المتعصب لا يلجأ إلى الأدلة الموضوعية التي يدعم بها رأيه.

رابعا: تعريف الطائفية السياسية

في ظل هذا المفهوم نتحدث عن الطائفية في ميدان خاص وهو الميدان السياسي، أي انتقال الطائفية من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها على مستوى الدولة، وسنعرض فيما يلي أهم التعريفات المذكورة في هذا المجال في ظل اتجاهين:

أ- الإتجاه السلبي: سنتناول في هذا العنصر النظرة السلبية للمفهوم من خلال عدة تعاريف لمجموعة من المفكرين وذلك على النحو التالي:

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص768.

[2]- علي أسعد وطفة (وآخرون)، "التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي"، **مجلة عالم الفكر الكويتية**، الكويت: مركز الرافدين للدراسات والبحوث، الصادر بتاريخ:17جويلية ،2005 ص5.

[3]- أديب إسحاق (وآخرون)، **أضواء على التعصب**، بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر، ط1، 1993، ص175.

[4]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الأول، ص768.

[5]- صلاح الصاوي، **التطرف الديني الرأي الآخر**، الآفاق الدولية للإعلام، 2005،ص10.

- تعريف موسوعة السياسة: الطائفية (secterialism بالانجليزية) و(confessionnalisme بالفرنسية) وهو نظام سياسي اجتماعي متخلّف، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة، وهذا النظام هو كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه[1]، إذن فالكاتب ينظر إلى الطائفية كونها نظام يحوي العديد من الطوائف ممثلة سياسيا في مجموعة من الأفراد، والذين يمثلون مجتمعين النظام السياسي وكونهم يتحدثون باسم الطائفة التي ينتمون إليها، فإن هذا يخلق انقساما يبدأ من بنية النظام السياسي لينتهي إلى طبقات المجتمع وبالتالي تخلق هاته الولاءات الطائفية انقساما داخل الدولة، وذلك لكونها تحل محل الولاء الوطني الذي يوحد كافة أفراد المجتمع تحت مبدأ المواطنة.

- تعريف برهان غليون: الطائفية تنتمي إلى مجال السياسة لامجال الدين، وهي تعني مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية الدينية والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية والمافيا، وذلك من أجل الإلتفاف على قانون السياسة العمومية، وتحويل الدولة والسلطة العمومية من إطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة كلية إلى أداة لتحقيق مصالح جزئية وخاصة[2]، فحسب رأي الكاتب أن وجود التعددية المذهبية داخل الدولة أمر طبيعي لكن يتم استغلالها من طرف أصحاب صنع القرار أوكل من له مصلحة في تغليب طائفة على أخرى، أو استئثار طائفة بالسلطة السياسية على حساب الطوائف الأخرى لتأجيج الصراع المذهبي بين أفراد المجتمع الواحد، وإشغالهم بالنعرات الطائفية على حساب القضايا الرئيسية التي تشكل محور الإهتمام بالنسبة للمواطن، وفي نفس الوقت تشكل هاته النعرات سلعة رائجة ورابحة يستخدمها النظام السياسي وأصحاب النفوذ وورقة ضغط يلجأون إليها وقت الحاجة، إما بسبب ضغط اجتماعي أو ثورة شعبية أو ماشابه ذلك.

- تعريف حسين العادلي: الطائفية السياسية منهج يقوم على تسييس الإنتماء الطائفي للمواطن وأدلجته(من الإيديولوجيا أي المعتقدات) في الحياة السياسية، وهي تعارض فكرة العقد الإجتماعي الذي يفترض بالدولة وجود مجموع مواطنين أحرار متكافئين ومتساوين بغض النظر عن هوياتهم الإجتماعية[3]، فالطائفية السياسية في نظر الكاتب هي عبارة عن عملية نقل للطائفية المجتمعية القائمة على انتماء الأفراد إلى طوائف أو معتقدات معينة إلى الحيز السياسي الذي تحتكر فيه السلطة لمصلحة طائفة دون أخرى وهذا من شأنه تهديد استقرار الدولة.

ب- الإتجاه الإيجابي: يحاول هذا الإتجاه أن ينطلق في رؤيته للطائفية السياسية كنظام قانوني يناسب الدول متعددة الإثنيات والطوائف أكثر من أي صيغة أخرى، بغض النظر عن النتائج الواقعية للنظام التي تتسبب فيها عوامل متعددة:

[1]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الأول،ص745.

[2]- برهان غليون، "نقد مفهوم الطائفية"، **الحوار المتمدن**، العدد 1840، الصادر بتاريخ: 28 فيفري2007، الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

[3]- حسين درويش العادلي، "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية"، ص2، الموقع الإلكتروني: www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098

- تعريف عقل عقل: الطائفية السياسية مكون أساسي وفعال للنظام السياسي والإجتماعي، فهي تؤمّن التّوازن السّياسي بين مكوّنات المجتمع المتعدد[1]، أي أن نظام الطّائفية السياسية يسمح بتمثيل جميع الطوائف التي تتشكل منها المجتمعات شديدة التعددية، وتكون على مستوى واحد بدون تغليب فئة على أخرى، ولهذا يعد هذا النظام خيارا لابد منه ويعتبر الطريقة الأنسب لحكم المجتمعات التعددية.

- تعريف شاربل نحاس: على الرغم من أن الكاتب يرى بأن نظام الطائفية السياسية يحمل نتائج سلبية في الواقع إلا أنه ينظر إليه من الجهة القانونية كونه يعد شكل من أشكال التنظيم لسياسي للمجتمع، حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على أساس الإرث التاريخي والديني للمؤسسات، وتتضمن حقيقة مفادها تمثيل الجماعات في مختلف المؤسسات (المدارس، الشركات، الجمعيات الخيرية، الشركات العقارية، المحاكم، الجامعات، الصحف)[2]،

كما هو عليه الخلاف في مفهوم الطائفية نجد أن الطائفية السياسية، اتخذت منحيين مختلفيين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، تجعلنا نعتبر أن الطائفية السياسية كنظام تعتبر خيارا توفيقيا ومناسبا لحكم الدول متعددة المذاهب والإثنيات، ومن ناحية أخرى نجدها في إطارها الواقعي تعتمد كثيرا على سياسة المحاصصة الطائفية التي تخلّف العديد من النتائج السيئة وتكرس الإنقسام بين الطوائف وتنافي الولاء الوطني.

[1]-عقل عقل، "العدالة الدستورية والمجتمع التعددي"، المجلد الرابع، **المجلس الدستوري**، لبنان، 2009 - 2010، ص563.

[2]- Charbel nahas, **Le confessionnalisme au Liban**, de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du problème, école des hautes études en sciences sociales,1980,p13.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي التعريف والمؤشرات

يعتبر الاستقرار السياسي غاية تسعى أي دولة لتحقيقها، وهو مفهوم نسبي حاله كحال مفهوم التنمية فمهما بلغت الدولة من تطور لانستطيع القول أنها مستقرة بالمطلق، فهناك دولة مستقرة نسبيا مقارنة بغيرها من الدول، فنقول بأن الاستقرار في دول العالم المتقدم أحسن بكثير من الدول النامية، والدول النامية أحسن استقرارا من الدول المتخلفة وهكذا، وسنعرض في هذا المبحث أهم التعاريف التي تعبر عن حقيقة المفهوم، ومن ثم الحديث عن المؤشرات الدالة على وجود الاستقرار السياسي من عدمه.

أولا: تعريف الاستقرار السياسي

الاستقرار لغة من القرار ألا وهو الثبات، يقول سبحانه وتعالى في محكم التتريل <<ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثّت من فوق الأرض مالها من قرار>>،أي مالها من ثبات[1]، أما اصطلاحا فسنستعين بأهم التعريفات لكتاب ومفكرين التي وردت حول الاستقرار السياسي وهي كما يلي:

- تعريف سعد الدين العثماني :الاستقرار السياسي يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها، في دائرة تمكّنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للإستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين[2]، فكلما كان النظام قريب جدا من جميع الفئات داخل المجتمع، ويملك خبرة كبيرة في التعامل السلس مع الأحداث سواء بين النظام السياسي والمجتمع أو بين أفراد المجتمع، كلما سمح ذلك بقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الإجتماعي داخل الدولة.

- تعريف مارتن بالدام: يرى بأن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي[3].

- تعريف حسن موسى الصفار: الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والتزاع والاحتراب(الحرب)[4]، فالكاتب هنا يركز على مفهوم رئيسي ينبغي وجوده لتحقيق الاستقرار السياسي وهو مفهوم الشّرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يكون هنالك استقرار لامحالة، وحينما

---

[1]- طه العواني،"الحميد والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي"،ص2، **الموقع الإلكتروني:** palscholars.com/ar/pdf.php?type=1&fId=2356

[2]- سعد الدين العثماني، "دور الوسطية في تحقيق الإستقرار السياسي"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد2982، الصادر بتاريخ: 05 نوفمبر2010، ص1.

[3]- Martin paldam, <<does economic growth lead to political stability>>, university of Aarhus, p172.

[4]- حسن موسى الصفار، **الإستقرار السياسي والإجتماعي ضروراته وضماناته**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص15.

تختل هاته العلاقة نصبح أمام ظاهرة اللاستقرار أو كما أسماها الإضطراب، والتي تؤدي إلى مواجهة وصدام حتمي بين أفراد الأمة.

- تعريف كارولينا كورفال: الاستقرار السياسي لايعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسّسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الإكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الإستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف[1]، فالاستقرار السياسي حسب الكاتب مربوط بطبيعة النظام السياسي، فمتى كان النظام لديه الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات بحيث يستعمل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، استطعنا القول أن هناك استقرار للنظام العام داخل الدولة.

يمكن أن نستخلص من هاته التعاريف أن الاستقرار السياسي هو غاية لاتتحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة سياساته المشجعة، والتي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك حفاظ المواطنين على مؤسسات الدولة والنظام الإجتماعي العام، وبالتالي في ظل هاته الوظائف المتبادلة يمكن الحديث عن حالة الاستقرار.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي

هناك من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف، أي عن طريق دراسة ظاهرة اللااستقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية، والتفاوت الإجتماعي والإقتصادي وغيرها، فيجد الباحث نفسه يحلل أسباب عدم الاستقرار أكثر مما يعطي تفسيرا لطبيعة الاستقرار السياسي، والصنف الثاني يبحث في ظاهرة الاستقرار السياسي وذلك بحصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة في دولة ما، وهذا ماطرح العديد من الإختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وقد طرح الكاتب رائد نايف حاج سليمان مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود الاستقرار السياسي ويمكن أن نلخصها فيمايلي:

1- **الإنتقال القانوني للسلطة داخل الدولة:** عندما تتم عملية الإنتقال بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا للاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.

2- **شرعية النظام السياسي: أي** أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم وخضوعهم له عن رضا.

[1]-Carolina Curvale, << Does Political Participation Affect Political Stability>>, department of politics, New York university,P3.

3- **السيادة:** وتظهر من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، ومن جهة أخرى القدرة على التصدي للأخطار الخارجية سواء كان غزوا استعماريا عسكريا مباشرا أوتدخلا خارجيا غير مباشر أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن، وغيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.

4-**الثبات في مناصب القيادات السياسية:** أي أن بقاء القادة على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر للإستقرار السياسي، مع اقتران هذا البقاء برضا الشعب عن حاكميه[1].

5- **الاستقرار البرلماني:** بإعتبار أن البرلمان هو الممثل للشعب فإنه يستمد شرعيته من الشعب، وبالتالي إذا حل البرلمان قبل استيفاء المدة القانونية، أو استقال عضو من الأعضاء، أو أسقطت عضويته، فإن هذا يعتبر مؤشر من مؤشرات اللااستقرار، واستقرار البرلمان وثبات أعضاءه واحد من دلائل الاستقرار السياسي.

6- **الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية:** تعتبر المشاركة السياسية أحد المعايير التي نحكم بها على استقرار النظام السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية، حيث تعتبر المشاركة تلك الحالة التي يتوافر فيها للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، واختيار من يحكمهم واختيار من يمثلهم في المجالس النيابية والمحلية، ولذلك تعتبر المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.

7- **غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات:** حيث يعتبر العنف هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، ذلك أن العنف يعني الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين.

8- **وجود مبدأ المواطنة:** حسب رأي الكاتب فإن المجتمعات التي لاتعرف ظاهرة التعدد تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي، ولكن المشكلة ليست في التعددية، وإنما في طريقة التعامل مع هاته التعددية، وهنا يبرز نوعين من تعامل الأنظمة السياسية مع التعددية، فالنوع الأول يتعامل مع التعددية خاصة الأقلية منها بمنطق القوة، والثاني يتعامل معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات، ومن هنا ينتج عن الأول بروز الولاءات التحتية غير الوطنية، وينتج عن الثاني توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.

9- **الإقتصاد الناجح:** عندما يوجّه النظام سياساته الإقتصادية نحو أهداف التنمية فإن هذه السياسات تساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد، وبالتالي تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي.

10- **قلة الهجرة الداخلية والخارجية:** لأن وجود ظاهرة الهجرة تعني أن المواطن لاتتوافر له أوضاع معيشية جيدة، وبالتالي فهو غير راض عن الوضع الأمني والاقتصادي والصّحي، وهذا مؤشر لعدم الاستقرار، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة دل ذلك على وجود استقرار سياسي، وقد تخلق ظاهرة الهجرة عدم الاستقرار حتى بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين[2].

[1]- رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، **الحوار المتمدن**، العدد2592، الصادر بتاريخ :21 مارس2009 الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

[2]- نفس المرجع السابق.

وبالرجوع إلى المفهوم المخالف فإنه ينطلق من تحديد مؤشرات العنف السياسي من خلال مؤشرات رسمية والتي تكون موجهة مباشرة ضد النظام السياسي، وتنطلق هاته المؤشرات بحكم وجود أحداث عديدة كوجود المظاهرات، أحداث الشغب، الأزمات السياسية الداخلية الحروب داخلية، وأخرى غير رسمية موجهة ضد مؤسسات النظام، وذلك بسبب أمور طارئة كارتفاع الأسعار، ارتفاع مستويات البطالة أو الفقر، أو أي قرارات تتعارض مع التوجهات العامة للمواطنين[1]، لكن اعتماد مؤشرات العنف السياسي تكون غالبا مربوطة بظاهرة معينة في دولة ما بسبب زعزعة الاستقرار فيها، وبالتالي يصعب تعميمها.

[1] - نبيل ناصر محمد الأجدع، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية: دراسة حالة"، (أطروحة ماجيستير،كلية العلوم السياسية، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، 2005)، ص ص(27- 29).

المبحث الثالث: انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي

بعد أن قدمنا آنفا أهم التعريفات المتعلقة بالطّائفية والطّائفية السياسية وتباين وجهات النظر حول حقيقة هاته المفاهيم، ثم الحديث عن مفهوم الاستقرار السياسي، وأهم المؤشرات الدالة على وجود الاستقرار داخل الدولة سنحاول من خلال هذا المبحث أن نسلط الضوء على أهم التأثيرات التي تحدثها الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي بشقيها الإيجابي والسلبي.

أولا: أهمية الطّائفية بالنسبة للاستقرار السياسي

سنتحدث في هذا العنصر عن أهم المزايا التي يحملها نظام الطائفية السياسية بالنسبة للمجتمعات التي تتميز بتنوع إثني او عرقي أو ديني، وقدرته على خلق نوع من التعايش بين مختلف الطوائف في دولة واحدة، ومن بين هاته العناصر نذكر:

1- حقوق الأقليات ضمن مبدأ المواطنة:

ورد في موسوعة السياسة أن مصطلح الأقليات يعني مجموعة سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الإنتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيا وطبقيا متميزا، أي دون اتخاذ موقف عدائي ضد الأغلبية، ويستخدم المفهوم أيضا بالمعنى الطبقي السياسي كأن يقال طبقة حاكمة والتعامل مع الأقليات يتخذ اتجاهين متباينين، ففي الدول المتقدمة لايشكل تواجد الأقليات عقبة أمام الوحدة الوطنية فالكل يساهم في الوحدة الإجتماعية، أما في دول العالم الثالث فقد عملت الإمبريالية على إشاعة مبدأ فرق تسد (حسب رأي الكاتب) من خلال تحريض الأقلية ضد الأكثرية بحكم أنها مضطهدة، وأن الأغلبية تعامل الأقلية وكأنها لا تنتمي للوطن فيضعف ذلك من ولائها الوطني[1]، ويعني مفهوم حماية الأقليات باللغة الفرنسية (protection des minorités)، وهو مبدأ سياسي قانوني ارتبط تاريخيا بانهيار الإمبراطوريات المتعددة القوميات في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وقد برز هذا المفهوم على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تضمنت الكثير من المعاهدات الدولية في ذلك الوقت ومع ظهور دول جديدة تضم أقليات متعددة تضمنت بنودا واضحة تدعو لحماية الأقليات، وقد أصدرت عصبة الأمم وهي الهيئة الأممية المعترف بها آنذاك لحماية حقوق الإنسان قرارا سنة1933، تدعو فيه الدول الغير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها، أما هيئة الأمم المتحدة فلم ينص ميثاقها بشكل واضح على مصطلح حماية الأقليات باستثناء الإشارة إلى الحماية، حيث نصت المادة 55من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الأمم المتحدة تؤمن الإحترام الدولي لحقوق الإنسان والحريات العامة للجميع دون تفرقة في العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أشارت اللجنة الإقتصادية والإجتماعية التابعة لهيئة الأمم لمسألة حماية الأقليات حيث ذكرت أن عملها سيتجه لتقديم الإقتراحات والتقارير حول عدد من القضايا من أهمها قضية حماية الأقليات، وقد اعتبرت موسوعة السياسة أن تخلّي هيئة الأمم المتحدة عن فكرة الإهتمام

[1]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)،المرجع السابق، الجزء الأول، ص ص(244- 245).

الخاص بحماية الأقليات يرجع سببه بالأساس إلى عدم قبول الدول ورفضها التدخل في شؤونها الداخلية وحرصها على سيادتها، ومن هنا فقد ارتأت الهيئة أن تكون مسألة حماية الأقليات من اختصاص الدول التي تتواجد بها هاته الأقليات، وهو أفضل وسيلة لحماية الأقليات وأكثر نجاعة من تولي الهيئة الأممية هاته المسؤولية بمفردها[1]، وعند الحديث عن دور نظام الطائفية السياسية في حماية الأقليات فإن هذا النظام وفق مبدأ التوافق وفي إطار مبدأ المواطنة يضمن للأقليات العيش ضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية تجعلها بحكم الواقع متكافئة وفق عملية الأخذ والعطاء، تحت أسس ديمقراطية من شأنها تحقيق حرية الرأي والمساواة في الحقوق والواجبات، والإلتزام بالولاء الوطني كإطار جامع لكافة الأجزاء المتباينة والمتنوعة دون النظر إلى الإنتماءات الإقليمية أو الدينية أو القبلية الضيقة[2]، وبالتالي فقد أصبح التمثيل الطائفي في نظام الطائفية السياسية معيارا أساسيا لضمان حقوق الأقليات، لأنه في ظل المجتمعات التعددية والتوازنات السياسية، لايوجد تمثيل سياسي على أساس وطني بحت وغير طائفي يستطيع تجسيد كافة الطوائف على الساحة السياسية[3]، بل يذهب البعض ومن أبرزهم الوزير السابق في الحكومة اللبنانية "ميشال أده" إلى اعتبار أن الأطر الديمقراطية القائمة على نظام الأكثرية العددية لايقدم للأقليات سوى التهميش والنبذ وحتى الإضطهاد والقمع المباشر أحيانا، واستدلوا بذلك على مايحدث في العديد من الدول كالعراق ومصر وإندونيسيا وماليزيا، وهذا عند الحديث عن الدول التي تحمل تنوعا عرقيا وطائفيا كبيرا[4]، ويذهب البعض الآخر من أمثال الدكتور برهان غليون إلى اعتبار التخلي عن نظام الطائفية وتمثيل العشائرية والعصبية كما لو أنه تخلي عن المواطنة والحقوق السياسية - رغم من أن الكاتب ينظر إلى الطائفية كظاهرة سلبية- وهذا مايبرز حتمية هذا النظام وكونه شرا لابد منه، بالنسبة للدول متعددة الإثنيات (حسب رأي الكاتب)، إذ أن التخلي عنه يقود إلى فقدان كل سلطة وكل إمكانية على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص الجماعات خاصة الأقليات منها، و يؤدي إلى فقدان كل قدرة على المساهمة في إنجاب سلطة متحكمة في الأفراد، وفي ظل هذا الوضع تجد الطائفة الأقل أو الصغرى نفسها أمام وضع يحتم على كل فرد فيها التمسك والإحتماء بطائفته في وجه الطوائف الأخرى الأكثر عددا والمسيطرة على الساحة السياسية والإجتماعية، وتظل الطائفة تعمل كحزب سياسي يدافع عن مصالح الأفراد ويحل مشكلات انتمائهم لها في ظل عدم وجود طرق أخرى تلجأ إليها الطائفة من أجل تأمين حياة أفرادها وتأمين كرامتهم وضمان توازنهم النفسي والمادي[5]، أو اللجوء إلى بدائل أخرى غير سياسية عندما لايلقى صوت هاته الفئات استجابة من السلطة الحاكمة، وغالبا ماتكون هاته البدائل بدائل عنفية تؤدي إلى نتائج عكسية لاتخدم أي طرف.

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي،المرجع السابق، الجزء الثاني،ص ص (850-851).

[2]- موح عراك عليوي،"الإزدواجية الشخصية بين عصبية الإنتماء والولاء الوطني: دراسة اجتماعية تحليلية"، (بحث جامعي،جامعة بابل، 2011)، ص32.

[3]- عقل عقل، المرجع السابق، ص563.

[4]- ميشال أده، "دفاعا عن الصيغة اللبنانية"، **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية**، بيروت، الصادر بتاريخ: 21 ديسمبر2010، ص5.

[5]- برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979، ص ص(79- 80).

2- الديمقراطية التوافقية:

أول من طرح مصطلح الديمقراطية التوافقية هو"ايرنست ليبهارت"وذلك من خلال كتابه <<الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد>> الصادر سنة 1968، وهناك العديد من المصطلحات التي تطلق على مفهوم الديمقراطية التوافقية، وتخضع لتسميات عديدة أهمها:

- الديمقراطية النسبية: وطرح هذا المصطلح من طرف المفكر "جيرالد لامبورغ" في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا.

- التجزء الإجتماعي: وطرح من طرف عالم الإجتماع"بنغهام باول".

- الإتفاق الرضائي: وطرح من طرف"بورك شنايدر" وذلك في محاولته لمقارنة هذا المفهوم مع قاعدة الأكثرية التي نجدها في الديمقراطية اللبيرالية.

- تسميات أخرى: أهمها الديمقراطية الطائفية، الديمقراطية الإتفاقية، الديمقراطية التعددية، الديمقراطية غير المسيسة.

- **تعريف الديمقراطية التوافقية:** بالنسبة للمعنى اللغوي فإن التوافقية جاءت من الفعل اتفق بمعنى تقاربا، والتوافق والإتفاق والموفق من جمع الكلام وهيّئه، والإتفاق جعل الأمر جمعا بعد تفرّقه كما جاءت بمعنى التقرب والتطابق قدر الإمكان والكفاية والتناسب[1]، أما اصطلاحا فتعرف الديمقراطية التوافقية بأنها منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل من أجل إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى عند اتخاذها لقرارات تضر بمصالحها بغض النظر عن حجم الكتلة، وذلك مع افتراض وجود انقسام وصراع مجتمعي خطير لا يمكن احتوائه إلا عبر هذه الصيغة من الحكم[2]،كما يرى الدكتور رشيد عمارة بأن هاته الديمقراطية تنسجم مع دول ذات تعددية اجتماعية أو مجتمعات تتسم بعدم الإنسجام الإجتماعي، ويقصد بالتعددية خليط من الشعوب يتخالطون لكن من دون الإندماج أو التداخل، فكل جماعة متمسكة بمبادئها وثقافتها ولغتها وأفكارها[3].

بالنظر إلى جوهر الديمقراطية التوافقية فإنها تقر بتعدد مراكز القوى الطائفية والقومية والمذهبية داخل المجتمع، ولطمأنة مصالح هاته القوى الإجتماعية تسعى أو بالأحرى تندفع إلى تشريع الطائفية السياسية كنظام تمثيل سياسي من أجل منع هيمنة أي طرف على الأطراف الأخرى، وذلك بوضع زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية على رأس مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية[4]، ويذهب بعض المفكرين إلى

---

[1] رشيد عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي"، **مجلة زانكوي سليماني**، السليمانية، العدد 30، الصادر بتاريخ: أكتوبر 2010، ص ص(5- 6).

[2]- محمد زين العابدين، "الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان"، (رسالة ماجيستير،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2009)، ص24.

[3]- رشيد عمارة، المرجع السابق، ص 7.

[4]- جميل هلال، "لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، بيروت، الصادر بتاريخ: 01أفريل2009، ص4.

اعتبار أن التعددية الإجتماعية ليست هي المبرر الأساس لتطبيق الديمقراطية التوافقية، لأن التعددية الإجتماعية موجودة حتى في الدول التي تطبق ديمقراطية الأغلبية، وإنما السبب الرئيسي في تطبيق الديمقراطية التوافقية يكمن في عدم القدرة على الإنسجام الإجتماعي بين هاته التعدديات الإجتماعية، وذلك بسبب حواجز طائفية أو عرقية يصعب تخطيها، بل يستدعي ضرورة تقبلها وطرحها على المستوى السياسي، وبالتالي فإن الديمقراطية التوافقية تكون كحل أمثل أو بديل لتجنب تفاقم الأوضاع، وتفاديا لعدم الإستقرار السياسي والإجتماعي، ولنجاح هذا النموذج لابد من توفر الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية المناسبة، وذلك من أجل أن تكون عاملا مساعدا ليس لإنشاء مجتمع تعددي فحسب بل لصيانة الديمقراطية وتعزيزها أيضا[1].

يتم تطبيق الديمقراطية التوافقية بسب وجود تنوع كبير سواء كان إثنيا أودينيا أومذهبيا، وكذلك التوازن في القوة بين الطوائف أوالإثنيات داخل المجتمع، فيكون الحكم على أساس التوافق في الرأي بينها في ظل عدم غلبة أي طرف على آخر، بخلاف الديمقراطية اللبرالية التي تخضع لعملية الإقتراع التي توصل الأغلبية للحكم.

ثانيا: الطائفية السياسية واللاستقرار السياسي

من خلال حديثنا عن أهم الجوانب الإيجابية لنظام الطائفية السياسية في شكله التوافقي، يتبين لنا أنّ هذا الأخير في إطاره النظري يسعى لتغليب الولاء الوطني على الولاءات والإنتماءات الضيقة سواء كانت قبلية أو عشائرية أو عرقية أو طائفية وإحلال ثقافة التعايش المشترك في ظل دولة واحدة تجمع كافة الإثنيات، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها وتجنب الإنقسامات الداخلية، وهذا يدفعنا إلى اعتبار أن تلك الحلول المقدمة هي حلول مثالية أكثر منها واقعية، فعند تطبيقها على أرض الواقع تظهر العديد من التساؤلات والصعوبات التي تؤدي بنا إلى تسجيل نقاط ضعف جد مهمة، وهذا ماسنتحدث عنه في هذا العنصر من حيث الإنعكاس المضر باستقرار الدول.

1- إضعاف سيادة الدولة:

ورد في موسوعة السياسة بأن مفهوم السيادة يعني السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ماعداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، وتعد مركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة التي تتكفل بحفظ النظام والأمن، وهاته الميزة تعطي للدولة مهمة الإحتكار الوحيد والشرعي لوسائل القوة، ولها الحق في استخدامها من أجل تطبيق القانون[2].

لكن سيادة الدول تتعرض لأخطار داخلية وخارجية، وعند الحديث عن أهم وأصعب الأخطار على الصعيد الداخلي والخارجي نجد إشكالية الطائفية، وهذا عندما لاتجد المناخ المناسب الذي يطرحها على الساحة السياسية بشكل سلمي في ظل نظام سياسي توافقي يقر بالتعددية، وفي نفس الوقت تجسّد من خلاله سلطة الدولة والقانون العام، الذي ينبغي أن تحترمه جميع المكونات السياسية التي تمثل الطوائف المكونة للمجتمع،

[1]- رشيد عمارة، المرجع السابق،ص131.

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص356.

لكي لاتتحول الطائفية إلى صراع ومحاصصة وعنف وهذا هو الإشكال، حيث يرى الدكتور جميل هلال أن نظام الديمقراطية التوافقية الذي تنتهجه الدول متعددة الإثنيات، وإن كان يقر بتعدد مراكز القوى الطائفية في إطاره النظري، فإنه من جهة أخرى بتمثيله لجميع الطوائف على المستوى السياسي يعفي الدولة من مسئوليتها في حماية المواطن وتكريسها حكم القانون، وهي بتشريعها للطائفية تفتح الباب أمام المحاصصة الطائفية والإثنية وتقويتها بطريقة غير مباشرة[1]، وفي ظل تنامي المحاصصة الطائفية التي يغذيها النظام السياسي بحكم ولائه لطائفة معينة تشعر بقية الطوائف بأنها مستضعفة، وتتشكل لديها قناعة بأن هذا النظام لايشكل إطارا للتوافق، بل يجسد الدكتاتورية الطائفية بكل معانيها، وهنا تأخذ المشكلة أبعادا خطيرة تضر بسيادة الدولة، حيث تلجأ القوى المضطهدة المشكلة من طوائف مختلفة إلى بدائل أخرى من أجل جلب حقوقها، وذلك إما عن طريق اللجوء إلى ظاهرة التسلح أو الإستقواء بالطرف الخارجي من أجل إسقاط النظام السياسي، وهذا مايؤدي إلى المساس باستقرار الدولة.

2 - إشكالية شرعية النظام السياسي:

تعد الشرعية من أهم الركائز التي تساهم في الاستقرار السياسي، والضمان الكامل لتحقيق التكامل الوطني، ووجود مقبولية للنظام السياسي من طرف الشعب يعني تعزيز الولاء والشعور بالإنتماء الوطني والقومي وفرص الكفاءة والقضاء على الخلافات بين أفراد المجتمع، ويرى الدكتور أحمد ناصوري أن مفهوم الشرعية يجب تحديده من خلال ارتباطه مع مفهوم الموافقة والقبول، ومع القانون الذي يشكل عنصر الحماية لما هو متفق عليه حول الشرعية بشكل عام، والتي تتمتع بقيمة سياسية خارجة عن النظام القانوني، حيث ترمي إلى ايجاد حل لمشكلة سياسية أساسية وهي تبرير السلطة السياسية، وبحكم أنها تعبر عن إرادة المواطن فهي تلزم الكل بالإنقياد والطاعة لهاته السلطة[2]، وقد ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط من الشرعية وهي:

أ- الشرعية التقليدية: تنشأ هاته الشرعية من مواريث التقاليد ووقعها في نفوس الناس وذلك بحكم العادة والمألوف، وفي بعض الأحيان تعتبر مسلما بها وتلقى قبولا واحتراما، وهذا مانجده في السلطة البطريكية، سلطة الأمير، سلطة الشيخ.الخ.

ب- الشرعية الكاريزمية: وتستمد قوتها من المهابة والمكانة الإعتبارية التي يشغلها الزعيم في صفوف أتباعه، ومن الإعتقاد السائد لديهم بأن هذا الزعيم هو المخلص لهم من الأزمات والأعداء، وهذا مانجده في سلطان النبي والولي والزعيم الوطني والقومي.

---

[1]- جميل هلال، المرجع السابق، ص4.

[2]- أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، دمشق، العدد الثاني، المجلد 24، الصادر بتاريخ:2008، ص ص(354،351).

ج- الشرعية العقلانية: تنهل من سلطة القانون والشرعية الدستورية والديمقراطية، حيث تعبر المؤسسات والقانون عن الإرادة العامة للمواطنين بدلا من الإرث التقليدي والزعماء الملهمين[1].

وتظهر أزمة الشرعية للنظام السياسي في ظل التعددية المذهبية والطائفية عندما يتخلى النظام السياسي عن الصيغة التوافقية، والتي تجسد كافة الطوائف على الساحة السياسية وتغلب عليه ايديولوجية واحدة على حساب باقي الإيديولوجيات المذهبية، يعمل لتقوية نفوذه من خلالها، وذلك عن طريق اعتماده على القاعدة الجماهيرية التي تتبع هاته الإيديولوجيا وتنتمي إليها، ويكسب النظام السياسي مكانته السياسية والإجتماعية من خلالها وذلك بالنظر إلى معايير القوة التي تتوفر في الطائفة إمابسبب الكثرة العددية أو النفوذ المالي والسياسي أو قوة عسكرية رادعة أو نحو ذلك، وبطبيعة الحال فإن هذا السلوك يعبر عن المكانة الكبيرة للإنتماء والولاء اللطائفة ولو كان ذلك على حساب الولاء الوطني، وهذا بدوره يخلق عدم الثقة بين الجهات السياسية التي تمثل مختلف الطوائف، فشرعية النظام هنا مستمدة من طائفة معينة لأن النظام السياسي يمثلها، فهو يلبي رغباتها ومطالبها المختلفة لأن الطائفة بالمقابل تخدم مصالحه وتقوي نفوذه، ويرتبطان ارتباطا وثيقا بحكم الإنتماء العقائدي المشترك، وقد تحدث العالم الألماني ماكس فيبر عن هذا النمط من الشرعية، وأسماه بالشرعية التقليدية، حيث تستمد السلطة شرعيتها من ميراث التقاليد المستندة إلى حكم العائلة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو إلى مبدأ الغلبة والإستيلاء(أي الحكم بالقوة).

[1]- عبد الإله بلقزيز، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد378، الصادر بتاريخ: أوت2010، ص ص(7- 8).

الخلاصة والإستنتاجات:

بعد الدراسة النظرية لمفهومي الطائفية السياسية والإستقرار السياسي يمكن أن نستخلص مايلي:

مفهوم الطائفية والطائفية السياسية من الناحية الإصطلاحية مفهومان حديثان، ولايزالان في طور النشأة، حيث نلمس أن المفهومين محل تجاذبات بين الكتاب والباحثين من حيث تحديد دلالتهما الثابتة، إن كان يعني ظاهرة مرضية تنبغي معالجتها، أم أنه ظاهرة سليمة في الأصل وبحكم الواقع القائم على المحاصصة الطائفية التي تستمد وجودها من التجارب التاريخية، ألصق المفهوم بكل مايدل على التعصب والتطرف الديني والحقد واجتثاث الطرف الآخر وعدم قبوله.

إن المتأمل في مفهوم الطائفية والطائفية السياسية، يلاحظ حقيقة مفادها أن معظم الباحثين انطلقوا من تحديدهم لهاته المفاهيم من الواقع الذي تعيشه المجتمعات المتعددة مذهبيا، والذي كان في غالبه قائما على التعصب ونخص بالذكر المجتمعات العربية، مما جعل من الطائفية تبدو كظاهرة تتحكم فيها حيثيات عديدة، تجعل من المفهوم يتغير كل مرة بتغير الأوضاع، وهذا ما يصعب من تحديد دلالته الإصطلاحية.

نظرا لأن الطائفية السياسية تؤثر بشكل مباشر على كيان الدولة إما بتفتيتها بسبب عدم القدرة على احتواء وقبول التعددية، أو أنها تساهم في وحدة الدولة من خلال الديمقراطية التوافقية والإستفادة من تعدد الآراء لمختلف الطوائف لخدمة الدولة، ومن أجل فهم هاته المعطيات، والتوجه التي تأخذه الطائفية في كل مرّة وانعكاسها على استقرار الدولة، وجب علينا الإنطلاق من مؤشرات الاستقرار السياسي المتمثلة بشكل أساسي في وجود مبدأ المواطنة، وشرعية النظام السياسي، والديمقراطية الفعلية القائمة على المشاركة السياسية، والقبول بالتعددية، والتداول السلمي والقانوني للسلطة ، وسيادة الدولة على كافة التراب الوطني، والسياسة الإقتصادية الناجحة والاستقرار البرلماني، حيث أن وجود هاته المؤشرات يعني أساسا وجود دولة ديمقراطية.

الفصل الثاني: أثر الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي (الحالة اللبنانية)

تقع دولة لبنان في شمال غرب آسيا بين خطي عرض23°إلى53° شمالا و35°إلى31° شرقا ،يحدها من الشمال والشرق دولة سوريا ومن جهة الجنوب دولة فلسطين، أما غربا فيحدها البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها حوالي 10,400كم² ويقدر عدد سكانها بحوالي3.505.794نسمة[1]، يعتمد الإقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات[2]،نظرا لافتقار البلاد إلى الثروات الطبيعية وموارد الطاقة، ويعتمدكذلك على الزراعة بالإضافة إلى بعض المنتوجات الصناعية كالأغذية المصنعة والإسمنت والكيماويات وتكرير البترول والنسيج[3]، وتعتبر دولة حديثة عهد في المشرق العربي أنشأت وفقا لإتفاقية سايكس بيكو سنة 1916، وأعلن انشاؤها باسم دولة الكبير سنة 1920م، ثم باسم الجمهورية اللبنانية في 23ماي سنة1926م، وقد بقيت في عهد الحماية الفرنسية حتى نيل الإستقلال سنة 1943[4]، انضمت دولة لبنان إلى الأمم المتحدة في 24 أكتوبر1945[5]، ولبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية كما نص الدستور اللبناني[6]، وهو يحوي العديد من الطوائف فنجد أن المسلمين ممثلين بالسنة والشيعة والدروز، في حين يمثل المسيحيون بالمورانة الكاثوليك وكذلك الأورثودكس، بدأ تعدد الطوائف في لبنان منذ الفتح الإسلامي لبلاد الشام إلى غاية حكم الدولة العثمانية، أين بدأت التوترات الطائفية تتبلور بمرور الوقت وبسب سعي جميع الحضارات والدول التي تعاقبت على حكم لبنان إلى تقوية نفوذها، فقد كانت تولي الحكم لكل طائفة ترى بأنها تخدم مصالحها دون مراعاة للتبعات الخطيرة لذلك، مما جعل كل طائفة في لبنان لها رصيدها التاريخي في معاداة الطوائف الأخرى، وأصبح من الصعب تكوين دولة لبنانية يرضى عنها جميع اللبنانيين بدون مراعاة الأساس الطائفي، بحيث تمثّل كل طائفة في النظام السياسي بالقدر الذي لايكون فيه غالبا أو مغلوبا، فنقل الطائفية الإجتماعية إلى الطائفية السياسية التي تسعى لخدمة الدولة وتكون مستقلة عن الإيديولوجية الطائفية أمر في غاية الصعوبة، وهذا ماسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إليه من خلال الأثر الذي خلّفه نظام الطائفية السياسية على الدولة اللبنانية وذلك من خلال العناصر التالية:

- التطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان.
- أهم التيارات الدينية والسياسية في لبنان.
- إسهامات النظام السياسي الطائفي في استقرار الدولة اللبنانية.
- النظام السياسي الطائفي وإشكالية الاستقرار السياسي.

[1]- محمد الجابري، **موسوعة دول العالم**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2000، ص210.

[2]- خليل جبارة، "مشروع الشفافية في الإيرادات: دراسة حالة الجمهورية اللبنانية، **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد**، بيروت، المؤتمر الثالث، نوفمبر 2007، ص9.

[3]- محمد الجابري، المرجع السابق، ص210.

[4] - عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الخامس، ص408.

[5]- محمد الجابري، المرجع السابق، ص210.

[6]- الجمهورية اللبنانية الديمقراطية، مجلس النواب اللبناني، **الدستور اللبناني**. لبنان: مجلس النواب اللبناني، 1926، ص2.

المبحث الأول: التطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان

سوف نتناول بالدراسة في هذا العنصر أهم المراحل التاريخية التي مر بها النظام السياسي في لبنان، والتي تبرز التوزيع الطائفي والمكانة السياسية لكل طائفة من الطوائف خلال كل مرحلة، بداية من العهد العثماني ثم مرحلة الإنتداب الفرنسي ثم مرحلة الإستقلال وهي كالتالي:

أولا: مرحلة الدولة العثمانية (1517-1918):

ابتدأ الكيان السياسي اللبناني بما أطلق عليه إمارة جبل لبنان منذ نهاية القرن السادس عشروذلك تحت الحكم العثماني، وقد كانت إمارة جبل لبنان في ذلك الوقت تغلب عليها الطائفة المسيحية كونها الأكثر عددا وأديرت الإمارة وفق نظام الإقطاع أو مايطلق عليه كذلك الإلتزام، حيث يلزم هذا النظام تحصيل الضرائب ويتكفل بجمعها مشايخ القبائل أو زعماء العشائر وذلك تحت إشراف الولاة العثمانيين، وتتمتع الأسر الحائزة على الإقطاع ويطلق عليها باللهجة اللبنانية "المقاطعجية" تتمتع بالإستقلال الذاتي، في حين توفر للباب العالي جمع الضرائب وكذلك تزويد السلطنة بالمقاتلين، ويحكم جبل لبنان نظام الملل الذي يقسّم المجتمع إلى طبقات متفاوتة في مكانتها السياسية والإجتماعية والمهنية بين أبناء الإمارة، مما ولد نزاعات مهدت للصراع الطائفي بين أبناء الوطن الواحد ويقسم نظام الملل رعايا السلطنة على أساس الإنتماء الديني إلى جماعتين، أولا الجماعة العليا وهي مكونة من المسلمين وبالأخص الدروز وأهل السنة، ثم الجماعات الدنيا ويضمون المسيحيين واليهود وكذلك الأقلية شيعية غير المعترف بها ، وقدكان أهل الكتاب (المسيحيين واليهود) يتمتعون بالحماية وبقدر من التسامح الديني وحرية ممارسة شعائرهم الدينية في مقابل دفع ضريبة والتي تسمى في الشريعة الإسلامية الجزية، وهاته الفئات هي محرومة تماما من الوظيفة الإدارية وحتى الخدمة العسكرية ووجهتهم الوحيدة هي المهن الحرة من فلاحة وحرف وتجارة[1]، وهذا التمايز الإجتماعي الطبقي هو ماسيلقي بتبعاته في تحويل النزاعات الإجتماعية إلى نزاعات طائفية خاصة بين الدروز والمسيحيين، وبالفعل ساهمت النزاعات بين الطوائف في التمهيد لوضع جديد بتغيير نظام الحكم (نظام الملل)باتفاق بين الدولة العثمانية والدول الكبرى المتمثلة في بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا بنظام جديد وهو نظام القائمقاميتين، حيث قسم جبل لبنان بموجب هذا النظام إلى وحدتين إداريتين على طول طريق بيروت شمالية وجنوبية، فأدار الجهة الشمالية والتي يقطنها المسيحيون حاكم ماروني واسندت إلى الأمير حيدر إسماعيل، وتولى حكم الجهة الجنوبية حاكم درزي وأسندت إلى الأمير أحمد أرسلان، وقد كانت الطائفتان موزعتان بطريقة نجم عنها وجود أقلية درزية بين المسيحيين في الشمال، وأكثرية من المسيحيين بين الدروز في الجهة الجنوبية، على الرغم من أن هاته الجهة فيها أكبر تواجد للدروز، وهذا ماأدى إلى اقتتال طائفي بين الدروز والموارنة بداية بأحداث 1844 ثم أحداث 1860 التي راح ضحيتها أكثرمن 11ألف من المسيحيين، والتي أدت إلى إلغاء نظام القائمقامية[2]، بعدما بعثت

---

[1]- فوزي طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،2008، ص ص(11-12).

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الرابع، ص ص(711-714).

الدول الكبرى لجنة تمثلها إلى عاصمة العثمانيين من أجل التحقيق في أسباب الحرب الأهلية وتسليم مرتكبي الجرائم، وتوصلت اللجنة فيما بعد لاتفاق مع الدولة العثمانية على إنشاء نظام جديد سمي بنظام متصرفية جبل لبنان والذي حكم الجبل منذ1861 إلى سنة 1915[1]، وإرضاء من العثمانيين للمسيحيين وللدول الكبرى أصبح يتولى الحكم في جبل لبنان متصرف مسيحي يرشحه الباب العالي وتوافق عليه الدول الكبرى، ومن ثم يصدر السلطان إرادة سنية بتعيينه لمدة تترواح بين خمس وعشر سنوات ويكون تابعا للباب العالي مباشرة، وكان يساعده في الحكم مجلس إدارة من اثني عشر عضوا يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية[2]، وقد اعترف نظام المتصرفية بتمثيل أهم الطوائف الدينية في لبنان وهم:الموارنة والأورثودوكس والكاثوليك والدروز والسنة والشيعة، وهذا مالقي معارضة من الطائفة المارونية المسيحية، حيث اعترضوا على ماسمّوه المساواة بين الطوائف ومن أجل إرضائهم حصلوا على أربعة أعضاء واختير مجلس الإدارة من الموارنة، وتمركزت الصراعات حول قاعدة التمثيل الطائفي وتوزيع السلطات، وذلك مع الإزدياد الديمغرافي للمسلمين من جهة وخوف المسيحيين على أكثريتهم العددية من جهة أخرى، وزاد المسيحيون من مطالبهم حين طلبوا مقعدا خامسا لهم استنادا لما يرونه أكثرية أعدداهم مقابل المسلمين وذلك سنة 1912، غير أن التنامي الديمغرافي السريع للمسلمين وذلك بعد تأسيس دولة لبنان الكبير أخلط حسابات المسيحيين وتراجعوا عن قاعدة الأكثرية العددية، وأصبحت المطالب تتمثل في ضرورة "التعددية الحضارية"، و"الديمقراطية التعددية"، و"الديمقراطية الطائفية"، ومن هنا أصبحت الديموغرافيا عاملا مزعزعا للإستقرار بين الطوائف اللبنانية مع إنشاء دولة لبنان الكبير.

ثانيا: مرحلة الإنتداب الفرنسي (1919-1943)

مع تأسيس دولة لبنان الكبير أصبح هنالك نوع من التوازن بين المسلمين والمسيحيين، فاستنادا إلى إحصاء السكان سنة 1932، حقق المسيحيون تفوّقا طفيفا على المسلمين بنسبة51% مقابل48%، ومع مرور السنوات وازدياد عدد المسلمين ظهر توتر مستمر بين الطائفتين، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه الديموغرافيا الطائفية فيما يتعلق بنصيب كل طائفة في النظام السياسي، وازدياد عدد مقاعد الطائفة بازدياد سكانها، ومن أجل الحفاظ على مصالحهم وشخصيتهم ونفوذهم وثقلهم في الساحة اللبنانية، قام الموارنة بخطة تتمثل في أربعة بنود حصلت على تأييد سلطات الإنتداب الفرنسي وقامت بدعمها وتتمثل فيمايلي:

1) الإبقاء على النظام السياسي الطائفي في لبنان والدفاع عنه.
2) الإستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم السياسية والإقتصادية بكل ماأوتوا من قوة.
3) محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيحيين العرب والأرمن.

[1]- نفس المرجع السابق، ص24.

[2]- علي معطي، **تاريخ لبنان السياسي والإجتماعي: دراسة في العلاقات العربية التركية**، بيروت:مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1، 1992، ص ص(11- 123).

4) إيجاد هوية لبنانية تقوم على ميراث ثقافي وتاريخي خاص قائم على التعددية[1].

ويرى الدكتور عبد الرؤوف سنو عميد كلية التربية بالجامعة اللبنانية أنه في ظل انشغال المسلمين بقضية الوحدة مع سوريا وعدم مبالاتهم ببلورة دور لهم في الحياة السياسية،كان المسيحيون يوطدون نفوذهم في السلطة وفي الفترة مابين الإنتداب والإستقلال حصل المسيحيون على17مقعدا مقابل14مقعدا للمسلمين، وبالنسبة إلى منصب الرئاسة فقد خصصته السلطات الفرنسية للطائفة المسيحية، وهذا إجراء غير قانوني بحكم أن دستور1926 لم يحدد الإنتماء الطائفي لمن يتولى مناصب:رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة المجلس النيابي ولا دينا معينا للدولة اللبنانية، وقد تجاذبت الساحة السياسية في ظل هذا الفراغ القانوني واختلفت حول تحديد مناصب الرئاسة، وهو ماأدى إلى أحداث 1932التي رفض فيها المسلمون الإحصاء السكاني، واعتبروه مضللا للحقيقة، ورأوا بأنهم متساوون في العدد مع المسيحيين، واتهموا فيها سلطات الإنتداب والقوى المارونية في لبنان بأنها تعيق وصول المسلمين إلى منصب رئاسة الجمهورية، وقد أدت هذه الأحداث في الأخير إلى تأسس الطائفية في مناصب الدولة، وتم الإتفاق مبدئيا وفق الميثاق الوطني غير المدون على التوزيع التالي:

- رئاسة الجمهورية للمسيحيين.
- رئاسة الوزراء(الحكومة)للطائفة السنية.
- رئاسة المجلس النيابي للطائفة الشيعية[2].

ثالثا: مرحلة مابعد الإستقلال (1943- 1989)

تم العمل بعد الإستقلال بالميثاق الوطني الصادر سنة1943، والذي ينص على توزيع السلطات الرئاسية بين الطوائف الرئيسية وهي الموارنة والسنة والشيعة، لكن هذا التوزيع حسب العديد من الباحثين بقي شكليا، وذلك بسبب هيمنة المسيحيين والموارنة خاصة على السلطة التنفيذية، وكذلك على مستوى السلطة التشريعية من خلال قاعدة الأكثرية والتي تعطي 6مقاعد للمسيحيين مقابل5للمسلمين، ومع صدور قانون الإنتخاب سنة 1960 أصبح على مستوى كل دائرة انتخابية يتم تحديد عدد النواب على الشكل التالي: 30 للموارنة، 20 للسنة، 19 للشيعة، 11 للأورثودوكس،6 للدروز،4 للأرمن الأورثودوكس،1للأرمن الكاثوليك،1 للأقليات،1 للإنجيليين مع تطبيق القاعدة العامة 6إلى5، وأصبحت هاته القاعدة تبتعد عن مبدأ العدالة والمساواة، كلما ازداد عدد النواب بازدياد عدد السكان إلى أن تم إلغاؤها مع اتفاق الطائف، والذي أكد على ضرورة تجسيد مانص عليه الميثاق الوطني الصادر سنة1943 من تقاسم الصلاحيات في السلطة

[1]- عبد الرؤوف سنو، "لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته"، **حوليات جامعة القديس يوسف**، العدد9، الصادر بتاريخ: 2007، ص ص(2-5).

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

السياسية بين الطوائف، وإقرار مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في المجلس النيابي بغض النظر عن القلة أو الكثرة[1].

إذن فالنظام السياسي الطائفي في لبنان ليس حديث النشأة قام بقيام دولة لبنان الحديث، بل يضرب بجذوره منذ العهد العثماني، بداية بنظام الملل حيث كان الحكم فيها للمسلمين عن طريق الطائفة الدرزية، ثم انقلب الوضع في ظل نظام القائمقاميتين بطلب من الدول الكبرى، وذلك بدعوى أن بقية الطوائف لاتشارك في الحكم، فانقسم حكم لبنان بين الدروز والموارنة، ثم في عهد المتصرفية وبضغط من الدول الكبرى على الدولة العثمانية، أصبح يحكم لبنان متصرف مسيحي بإرادة عثمانية وبمشاركة جميع الطوائف، وتأكدت هذه السلطة للمسيحيين بشكل كامل في عهد الإنتداب الفرنسي، حيث أصبح هنالك متصرف مسيحي يحكم جبل لبنان ومع تأسيس دولة لبنان الكبير ظهر التوازن الديمغرافي بين المسلمين والمسيحيين، وأصبحت هنالك حتمية للعمل بنظام سياسي يتوافق مع تعدد الطوائف في لبنان، وهذا من خلال الميثاق الوطني الذي صدر سنة1943 برعاية فرنسية، والذي سيمهد الطريق فيما بعد أمام التعددية السياسية، سواء من خلال السلطة أو الأحزاب التي تعكس مختلف الطوائف والمذاهب الدينية.

[1]-أحلام بيضون، **إشكالية السيادة والدولة : نموذج لبنان**، بيروت: مطابع يوسف بيضون،ط1 ،2008، ص104.

المبحث الثاني: التيارات الدينية والسياسية في لبنان

نتحدث في هذا العنصر عن أهم التيارات التي تمثل مختلف الطوائف في لبنان، وذلك من منطلقين رئيسيين، وهما التقسيم المذهبي للطوائف اللبنانية من دروز ومسيحيين ونركز بالضبط على الموارنة وأهل السنة والشيعة، ثم التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية الذي يضم أهم الأحزاب السياسية الموزعة بين قوى8مارس(آذار) وقوى 14آذار، ولكل من هاته الأحزاب منطلقه وانتماؤه المذهبي.

أولا: التقسيم المذهبي للطوائف داخل لبنان

إن مسألة تعدد الطوائف في لبنان تعود بالأساس للفتح الإسلامي، حيث لعبت التجاذبات العصبية والعشائرية والتضامن الطائفي بين منتسبي الطائفة من أجل حماية كيانها دورا بارزا في تبلور الكيانات الطائفية باسم الدروز والموارنة والسنة والشيعة، وهذا كله لكون لبنان ملتقى تضاربت فيه السياسات الخارجية منذ زمن بعيد بين مد إسلامي عربي وآخر غربي مسيحي أنتج فسيفساء عقائدية قل نظيرها[1]، وسنعرض في هذا العنصر أهم الطوائف اللبنانية وهي كالتالي:

1- **الطائفة الدرزية:** الدروز فئة منشقة عن الشيعة أنشأت في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي(985-1021م) سموا بهذا الإسم نسبة إلى مؤسس هذا المذهب وأول من دعا إليه وهو محمد بن إسماعيل الدرزي، يعتبر الدروز أنفسهم بأنهم مسلمون موحدون، وتقوم رؤيتهم الدينية على تقديس العقل واعتباره محور المعرفة، ويؤمنون بتناسخ الأرواح، ويأخذون بمذهب التّقية، ويمنعون أتباعهم من التصريح عن معتقداتهم الحقيقية، كما أنهم لايقيمون فرائض الإسلام المعروفة كالصلاة والحج، والعقيدة الدرزية عقيدة سرية لاتعرفها إلا فئة واحدة وهي فئة العقّال، والذين يمارسون عبادتهم في مكان منعزل يسمى بالخلوات، وقد ذكرت الدكتورة نهى قاطرجي في إحصائية استمدتها من جريدة السفير اللبنانية سنة 2006 أن عدد الدروز في لبنان يبلغ حوالي 230ألف شخص، وهم موزعين في مناطق الشوف وعالية وحاصبيا، وتتميز الطائفة الدرزية في علاقتها مع الطؤائف اللبنانية الأخرى بالمصلحية والوقوف مع الأقوى في البلاد (حسب رأي الكاتبة)، وبالرغم من كون الدروز قلة إلا أن لهم تأثيرا كبيرا على الوضع السياسي مقارنة بالطوائف الأخرى، ويرجع سبب هذه المكانة وتأثيرهم على بقية الطوائف حسب رأي الدكتورة نهى قاطرجي إلى مايلي:

- تماسك دروز الداخل مع دروز الخارج: وذلك من أجل خدمة المصلحة العليا للطائفة الدرزية، وقد ساعدتهم خاصية الإنتشار في دول المشرق على التأثير في السياسة اللبنانية، حيث ينتشرون في سوريا وفلسطين المحتلة وهم يشاركون في العمل السياسي داخل إسرائيل، ومن بينهم الوزير في حكومة شارون السابقة صالح طريف، والنائب في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة، والذي قدّم استقالته مؤخرا احتجاجا على سياسة اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[1]- سعود المولى، "هل هناك مقومات لوجود دولة في لبنان؟ أي نظام سياسي وأي صيغة للبنان"، **رابطة أصدقاء كمال جنبلاط**، بيروت، الصادر بتاريخ: 22 جوان2011، ص5.

- الإلتحام الداخلي للدّروز فيما بينهم والتفاهم والإلتصاق بقيادهم التي تهتم بقضاياهم وتحافظ على وجودهم.

- النزعة القتالية لدى الدروز، حيث شاركوا في حروب عديدة سواء مع السلطة القائمة أوضدها، أكسبتهم الخبرة والتجربة في التعامل مع أحلك الأوضاع.

يتقاسم النفوذ في الطائفة الدرزية عائلتان هما آل جنبلاط وآل أرسلان، مع التفوق الواضح لآل جنبلاط وذلك منذ بداية الإنتداب الفرنسي سنة 1920وحتى اليوم، وحكم الدروز جبل لبنان من القرن17م حتى القرن19م أيام الدولة العثمانية من خلال عائلتي المعنية والشهابية، وقد حاول الراحل كمال جنبلاط رئيس الحركة الوطنية أن يعيد لبنان إلى تلك الأيام بسيطرة الدروز على السلطة لكنه اغتيل سنة1977م[1].

2- **طائفة الموارنة:** طائفة مسيحية شرقية عربية تابعة لكنيسة روما الكاثوليكية منذ القرن18م، أسسها راهب سوري يدعى مارون في القرن الخامس ومنه سميت بالمارونية، وقد عرفوا بالتمرد ولقّبوا بالمردة، وسكنوا بجبال لبنان وقد تولتهم السلطات الفرنسية بالرعاية منذ الأحداث الطائفية التي وقعت بين اللبنانيين وبالضبط بين الموارنة والدروز سنة1860، وأمسكوا بالحكم منذ ذلك الوقت، وعندما استقل لبنان في الأربعينيات أعطي الموارنة الأولوية في تولي مناصب الدولة، وذلك انطلاقا من التقسيم الطائفي الذي اعتبرته الطوائف الأخرى غيرعادل، وأن المسيحيين الموارنة لم يعودوا أكثرية كما كان عليه الحال في ظل نظام متصرفية جبل لبنان، واعتبر المسلمون أنفسهم متوازون في العدد مع المسيحيين، و تعتبر هاته الضمانة في تولي المناصب السياسية من أجل تطمين الموارنة بأن استقلال لبنان لن يؤدي إلى إذابة شخصيتهم ولا القضاء على مكانتهم وامتيازاهم داخل الساحة اللبنانية[2]، ورغم المكتسبات التي حصل عليها الموارنة منذ عهد الإنتداب وحتى الإستقلال، فإنهم يسعون دائما إلى توسيع مطالبهم واكتساب مواقع جديدة، وهم متمسكون أشد التمسك يالمناصب الحساسة في الدولة، وذلك الرغم من التغير الديمغرافي الذي نجم عنه تناقص المسيحيين بشكل عام مقارنة بالمسلمين، ويرجعون سبب ذلك إلى أن هاته الإمتيازات لها منطلقاها وخلفياها التاريخية، وكذلك خوفهم من كونهم أصبحوا أقلية مقابل أكثرية مسلمة، وترى الدكتورة قاطرجي أن لهذه الرؤية للمسيحيين مايبررها، وذلك لكون لبنان له ميزة وشخصية فريدة مختلفة عن بقية الدول الأخرى، وبالتالي فلا مانع أن يكون للمسيحيين وضع خاص في لبنان، ومع توقيع كافة الأطراف اللبنانية على اتفاق الطائف، فقد الموارنة بعض الإمتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل من خلال الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الماروني، وترى الدكتورة نهى قاطرجي أن أسباب التراجع هي كالتالي:

- هجرة الموارنة إلى خارج لبنان وارتفاعها الواضح بعد الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية سنة1975، حيث أصبحوا يشكلون 45بالمئة كمسجلين و37بالمئة كمقيمين داخل لبنان.

---

[1]- نهى قاطرجي، "طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك"، مكتبة صيد الفوائد، ص ص(7-11):
http://www.saaid.net/book/9/2516. doc

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الرابع، ص373.

- الإنقسام التاريخي بين الموارنة، حيث حدث هذا منذ الإنتداب الفرنسي وفي زمن الإستقلال، وذلك بانقسام الموارنة إلى فريقين تحت زعامة الثنائيين بشارة الخوري وإميل أده، والصراع إبان الحرب الأهلية بين إيلي حبيقة وسمير جعجع، ومن ثم بين العماد ميشال عون وسمير جعجع.

- ارتباط أحداث وحروب لبنان بسبب إصرار بعض رؤساء الجمهورية من الموارنة على التجديد لعهدات مقبلة رغم أن الدستور اللبناني يمنع ذلك، وهذا ماحدث في الثورة البيضاء سنة 1952، والثورة الشعبية المسلحة سنة1958[1].

3- **الطائفة السنية:** ورد في موسوعة السياسة أن مصطلح السّنة هو مصطلح سياسي ديني له معاني عديدة وأهمها أن السّنة تعني ماأخذ عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وتقرير، وأهم مايميز أهل السنة عن غيرهم من المذاهب الإسلامية وبالأخص المذهب الشيعي هو موضوع الإمامة لأهل البيت وخلافتهم للمسلمين دون غيرهم[2]، حيث يرى أهل السنة أن الخلافة للأصلح من المسلمين تقدم له البيعة على السمع والطاعة، وليس الحكم لأهل البيت أصلا في الدين لأنه لم يرد ذلك لا في الكتاب ولا في السنة المحمدية، وبالنسبة لبدايات تواجد السّنة في لبنان فقد كانت بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام، حيث حصل نزوح جماعي لسكانه المعتنقين لديانات أخرى، وقد احتموا بالدولة البيزنطية مما دفع قادة المسلمين إلى استجلاب قبائل عربية جديدة إلى لبنان لحماية سواحله من الهجمات البيزطية والصليبية، ويتواجد السنة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وهذا مامنحهم دورا كبيرا في تولي العلاقات التجارية والإقتصادية الدولية، وبالنظر إلى انتماء المسلمين السنة على الصعيد السياسي يظهر على أكثر من ولاء وانتماء، والظاهر أن تواجد الزعماء السياسيين للسّنة في السلطة التنفيذية لم يتم استغلاله في سبيل تحسين وضع أهل السنة وإعطائهم بعض الحقوق والإمتيازات، ويرجع سبب هذا حسب هذا الدكتورة قاطرجي إلى خوفهم من أن يتهموا بالتّعصب لطائفتهم، وهذا ماجعل مصالح المسلمين تنتهك من المسيحيين بشكل عام والموارنة بشكل خاص، حيث أصبح السنة يتعرضون للظلم وذلك من خلال سعي مختلف الطوائف اللبنانية للتآمر ضد السنة والسعي لإضعافهم، وكذلك الإبادة والقتل لزعماء وقادة وعلماء السنة وأشهرهم الشيخ صبحي صالح الذي اغتيل سنة1986، والمفتي حسن خالدسنة1989، ورئيس الوزراء رياض الصلح سنة1951، والرئيس رشيد كرامي سنة1987، وآخرهم رفيق الحريري سنة 2005[3].

ويرى الدكتور عبد الغني عماد وهو باحث في الدراسات الإسلامية وأستاذ في الجامعة اللبنانية أن ضعف الساحة السنية في لبنان يكمن على المستوى الرسمي من خلال الهيئة الشرعية المتمثلة في دار الفتوى، والتي عانت لسنوات طويلة من ضعف مؤسساتي شديد ساهم في تشردم ولاءات أهل السنة، وعدم تركزهم على مرجعية أساسية يتفقون عليها، مادام أن دار الفتوى تعد على الصعيد القانوني الناظم والناطق بشؤون الطائفة السنية في لبنان، وإليها تعود رعاية شؤون الطائفة، وتحصين ساحتها وتعزيز مؤسساتها التربوية والصحية

[1]- نهى قاطرجي، المرجع السابق، ، ص ص(21-23).

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الثالث ،ص256.

[3]- نهى قاطرجي، المرجع السابق، ص30.

والإجتماعية[1]، وتضيف الدكتورة قاطرجي في هذا السياق بأن ضعف دار الفتوى سببه دستوري، ذلك أن الدستور جعلها تابعة لمؤسسة الحكم مما حرمها من الإستقلالية المالية والإدارية، وهذا ما أضعف من تمويلها المادي وحصر دورها في تقديم الخدمات العامة كالزكاة والمساعدات المالية للفقراء وتبني قضايا أهالي المخطوفين والمعوقين[2].

4- **الطائفة الشيعية:** الشيعة كمصطلح هو كل من يتخذ الإمام علي وأهل بيته أولياء، ويرى بأفضليتهم على جميع الخلق بعد الرسول وأحقيتهم بالإمامة، ومايميز عقيدة الشيعة أمران، الأول اعتبار علي بن أبي طالب أفضل الصحابة، وأنه الأحق من غيره في تولي الخلافة بعد الرسول ويليه الأئمة الإثني عشر، والميزة الثانية اعتبار الإمامة ضرورةوهي أصل من أصول الدين وأن أهلها معصومون من الخطأ وأن يكون صاحبها من أهل بيت الرسول[3]، وينتمي شيعة لبنان إلى الشيعة الإثنا عشرية، وقد دخل الشيعة لبنان بعد الفتح الأموي الإسلامي حيث استقدم الخليفة الأول للأمويين معاوية بن أبي سفيان بعض مواطني الفرس المعروفة بإيران حاليا ليسكنوا بعض السواحل اللبنانية، وانتشروا في مناطق كسروان والشوف والمتن ووادي التيم والبقاع، ثم تناقص عددهم لينحصر في البقاع وبعلبك وبلدة عرقة في عكار في الجنوب اللبناني، وقد كان الشيعة في لبنان عبر مر العصور ذوي نفوذ محدود ومضطهدون منذ الفتح الإسلامي في العهد الأموي إلى العهد العثماني، حيث لم يكن معترفا بهم، ومنذ مرحلة الإنتداب الفرنسي إلى غاية الإستقلال عانى أبناء الطائفة من السياسة الفرنسية التي لم تولي لهم اهتماما، زد على ذلك أن زعماء الشيعة في ذلك الوقت كانوا مهتمين بمصالحهم الشخصية، وقد كان يتزعم أبناء الشيعة عائلتي آل الأسعد وآل عسيران في الجنوب اللبناني وآل حمادة في البقاع التي كان الشيعة في لبنان يعانون من تسلطها، وفي مرحلة الخمسينيات تم استغلال الوضع المزري للطائفة الشيعية من طرف الأحزاب اليسارية الناشئة، كالحزب الشيوعي اللبناني، وحزب البعث الإشتراكي، والحزب القومي السوري، وذلك من أجل بث أفكارهم الثورية في الأوساط الشيعية، لكن تأثير هذه التيارات لم يدم طويلا، وذلك بسبب الأساس الإلحادي الذي تدعو إليه هاته الأحزاب، وفي مرحلة الستينيات تولّى زعامة الشيعة في لبنان العالم الشيعي موسى الصدر، وهو إيراني الأصل ووصل إلى لبنان بدعم من الشاه الإيراني سنة1959، وبدعم كبير تلقاه من الرئيس اللبناني فؤاد شهاب، هذا الأخير الذي منحه الجنسية اللبنانية، مع أن إعطاء الجنسية اللبنانية للأجانب المسلمين في ذلك الوقت أمر في غاية الخطورة والحساسية في ظل التوتر الإسلامي المسيحي في لبنان، وهذا ماطرح تساؤلات عديدة أهمها الدور الكبير للمسيحيين الموارنة في دعم الإنقسام وتحريض النعرات الطائفية بين السّنة والشيعة، وقد تفرّغ موسى الصدر إلى الإهتمام بالشؤون الدينية والإجتماعية والسياسية للطائفة الشيعية واختير سنة1969 كرئيس للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي شكّلته الحكومة ووافق عليه مجلس النواب بالإجماع، وفي السبعينات أسس الصدر حركة أمل سنة1975 لتكون بداية للإستقلال الشيعي عن بقية الطوائف، وإثبات الطائفة لقوّتها ونفوذها السياسي ومجابهتها حتى للتدخلات الخارجية والمقصود هنا هو

[1]- عبد الغني عماد، "خارطة الحركات والتنظيمات الإسلامية السنية في لبنان ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضهم؟"، **مركز المسبار للدراسات والبحوث** ،دبي، العدد55، الصادر بتاريخ: أفريل 2011، ص1.

[2]- نهى قاطرجي، المرجع السابق، ص30.

[3]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الثالث، ص514.

التدخل الإسرائيلي، حيث كان شعارها "إسرائيل شر مطلق"، وقد تلى هذه المرحلة اختفاء الإمام موسى الصدر وذلك إثر زيارته لليبيا، وتضاربت الأنباء حول مكان اختفاءه، وقد كان لحركة أمل دورا كبيرا في تفعيل دور الطائفة الشيعية في السياسة اللبنانية، حيث وصل قادتها إلى رئاسة المجلس النيابي، وأهمهم الرئيس حسين الحسيني الذي تبوّء رئاسة الحركة بعد الصدر، والرئيس نبيه برّي الذي استلم رئاسة مجلس قيادة أمل سنة1980، ومع تأسيس حزب الله الذي انشقّ عن أمل سنة1982 فتح الباب أمام صراع شيعي شيعي بين قطبي الشّيعة حركة أمل وحزب الله، حيث وقع بينهما صراع دموي في الفترة مابين1987-1988 وذلك من أجل تولي الزعامة على الطائفة الشيعية، وقد انتهت بالإتفاق بتقاسم التمثيل الشيعي بين هاته الحركتين السياسيتين[1]، وحقّق الشيعة بعد هاته المرحلة انجازات كبيرة، وذلك بتصدي المقاومة الإسلامية المسلحة بقيادة حزب الله للكيان الصهيوني وإجباره على الإنسحاب من جنوب لبنان الذي احتلته اسرائيل منذ 1982، وانتصاره في الحرب الأخيرة التي شنها الكيان الصهيوني على لبنان من أجل نزع سلاح حزب الله في جويلية سنة 2006، كل هاته التطورات الأخيرة أكسبت الشيعة قوّة ومهابة على الساحة السياسية داخل لبنان وذاع صيته في الخارج وحظي بدعم كبير على الصعيدين العربي والإسلامي.

ثانيا: التقسيم السياسي للطوائف اللبنانية:

عند الحديث عن التقسيم السياسي فإنّه بلا شك سنتطرق إلى النشاط السياسي للطوائف من خلال الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة، والتي نجدها تتبنى برامج تتراوح بين برامج عامة تروّج لثقافة الحزب بحدّ ذاته وبعضها الآخر يسعى لترويج المذهبية ويكون موجّه في حقيقة الأمر لتوسيع نفوذ طائفة معينة.

إن عدد الأحزاب السياسية في لبنان عدد كبير يتجاوز الأربعين حزبا[2]، وقدنصّ الدستور اللبناني المعمول به حاليا وهو دستور1926 المعدل باتفاق الطائف على الحقوق المدنية والسياسية، وذلك من خلال المادة السابعة التي نصّت على أن: <<كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم>>، كما نصت المادّة13من الدستور اللبناني على حرية إبداء الرأي وتأليف الجمعيات، حيث نصّت على مايلي:<<حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الإجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون>>، كما نجد في الباب الأول المعنون بالأحكام الأساسية في مقدمة الدستور التي أضيفت بمقتضى اتفاق الطائف بتاريخ09/21/ 1990 نجده يتضمن الإلتزام التام للدولة اللبنانية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذا يعني مبدئيا الحق السياسي، والذي يتضمن حق إنشاء الأحزاب، وقد نصت مقدمة الدستور في البند الثاني على مايلي:<<لبنان عربي الهوية والإنتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها،كما هو عضو

[1]- نهى قاطرجي، المرجع السابق، ص ص(33-40).

[2]- عصام سليمان، "الأحزاب السياسية في لبنان"، **المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة**، بيروت، الصادر بتاريخ:16جانفي2009، ص1.

مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء>>[1].

بعد حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 فيفري2005 ازدادت التشنّجات الطائفية خاصة بين السّنة والشيعة، واتهام حزب الله اللبناني وسوريا باغتيال الحريري كونه سنيا، وازدياد الدور الخارجي المغذي للتشنحات الطائفية من خلال الدور الإيراني السوري الداعم للشيعة (حزب الله)، والدور السعودي القطري الداعم للسنة (تيار المستقبل)، نتيجة لكل هذا ظهر انقسام الساحة السياسية اللبنانية أو بالأحرى الأحزاب والتيارات السياسية إلى قسمين وهما قوى 14آذار(مارس) وقوى 8آذار.

أ- تحالف14آذار:

ويضم هذا التيار العديد من الفصائل السياسية والمتمثلة في تيار المستقبل السني، الحزب التقدمي الإشتراكي الدرزي، القوات اللبنانية وحزب الكتائب اللبنانية المسيحيين، حركة التجدد الديمقراطي، حركة اليسار الديمقراطي، واثنين من أحزاب الأقلية الأرمينية وهما حزب الهانشاق وحزب الرامغافار.

1- تيار المستقبل: يضم27 نائبا في البرلمان، تأسس بتاريخ09أوت2007، حيث صدر بيان علم وخبر رقم191 المتضمن تأسيس جمعية سياسية باسم تيار المستقبل ومركزها العاصمة بيروت، والمؤسسون السادة هم سعد الدين الحريري، نادر مصطفى الحريري، سليم عبد الرحمن دياب، سمير فؤاد ضومط، عبد الغني عبد اللطيف عبارة، فادي قوزي فواز، آرى كيغام سيسريان غطاس سمعان خوري، أما ممثل التيار لدى الحكومة فهو السيد سليم عبد الرحمن دياب، وبالنسبة للأهداف والمبادئ العامة التي تسعى الجمعية لتحقيقها هي كالتالي:

- تجسيد ميثاق العيش المشترك الذي أتى به اتفاق الطائف سنة1989، والإيمان الكامل بسيادة واستقلال لبنان وكذلك الهوية العربية للدولة اللبنانية والإلتزام بالمواثيق العربية والدولية.

- النظام الديمقراطي البرلماني القائم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، وكذا الملكية الخاصة وتوزيع الثروة الوطنية على أساس الإنماء المتوازن للمناطق، وذلك ضمن النظام الإقتصادي الليبرالي الحر[2].

[1]- الدستور اللبناني، المرجع السابق، ص ص(2-5).

[2]- الموقع الرسمي لتيار المستقبل،تاريخ التصفح:10 أفريل2013،الموقع الإلكتروني:
www.almustaqbal.org/articles.php?lang=ar&c

- إلغاء الطائفية السياسية ووحدة أراضي لبنان وبحق كل لبناني في الإقامة على أي جزء منه في ظل سيادة القانون[1].

2-**الحزب التقدمي الإشتراكي:** له6نواب في البرلمان، وهو تنظيم سياسي لبناني وطني تقدمي، أسسه كمال جنبلاط(والد وليد جنبلاط)، وذلك في ماي 1949 متأثرا بالنزعة الإشتراكية الديمقراطية في الهند وبريطانيا، يقع مركزه الرئيسي في منطقة الشوف وهي معقل آل جنبلاط[2]، لعب الحزب دورا فعالا في حرب لبنان بين(1975- 1990)بقيادة جنبلاط الأب، وكانت ميليشيا الحزب مسيطرة على أجزاء جبل لبنان والشوف، وكان عدوهم الرئيسي في هذه الحرب الموارنة وحزب الكتائب اللبنانية، وفي 16 مارس1977 اغتيل مؤسس الحزب كمال جنبلاط، وقد ورث وليد جنبلاط زعامة الحزب بعد وفاة والده، واستطاع قيادة الحزب رغم الظروف الصعبة إبان الحرب الأهلية، وقام بالإنتقام من المسيحيين كردّة فعل على المجازر التي ارتكبتها القوات اللبنانية المارونية ضد الطائفة الدرزية، وذلك بإخراج المسيحيين من مناطق جبل لبنان وأحكم السيطرة على مناطق جبل لبنان بمساعدة من الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية المسلحة[3]، ويتبنى الحزب مبادئ غاندي وبعض مبادئ الإشتراكية الفرنسية وبعض الأعراف الطائفية للديانة الدرزية، وتتلخص أهم أهداف الحزب فيما يلي:

- بناء مجتمع على أساس ديمقراطي تسوده الطمأنينة الإجتماعية.

- المناداة بإعلان حقوق الإنسان والمواطن وواجباتهما.

- ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية.

- تطبيق اللامركزية الإدارية مع تبسيطها وتوسيع صلاحياتها وتحديد أو حصر المسؤوليات والإقتراع الإجباري.

- تشجيع الملكيات الصغيرة والقضاء على على نظام المشاركة الزراعية.

- منع التكتلات الرأسمالية أو تكتلات الأشخاص التي ترمي إلى خنق حرية العمل والإنجاز وإزالتها.

- إعتماد نظام تعاوني في مختلف فروع الإنتاج والإستهلاك مع ضرورة إعطاء عمال الصناعة نصيبا من أرباحها.

3- **حزب القوات اللبنانية:** يشارك بخمسة نواب في المجلس النيابي، وهو حزب سياسي ومليشيا عسكرية أسسها بشير الجميل سنة1976، كان أحد أهم الأطراف في الحرب اللبنانية، وخاض معارك عديدة ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، وقد أدخلت تغييرات عديدة على قيادات الحزب بعد اغتيال

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص297.

[3]- الموسوعة الحرة ويكيبيديا،تاريخ التصفح:16أفريل2013،الموقع الإلكتروني: ar.wikipedia.org/

مؤسسها بشير الجميل سنة 1982، حيث بدأ يكوّن لنفسه استقلالية عن الجبهة اللبنانية، وقد دخل على الخط في صدام كبير مع الجيش اللبناني بين(1989- 1990)، وبعدها سلّم أسلحته بعد اتفاق الطائف، وتحوّل إلى حزب سياسي يرأسه سمير جعجع[1]، ويناضل الحزب من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على صيانة سيادة واستقلال لبنان وتثبيت دوره وتفاعله مع دول العالم.

- ترسيخ الديمقراطية تبعا للمبادئ والأسس الواردة في اتفاق الطائف، ولواقع لبنان التعددي واحترام الحريات العامة المنصوص عليها في الدستور اللبناني، وفي شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

- بناء مجتمع حر ومتصالح مع نفسه تسوده الطمأنينة والعمل على تنشيط الإقتصاد الحديث وانفتاحه على العالم.

- تشجيع وتطوير الحوار الفكري الثقافي والسياسي بين كافة المجموعات اللبنانية حول كل القضايا والشؤون التي تهم اللبنانيين عامة.

- دعم العنصر النسائي وتنشيط دوره في المجتمع.

- دعم الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع وتنشيط الحياة السياسية[2].

4- حزب الكتائب اللبنانية: له نائب وحيد في البرلمان، وهو حزب يميني ينتمي للطائفة المارونية، تأسس في العقد الرابع من القرن المنصرم، وذلك بتشجيع من فرنسا كرد طائفي على انتشار الحركة العربية في لبنان وعلى النمو الذي يحققه الحزب السوري القومي الإجتماعي، ويعتبر بيار الجميل الزعيم الروحي للحزب، وقد سعى الحزب منذ تأسيسه إلى تكريس الكيان الإقليمي اللبناني بعيدا عن الإنتماء القومي العربي للبنان، وأثناء الحرب الأهلية قام الحزب بدور قيادي في صفوف المعسكر المعادي للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، حيث دعى منذ1969 إلى إخضاع الوجود الفلسطيني في لبنان إلى هيمنة الدولة اللبنانية[3]، ويرأس الحزب حاليا أمين الجميل(ابن الزعيم بيار) وذلك بعد اغتيال والده في 21نوفمبر 2006، الذي خلفه مؤقتا في رئاسة الحزب كريم بقرادوني، ثم تنازل عن ذلك بعد قدوم جميل الإبن من المنفى[4]، وينادي حزب الكتائب بالقومية اللبنانية ويعمل على إبرازها، ويطالب بأن تكون قومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات[5]،كما أنه مقتنع

[1]- الجمهورية اللبنانية الديمقراطية، وزارة الإعلام اللبنانية، **الأحزاب السياسية في لبنان**، لبنان: وزارة الإعلام اللبنانية، 2013، ص3.

[2]- الموقع الرسمي لحزب القوات اللبنانية،تاريخ التصفح:16أفريل2013، الموقع الإلكتروني: www.lebanese-forces.com

[3]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الثاني، ص507.

[4]- الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية،تاريخ التصفح:10 أفريل2013،الموقع الإلكتروني: www.kataebonline.org/al kataeb.htm

[5]- وزارة الإعلام اللبنانية، المرجع السابق، ص5.

بالإنتماء للمحيط العربي، ويعمل على تحييد لبنان عن مختلف الصراعات والإهتمام الكامل بقضايا العدالة الإجتماعية وحقوق الإنسان والإلتزام بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها[1].

5- حركة التجدد الديمقراطي: لهذه الحركة نائب في البرلمان، وهي حركة سياسية حديثة تأسست سنة 2001 للحركة مكتب سياسي مؤلف من 14عضوا، ورئيسها الحالي هو نسيب لحود، وتدعم الحركة بشكل كبير قوى الرابع عشر آذار رغم التضارب في الآراء بشأن انتماءها لهذا التكتل من عدمه، وتتمثل أهم مبادئها وأهدافها فيما يلي:

- إنشاء مساحة لبنانية للديمقراطية والحريات.

- توسيع فسحة مدنية غير طائفية في المجتمع اللبناني.

- الإصلاح المستديم للحياة السياسية عبر إحياء المواطنة وإعادة تأهيل السياسة ودفع لبنان نحو مزيد من العدالة والحداثة وصون السيادة للدولة واستقلالها.

- تطوير النظام السياسي وتفعيل دور المجتمع المدني.

- مكافحة الفساد ومعالجة مشكلة الدين العام[2].

6- حركة اليسار الديمقراطي: حركة سياسية لبنانية أسست في أيلول2004، كان وراء تأسيسها مجموعة من اليساريين الذين كانوا ينتمون إلى الحزب الشيوعي اللبناني، ومن أبرز مؤسسيها إلياس عطا الله قائد عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، والرئيس السابق للمجلس الوطني للحزب الشيوعي نديم عبد الصمد، والصحفي سمير قصير،انتخب عبد الصمد كرئيس للهيئة الوطنية للحركة وعطا الله كأمين للحركة وكرئيس لمكتبها التنفيذي وأعيد انتخابهما لنفس المهام سنة2007، ويقوم فكر الحركة على مبدأين أساسيين، الأول هو الحرية بحيث يملك الفرد الجرأة على ممارسة حريته بحيث يدلي برأيه في جميع القضايا التي تهم الشعب، أما المبدأ الثاني هو أن تكون قضايا الناس ملك أيديهم، أي أن يكون لدى الناس الإستعداد لإثارة قضاياهم أمام الجهات المخولة لحلّها[3].

الأحزاب الأرمينية: إن عددالأحزاب الأرمينية ثلاثة منها اثنان ضمن تكتل 14آذار وهما حزبا الهانشاق وحزب الرامغافار.

7- حزب الهانشاق: له نائب برلماني وحيد وهو حزب سياسي أرميني ينتشر في أوساط الجالية الأرمينية في بلدان الشرق الأوسط وبصورة خاصة في لبنان وسوريا، وتعتبر مناطق بيروت وجبل لبنان مناطق يتواجد فيها

---

[1]- موقع حزب الكتائب، المرجع السابق.

[2]- الموقع الرسمي لحركة التجدد الديمقراطي،تاريخ التصفح،16أفريل 2013 ،الموقع الإلكتروني: www.tagadod.org

[3]- الموقع الرسمي لحركة اليسار الديمقراطي،تاريخ التصفح:16أفريل2013، الموقع الإلكتروني: www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/.../yassar.htm

الأرمن ويدافع الحزب عن الحركة الشيوعية بخلاف حزب الطاشناق المرتبط بالسياسة الأمريكية[1]، وأهم مواقف هذا الحزب هي كالتالي:

- دعم قرار الشعب اللبناني في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي ويعتبر أن سلاح المقاومة ينبغي أن يكون مؤقتا ويستعمل فقط لتحرير الأراضي اللبنانية بالتنسيق مع السلاح الشرعي للدولة اللبنانية.

- الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وقضية العدالة بشكل عام والعدالة الإجتماعية بشكل خاص والمطالبة بقانون انتخابي عادل.

- مبادئ الحزب علمانية حيث يؤمن بمبدأ فصل الدين عن الدولة ويحترم جميع الأديان والطوائف ويرفض حل أي مشكلة بمفهوم طائفي[2].

8- حزب الرامغافار: حزب رامغافار الديمقراطي الليبرالي الأرميني حزب سياسي ليبرالي تأسس منذ سنة 1921في مدينة وان التركية، له توجه ثوري تحرري للدفاع عن الشعب الأرميني، ويتهم الأرمينيون الدولة العثمانية وتركيا حاليا بارتكاب مجازر في حقهم، وهو في لبنان يعتبر الممثل الثالث للأرمن ويوجد المعقل الرئيسي للحزب ببيروت وللرامغافار ممثل واحد في المجلس النيابي، وتعد صحيفة "زارتونك" الصادرة باللغة الأرمينية الناطق الرسمي باسم الحزب[3].

ب- تحالف8آذار:

يضم هذا التكتل بالموازاة مع قوى 14آذار العديد من التيارات أهمها: حزب الله، حركة أمل اللبنانية، وهما يمثلان الطائفة الشيعية، والتيار الوطني الحر الذي ينتمي للطائفة المسيحية بقيادة العماد ميشال عون، والحزب الأول جماهيريا لدى الأرمن وهو حزب الطاشناق، وكذلك الحزب السوري القومي الإجتماعي والتنظيم الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الإشتراكي.

1- حزب الله: للحزب عدد معتبر من النواب والمقدر بإحدى عشر نائبا في البرلمان، رغم أن الحزب لايحبذ الحياة السياسية نظرا لطابعه العسكري، فهو تنظيم عسكري بالدرجة الأولى قبل أن يكون سياسي، بدأ ظهوره منذ الإجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، نجح الحزب في طرد الكيان من الجنوب اللبناني سنة 2000، وتصدى له في حرب 2006، وأجبره على التراجع وسبّب له خسائر كبيرة في العتاد والأرواح، مما جعل إسرائيل تعتبره اخفاقا كبيرا وتهديدا لوجودها، يستمد الحزب مبادءه من الثورة الإسلامية التي قامت في ايران سنة1979ويعتبر نفسه مجسدا لها وملتزما بتعاليم الإمام الخميني، حيث صدر عن الحزب في بيان سنة 1985:

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق،الجزء الثاني، ص526.

[2]- الموقع الرسمي لحزب الها نشاق الإشتراكي الديمقراطي،تاريخ التصفح:16أفريل2013، الموقع الإلكتروني: www.hunchak.org/sm2.doc

[3]- ويكيبيديا، المرجع السابق.

<<أن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسّد في ولاية الفقيه، وتتجسد في آية الله الخميني مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة>>، وأهم مبادئ الحزب هي كالتالي:

- يهتم الحزب بمصير ومستقبل لبنان ويساهم مع بقية القوى السياسية اللبنانية في إقامة مجتمع أكثر عدالة وحرية.

- رفض الحزب للوجود الأجنبي في لبنان والإلتزام بالوحدة الوطنية.

- الإهتمام بالقضايا العربية والإسلامية خاصة القضية الفلسطينية وبضرورة القضاء على الكيان الصهيوني لأنه كيان غير مشروع[1].

2- حركة أمل: يفوقها حزب الله بنائب واحد أي لديها عشرة نواب في البرلمان اللبناني، تأسست الحركة على يد الإمام موسى الصدر باسم حركة أمل أفواج المقاومة اللبنانية سنة 1975، لتكون الجناح العسكري للطائفة الشيعية المسماة الحركة المحرومة ولتدافع عن مصالحهم، وكان شعارها في هاته المرحلة "إسرائيل شر مطلق"، وقد انبثق من الحركة حزب الله الذي سبق وأن أشرنا أنهما اقتتلا اقتتالا شديدا، ثم انتهى الصراع بتقاسم التمثيل السياسي بين التيارين[2]، وتلتزم الحركة بالأبعاد التالية:

- الإيمان بالله بمعناه الحقيقي لابمفهومه التجريدي وأن الإيمان بالإنسان هو البعد الأرضي للإيمان بالله.

- الإيمان بالتراث والقيم والحرية الكاملة للمواطن ومحاربة كل أنواع الظلم والإستبداد.

- السعي إلى إلغاء نظام الطائفية السياسية الذي يمنع تطور النظام السياسي في لبنان ويزعزع وحدة الوطن.

- التمسك بالسيادة الوطنية ومحاربة الإستعمار والمطامع الخارجية التي تجعل لبنان في خطر حقيقي.

- تنمية الجنوب اللبناني وصيانته والوفاء له لأنه يعتبر جوهر الوطنية وأساسها.

3-التيار الوطني الحر: ظهر كفكرة سنة 1990 بعد نفي العماد ميشال عون، ثم أصبح حزبا في سنة2005 بعد عودة ميشال عون من منفاه بباريس في 07 ماي من نفس السنة وتحالف مع تيار المردة ثم حزب الله[3]،رغم أنه كان في السابق من أكبر المعارضين للوجود السوري في لبنان الداعم لحزب الله[4]، ويمكن تلخيص المبادئ التي يهدف التيار إلى تحقيقها كما يلي:

- حرية الإنسان وحقه في تطوير المفهوم الديمقراطي.

- التخلص من ذهنية التبعية والرهينة وضرورة الإصلاح والتغيير من أجل توفير العدالة الإجتماعية.

[1]- وزارة الإعلام اللبنانية، المرجع السابق، ص4.
[2]- نهى قاطرجي، المرجع السابق، ص38.
[3]- ويكيبيديا، المرجع السابق.
[4]- وزارة الإعلام اللبنانية، المرجع السابق، ص6.

- الإنتماء إلى الدولة اللبنانية ذات السيادة الكاملة والمستقلة.

- توفير حقوق الإنسان والنهوض بالحياة الإجتماعية.

- تأكيد مبدأ علمنة الحزب[1].

4- **حزب الطاشناق الأرميني:** للحزب نائبين في البرلمان، ويمتلك أكبر قاعدة جماهيرية في الأرمن، وهو حزب سياسي يميني تأسس سنة1890، انتشر بين اللاجئين الأرمن في الشرق الأوسط أثناء الحربين العالميتين ينتهج سياسة معادية للشيوعية وموالية للغرب، وبالتالي هو ضد سياسة غريمه حزب الهانشاق الشيوعي، وهو يسعى في لبنان إلى تجسيد الإعتدال والوقوف ضد الإقتتال الطائفي وضد مشاريع التقسيم[2].

5- **الحزب السوري القومي الإجتماعي:**حزب سياسي إقليمي الإنتشار أسسه الراحل أنطوان سعادة في نوفمبر 1932، وكانت بدايات هذا الحزب من طرف طلاب من الجامعة الأمريكية في بيروت، وفي البداية كانت أهم مبادئ الحزب إقامة نظام جديد في سورية الطبيعية، والتي تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية والخليج العربي في الشرق، وأهم مبادئ هذا الحزب وأهدافه:

- فصل الدين عن الدولة.

- إقامة نظام اقتصادي جديد.

- بعث نهضة سورية قومية إجتماعية وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلال تاما وتثبيت سيادتها.

6- **التنظيم الشعبي الناصري:** تنظيم قومي عربي أسسه معروف سعد سنة 1973 وبعد وفاته سنة1975 خلفه نجله في رئاسة الحزب، وقد شارك في الحرب الأهلية الطاحنة وكان إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية، وتتركز جماهير التيار في مدينة صيدا ويرأس الحزب حاليا أسامة سعد[3]، وتتركز أهم مبادئ الحزب فيما يلي:

- الدفاع عن المقاومة الإسلامية المسلحة التي يقودها حزب الله واعتبارها جزءا من قوة لبنان ورفض كل المحاولات التي ترمي إلى النيل منها.

---

[1]- منال شعبا، العونيون من التيار إلى الحزب، **جريدة النهار اللبنانية**، الصادرة بتاريخ: 10أوت2005، ص1.

[2]- عبد الوهاب الكيالي (وآخرون)، المرجع السابق، الجزء الثاني،ص ص(486- 308).

[3]-ويكيبيديا، المرجع السابق.

- الدفاع بقوة عن الوحدة الوطنية ونبذ العشائريات والطائفيات التي تسيطر على الساحة اللبنانية[1].

7- حزب البعث العربي الإشتراكي: ترجع بدايته في لبنان إلى سنة1935، وعقد أول مؤتمر له سنة1956، وانقسم الحزب في منتصف الستينيات في سوريا بين قسمين، قسم يقوده صلاح جديد وحافظ الأسد، وآخر يقوده ميشال عفلق وصلاح بيطار، وقد استنسخ هذا الإنقسام إلى لبنان، ومالبث أن انضم الشق الثاني إلى القيادة القومية المرتبطة بحزب البعث العراقي، والتحق الحزب الذي أصبح يسمى منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي التحق بالحركة الوطنية اللبنانية، وقد زاد نفوذه مع دخول الجيش السوري إلى لبنان سنة 1976، وتتلخص أهم مبادئه في الدعوة إلى علمانية الدولة، وتبني الخيار الإشتراكي، واتباع الوسائل الديمقراطية، وفي ضرورة الوحدة العربية، وبأن لبنان هو بلد عربي يعيش في محيط عربي وبالتالي ينظر إليه من ناحية قومية عربية اشتراكية ،كما ينادي بضرورة تخليص القضية اللبنانية من الإنعزالية والطائفية[2].

ملاحظة: لاتقتصر الجمعيات والأحزاب اللبنانية على ماتم ذكره سابقا، بل هناك العديد من التنظيمات السياسية تتنوع بين حركات اجتماعية خيرية وحركات رجعية متشددة كالحركات الإسلامية السلفية المتشددة، ومنها تيارات لها قاعدة جماهيرية لكنها لاتؤثر حاليا في صنع القرار، وبالتالي فإن هاته التنظيمات لاترقى في مستوى نفوذها السياسي والجماهيري إلى مصاف الأحزاب المنضوية تحت قوى14و8آذار.

إن ماخلفته الحرب الأهلية في لبنان من مآسي جعل الأطراف اللبنانية المتناحرة تقتنع بأن لغة العنف والعنف المضاد لم تأت بنتيجة بل خسرت منها جميع الأطراف، وأصبح من الضروري الإحتكام إلى طاولة المفاوضات، وهذا ماتجسد من خلال اتفاق الطائف من أجل الخروج بصيغة توافقية ترضي جميع الأطراف،هذا الإتفاق الذي وضع النظام السياسي الطائفي في جدلية كبيرة بين من يسعى لإلغائه لكونه يضعف هيبة الدولة وقوة النظام السياسي، ويستدلون على ذلك بالتجربة التاريخية للنظام التي أثبتت هيمنة سلطة الطائفة على سلطة الدولة، وطرف آخر لايقبل بفكرة إلغاء النظام الطائفي بسبب أن هذا النظام يفرضه الأمر الواقع على كل بلد يحوي إثنيات وأعراق وطوائف متعددة، ويرى أصحاب هاته الرؤية بأنه يمثل مكمن الثقة للطوائف اللبنانية، بحيث يؤمن لها التمثيل السياسي ويمثل أساس التوازن الطائفي، وقد خلق هذا المد والجزر انقساما في الوسط اللبناني أثر ولايزال يؤثر على استقرار الدولة اللبنانية، وهذ ماسنتحدث عنه في العنصر الموالي.

---

[1]-الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية،تاريخ التصفح،19أفريل2013 ، الموقع الإلكتروني: www.almanar.com.lb/

[2]- وزارة الإعلام اللبنانية، المرجع السابق، ص8.

المبحث الثالث: انعكاسات نظام الطائفية السياسية على استقرار لبنان منذ1989إلى2009

سنتطرق في هذ العنصر للحديث عن أهم المكتسبات التي حققها النظام السياسي الطائفي في لبنان وساهمت في استقرار الدولة اللبنانية والمتمثلة في عنصرين مهمين وهما تمثيل وحماية الأقليات كعنصرأول ثم كعنصر ثاني التعددية المذهبية والسياسية، والشق الثاني للمبحث والذي يتحدث عن المخلّفات السلبية لنظام الطائفية السياسية، والتي أدت من حين إلى آخر إلى زعزعة الإستقرار اللبناني أومن المحتمل أنها ستؤدي إلى المساس بوحدة الدولة اللبنانية، وذلك انطلاقا من مؤشرات الإستقرار السياسي وتتمثل أهم هاته الإنعكاسات في الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني(المواطنة)، وكذلك أزمة الشرعية في النظام السياسي، وكعنصر ثالث نتحدث عن ضعف سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية، وأخيرا استمرار ظاهرة الهجرة باستمرار اللاأمن نتيجة ضعف النظام السياسي.

أولا: إسهامات النظام السياسي الطائفي في استقرار الدولة اللبنانية

رغم أن اتفاق الطائف الذي وقّع في المملكة العربية السعودية سنة 1989 اعتبر أنه من الضروري التخلّي عن نظام الطائفية السياسية إلا أنه اعتبر ذلك وفق خطة مرحلية، تقتضي المزيد من الوقت وهذا لإدراك الأطراف المختلفة لدرجة الخطورة من جراء إلغاء هذا النظام، ولما له من أهمية بالغة في إقرار العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية وذلك ضمن الإطار التوافقي، وسنحاول أن نطرح أهم الإيجابيات التي أتى بها هذا النظام والمتمثلة في الآتي:

- تمثيل وحماية الأقليات.

- التعددية السياسية والمذهبية.

أ- تمثيل وحماية الأقليات:

تزامن استقلال لبنان سنة1943 مع صدور الميثاق الوطني، والذي كان هدفه طمأنة الطوائف والسماح لها بالعيش في تعاون وانسجام، وبالأخص الطائفة المسيحية التي تخوّفت من الإزدياد الديمغرافي الكبير للمسلمين وذلك منذ تأسيس دولة لبنان الكبير، وأصبح المسيحيون ينظرون إلى أنفسهم كأقلية بعدما كانوا أكثر عددا وأكبر مسيطر على السلطة السياسية، ولقد أبقى الميثاق للمسيحيين تفوّقهم على المسلمين باستفرادهم بمنصب رئيس الجمهورية، وفي التمثيل لدى المجالس النيابية بقاعدة6إلى5، والغريب في هذا أن الحجة في هذا التفوّق معياره أهمية وحجم الطائفة المسيحية مقارنة بالمسلمين، والذين بدورهم اعترضوا على الطريقة الإحصائية للسكان، واتهموا السلطة السياسية بالتضليل والتكتم عن الحجم الحقيقي للمسلمين، ومع مجيء اتفاق الطائف استحدثت تعديلات بحيث أصبحت هنالك قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين رغم أن المسلمين في هذه الفترة يبدون متفوقين بشكل واضح على المسيحيين، ومع هذا فقد سوّى بين الطائفتين في

التمثيل النيابي مراعاة منه للحساسية الطائفية ولطبيعة النظام السياسي الطائفي، والذي يلتزم قانونيا بتمثيل كافة الطوائف بغض النظر عن القلة أو الكثرة[1]، وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار نسبة الطوائف داخل الديانتين الإسلامية والمسيحية أي بين كل طائفة وطائفة من نفس الديانة وهنا يكون التوزيع نسبيا، وهذا مانجده في المادة الخامسة ضمن القسم الأول المتضمن المبادئ العامة والإصلاحات، والتي تنص على أن: << **...**مجلس النواب إلى أن يضع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد التالية: بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبيا بين طوائف كل من الفئتين، ونسبيا بين المناطق>>،كما حددت المادة السادسة من وثيقة الوفاق الوطني(أي اتفاق الطائف) عدد نواب البرلمان وهم 108عضوا أي 54لكل فريق، ومن هنا فإن المناصفة لاتكون بين الطوائف التي هي من نفس الديانة وتختلف في المذهب، و يعتبر العديد من الباحثين أن الدستور استعمل لفظ نسبيا للدلالة على الحجم، وبالتالي فالأرجح أن المعيار هنا يكون حسب الحجم الديمغرافي لكل طائفة، وبالتالي فإن تمثيل الأقليات يظهر بشكل حقيقي بين المسلمين والمسيحيين فرغم التفوق العددي للمسلمين على المسيحيين إلا أنه في ظل النظام السياسي اللبناني يساوي بين الفئتين، ويعطي ضمانات للمسيحيين بعدم الخوف من مسألة ازدياد المسلمين وتقلص أعدادهم، ليضع اتفاق الطائف حدا للخلاف الدائر بين الديانتين الذي يرى فيه المسلمون أن المسيحيين أقلية مقارنة بهم، ومن جهة أخرى يردّ المسيحيون بأنهم متوازنون مع المسلمين في العدد ومايزيد من تعقيد الوضع هو عدم وجود إحصائيات دقيقة توضح الفوارق العددية بين الفئتين بسبب تكتم السلطة السياسية عنها، وبالتالي في ظل هاته المساواة تظهر ميزة النظام السياسي الطائفي، فلو كان نظام لبنان نظام الديمقراطية العددية لما وصل المسيحيون لما هم عليه في لبنان ولما أتيح لهم الإمساك بزمام السلطة التنفيذية، وزيادة على ذلك المناصفة بينهم وبين المسلمين في عدد النواب، وفي ندوة تمت مناقشتها في إطار أعمال اللجنة الوطنية لصياغة قانون للإنتخابات النيابية في لبنان بتاريخ27 سبتمبر2005، أكدت فيه على أن خصوصية النظام اللبناني تجعل من الحديث عن الأكثرية أو الأقلية أمر لاينسجم وقواعد اللعبة السياسية، بل ذهبت اللجنة إلى أبعد من ذلك باعتبار أن النظام اللبناني لايمثل الأقليات فحسب بل أنه نظام أقلوي، يحكم ليس من قبل أقلية واحدة بل مجموعة من الأقليات ذات أوزان متباينة حيث أن تقاسم المقاعد النيابية والوزارية بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين رغم تفوق طرف على آخر يحول دون وصول أي أكثرية واستفرادهابالحكم[2]، والمقصود بهذا الحديث أن مادام هناك صيغة قانونية تتمثل في قاعدة التساوي بين المسلمين والمسيحيين في المجالس النيابية والوزارية فلن يكون هناك معنى لمسألة الكثرة والقلة بل أن من هو في الحقيقة أقلية يعتبر المستفيد الأكبر، وبالتالي فإن هاته القاعدة القانونية تخدم الطائفة المسيحية على حساب المسلمين باعتبارها أقلية(أي المسيحيين)، لأنه منذ استقلال لبنان والمخاوف المسيحية من أعدادهم متزايدة، زد على ذلك تغير نبرتهم في التعامل مع مسألة الحكم مع المسلمين، حيث أنهم أصبحو يطالبون بالديمقراطية التوافقية بعدما كانوا لايرضون بغير تفوقهم في المجالس النيابية، والمناداة بالمشاركة في السلطة

---

[1]-أكرم محمد عدوان، "الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان"،(بحث جامعي،كلية الآداب،قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011)، ص11.

[2]- لجنة فؤاد بطرس، **قراءة تحليلية في الطائفية السياسية :النظام الإنتخابي نموذجا**، (في إطار أعمل اللجنة الوطنية لصياغة قانون للإنتخابات النيابية). طرابلس (لبنان) : لجنة فؤاد بطرس (2005) ، ص6.

التنفيذية مع بقية الطوائف بعدما كانوا يسيطرون على السلطة السياسية بدون نقاش في ظل نظام متصرفية جبل لبنان، ويدعم هاته الرؤية العديد من المتتبعين للنمو الديمغرافي للمسيحيين، الذين يرون أن نقص الإنجاب لدى المسيحيين وهجرة الكثير منهم للدول الأوروبية دليل على كونهم أصبحوا أقلية، وبالنسبة للأقليات الأخرى نجدها تشارك في العملية السياسية ولعل أبرز مثال على ذلك الطائفة الأرمينية، والتي تشارك بفاعلية في المجالس النيابية بأحزابها الثلاثة، وهي منقسمة بآرائها بين قوى8آذار الذي تشارك فيه بحزب الطاشناق، وحزب الرامغفار والهانشاق في قوى14آذار، وقد أوردت صحيفة الجريدة اللبنانية في24أفريل سنة2008 على لسان النائب الأرميني "هاغوب بقرادونيان" بأن حزب الطاشناق يلعب دورا محوريا في رسم التكتيكات السياسية، وهو يدير القضايا وفق معيار المواءمة بين المصلحة العامة ومصلحة الأرمن رغم بعض المحاولات التي ترمي إلى تهميش حزب الطاشناق، وأهمها ماحدث حسب رؤية النائب في الإنتخابات التشريعية سنة2000 ومسألة التعاطي مع التمثيل الأرميني في الحكومة، إلا أن النائب اعتبر بأن هذا السلوك لايعدو أن يكون استثناء وتصرفات فردية مقابلة بالوضع العام المشجع لعمل الحزب[1]، وقد اعترف المركز الماروني للتوثيق والأبحاث بالإستفادة الكبيرة للمسيحيين من نظام الطائفية السياسية، حيث ذكر المركز في مقال بعنوان "شرعة العمل السياسي" بأن صيغة النظام اللبناني التوافقي ساهمت في ازدهار المسيحية وفي توفير ضمانة لوجود الأقليات المسيحية وعيشها في بلدان الشرق الأوسط، حيث أن مصير المسيحيين في الشرق الأوسط مرتبط أساسا بمصير صيغة الحكم في لبنان، وبأن هذا الإزدهار للمسيحية ينعكس ايجابا على الشرق، وهاته الصيغة المبنية على الحوار والتعاون من شأنها أن تساعد على تبني التجربة من طرف دول أخرى تحوي تعدديات إثنية وعقائدية[2]، ويعتبر اضطهاد الأقليات في العديد من الدول وعدم احتوائها ضمن المكوّن الوطني أوحتى عدم اعتبارهم مواطنين تابعين للدولة واحد من أهم عوامل اللاستقرار السياسي حيث تدفع هذه السياسة العديد من الأقليات إلى انتهاج أساليب غير سلمية من أجل افتكاك الحقوق المسلوبة.

ب- التعددية المذهبية والسياسية

يرتكز النظام السياسي الطائفي في لبنان على دستورين مهمين يمثلان المرجع القانوني الذي تعتمد عليه الدولة اللبنانية حتى الوقت الحالي رغم التعديلات التي جاء بها اتفاق الطائف على الدستور وعلى النظام البرلماني في لبنان، فالأول دستور مكتوب ويتمثل في الدستور الذي وضع في عهد الإنتداب الفرنسي سنة1926، والثاني يتمثل في الدستور العرفي وهو الميثاق الوطني، الذي وضع غداة إستقلال الدولة اللبنانية عن الحماية الفرنسية سنة 1943، وهذا حسب رؤية العديد من الباحثين أبرزهم الدكتور عقل عقل[3]، وقد حرص الدستور اللبناني على ضرورة تمتع كافة المواطنين بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا مانجده في المادة السابعة من الفصل الثاني، والتي نصت على أن: << كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية

[1]-هاغوب بقرادونيان، "الطاشناق يميز بين تحالفاته السياسية والإنتخابية"، **الجريدة**، العدد283، الصادرة بتاريخ : 24أفريل2008.

[2]- المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان، (ضمن سلسلة من أجل الوطن الرسالة)، كسروان(لبنان): المركز الماروني للتوثيق والأبحاث (2009)، ص9.

[3]- عقل عقل، المرجع السابق، ص543.

والسياسية ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم>>، كما سمح الدستور لكل اللبنانيين بتعدد المذاهب وحرية الإعتقاد مراعاة لخصوصية المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية التي تستمد وجودها من التجارب التاريخية، فقد نصت المادة التاسعة من الدستور اللبناني المعدل بوثيقة الوفاق الوطني على أن: <<حرية الإعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لايكون في ذلك إخلال بالنظام العام، وهي تضمن أيضا للأهليين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح المدنية>>،كما تضمنّت مقدمة الدستور اللبناني والتي أضيفت بعد اتفاق الطائف بموجب القانون الدستوري الصادر في1990/09/21 تضمنت في البند الثالث حرية الرأي والمعتقد، حيث نصت على أن <<لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد>>[1]، وبالفعل نجد أن لمختلف الطوائف في لبنان الحرية في الإنتماء لتيارات سياسية مختلفة، ورفع شعاراتها والدفاع عن قادتها ونلاحظ أن هاته التعددية تظهر على مستوى السلطة السياسية وعمل الأحزاب.

I. التعدد على مستوى السلطة السياسية:

تجسّدت بشكل فعلي بعد اتفاق الطائف، حيث ركّز على عدد من المبادئ أهمها إلغاء هيمنة أي طائفة على أخرى، حيث ألغيت الهيمنة للطائفة المارونية على النظام السياسي رغم أن تقسيم السلطات الرئاسية الثلاث بين الطوائف كان موجودا منذ الميثاق الوطني 1943، إلا أن هذا التقسيم الدستوري كان شكليا لكن في الواقع كانت رئاسة الجمهورية المارونية تمسك بزمام السلطة السياسية، فقد أثبتت الوقائع التاريخية أن رئيس الجمهورية منذ عهد الإنتداب الفرنسي وحتى مجيء اتفاق الطائف بقي محتكرا للسلطات الأساسية في الدولة، وقد ألغى اتفاق الطائف هذه الهيمنة بتأكيده على التقسيم الفعلي للسلطات الرئاسية الثلاث (رئيس الجمهورية مسيحي رئيس المجلس النيابي شيعي، رئيس مجلس الوزراء سني) بعدما كان تقسيما شكليا فقط.

1- التعددية على مستوى رئاسة الجمهورية:

أصبح منصب رئيس الجمهورية لايعني التحكم في السلطة التنفيذية، فقد تحوّل رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية إلى رئيس للدولة، وله صلاحيات محددة بالإضافة إلى الإلتزامات العامة المتمثلة في احترام الدستور والمحافظة على استقلال الدولة اللبنانية ووحدة وسلامة أراضيها، وتتمثل هاته الصلاحيات فيما يلي:

- إصدار القوانين منفردا دون حاجة إلى موافقة مجلس الوزراء.

- يمارس رعايته لمجلس النواب منفردا وله حق إصدار أي تشريع وإن أصرّ المجلس على رفضه، إلا أنه يراعي في فرضه للنص الدستوري الأكثريات والنّصاب المعيّنين، وهذا للتأكد من حسن التدبير أو القرار المتّخذ من طرف رئيس الجمهورية.

---

[1]- الدستور اللبناني، المرجع السابق، ص2.

- حق رعاية مجلس الوزراء وذلك بمنحه صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء في مهلة15يوما من تاريخ تبليغها إن رأى أنها تعارض مصلحة الدولة أو الدستور.

- حق حضور جلسات مجلس الوزراء وإبداء الرأي والمشاركة في النقاش دون حق التصويت في المجلس.

✓ أهم ملامح التغيير بعد اتفاق الطائف على مستوى رئاسة الجمهورية:

- فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة يشهد عليها رئيس المجلس النيابي.

- يسمّي رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة (رئيس مجلس الوزراء) نتيجة لإستشارة المجلس النيابي ويصدر مرسوما بتعيينه.

- يتفق رئيس الجمهورية مع رئيس الحكومة حول مراسم تشكيل الحكومة عكس ماكان عليه الوضع سابقا حيث كان رئيس الجمهورية هو من يتولى تعيين وزراء الحكومة ويسمي من بينهم رئيس الوزراء[1].

- عند اختيار شركاء لرئيس الجمهورية في الحكم ينبغي أن يأخذ رأي المجلس النيابي بعدما كان في السابق يعيّن المعاونين له بإرادته المنفردة.

- مهمة المحافظة على استقلال لبنان ووحدة أراضيه والدفاع عن سيادته بالنسبة لرئيس الجمهورية تكون ضمن رئاسة المجلس الأعلى للدفاع أما القيادة العليا للقوات المسلحة فلم يخوّله اتفاق الطائف السلطة عليها[2].

2- التعددية على مستوى المجلس النيابي:

بالنسبة للسلطة التشريعية فقد تم اتخاذ إجرءات مهمة، وذلك بحل مجلس النواب وإنشاء مجلس الشيوخ والتوضيح الصريح لصلاحيات المجلس النيابي، وذلك دعما للتعددية داخل البرلمان وحفاظا على استقرار واستمرار الدولة اللبنانية وهاته الإجراءات هي كالتالي:

- حل مجلس النواب وذلك عقب إقرار قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين 54مقابل54 من مجموع 108 عضو في المقاعد النيابية وإنهاء الهيمنة المارونية على المجلس وهذا من خلال المادة الخامسة والسادسة من قانون الوفاق الوطني (المذكورة سابقا).
- انشاء مجلس للشيوخ وهذا مانجده في البند السابع من وثيقة الوفاق الوطني والتي ينص على أنه:<< مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية>>، لكن هذا المجلس لم يستحدث لأن انشاءه مشترط بالتخلي التام عن نظام الطائفية السياسية.

1- محمد زين العابدين السيد محمد، المرجع السابق، ص90
2- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- توضيح وإعطاء صلاحيات مهمة للمجلس النيابي والمتمثلة في:

- ممارسة الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

- ضرورة إقرار المجلس النيابي للقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وهذا مانص عليه البند الرابع من اتفاق الطائف ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة(ب).

- ضرورة إحالة رئيس الجمهورية لمشاريع القوانين الصادرة عن مجلس الوزراء إلى مجلس النواب (البند الخامس ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة-ب-).

- ضرورة اطلاع المجلس النيابي على عقد المعاهدات الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية إذا كانت متعلقة بمصلحة البلاد وسلامة الدولة، وذلك في البند الحادي عشر ضمن قسم الإصلاحات السياسية في الفقرة(ب).

لقد أراد اتفاق الطائف تعزيز السلطة التشريعية بالأساس وذلك بالإبقاء مرحليا على نظام الطائفية السياسية بصيغته التوافقية بين مكونات المجتمع اللبناني عن طريق إلغاء الحجم الطائفي الذي كان معتمدا في انتخاب أعضاء المجلس بين المسيحيين والمسلمين، وذلك بغية تحويل المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني لاطائفي ضمانا للإستقرار والتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

3- التعددية على مستوى مجلس الوزراء:

نظرا لحساسية المنصب ولكونه الشق الثاني في السلطة التنفيذية خصصت وثيقة الوفاق الوطني فقرة خاصة برئيس مجلس الوزراء وهي الفقرة(ج)، وفقرة خاصة لمجلس الوزراء وهي الفقرة(د) ضمن قسم الإصلاحات السياسية وهذا مالم تحظى به رئاسة المجلس النيابي، حيث تم توضيح صلاحية كل من الرئيس ومجلس الوزراء في المادتين على النحو التالي:

- صلاحيات رئيس الوزراء:

- يعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

- يوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيل الحكومة.

- يوقع جميع المراسيم ماعدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومةلأنهما من صلاحيات رئيس الجمهورية.

- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء.

- يكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع المتمثل في رئيس الجمهورية[1].

---

[1]- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب اللبناني، **اتفاق الطائف**، لبنان: مجلس النواب اللبناني، 1989، ص ص (1-2).

- صلاحيات مجلس الوزراء:

فيما يخص مجلس الوزراء فقد أدخلت عليه مسألة العدل في التمثيل بين الطوائف واعتبر أنه الجهة التي تناط بها السلطة التنفيذية إضافة إلى رئاسة الجمهورية[1]، وأصبح لمجلس الوزراء بعد إقرار اتفاق الطائف أصبح له مقر خاص يجتمع فيه دوريا، وبالنسبة لانعقاده وقراراته أصبح لها نصاب وأكثرية، والنصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، أما قراراته فتتّخذ بالتوافق، وإذا تعذّر ذلك فبالتصويت بأكثرية الحضور[2]، وقد نص البند الخامس من الفقرة(د) على أهم هاته الصلاحيات والمتمثلة في:

- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم.

- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على عمل كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية.

- مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

- الحق في حل مجلس النواب بناء على طلب من رئيس الجمهورية[3].

إن مابادر به اتفاق الطائف في محاولته لإلغاء هيمنة الطائفة المسيحية على السلطة التنفيذية من خلال تقليص صلاحية رئيس الجمهورية وارتباط نفوذه بالسلطة التشريعية وبالقيادة العليا بمدى موافقة الحكومة وذلك حفاظا على استقرار النظام السياسي، وإن كانت هاته المبادرة تحسب لوثيقة الوفاق الوطني إلا أن اعتبار رئيس الجمهورية راعيا للمجلس النيابي ولمجلس الوزراء وإصداره لتشريعات دون أخذ رأي السلطة التشريعية ولا مجلس الوزراء يقلص نسبيا من مستوى التعددية، ويزيد من نفوذ رئاسة الجمهورة بطريقة غيرمباشرة على باقي السلطات.

II. التعدد الطائفي على مستوى الأحزاب السياسية:

نتطرق في هذا العنصر للحديث عن تعدد التيارات والأحزاب السياسية التي تمثل الطوائف اللبنانية وتتنوع بشكل كبير داخل كل طائفة وهي كالتالي:

1- الطائفة المسيحية: تمثلها العديد من الأحزاب السياسية وهي:

- التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون.

[1]- محمد السيد محمد، المرجع السابق، ص93.

[2]- محمد المجذوب،**القانون الدستوري والنظام السياسي:في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، ط4، 2002، ص272.

[3]- اتفاق الطائف، المرجع السابق، ص2.

- القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع.

- حزب الكتائب اللبنانية الذي يرأسه أمين الجميل.

- تيار المردة الذي يتزعمه سليمان فرنجية.

- حزب الوطنيين الأحرار والذي يرأسه دوري شمعون.

2- **الطائفة السنية**: تتعدد التنظيمات السنية بين أحزاب وتيارات وجماعات أكثر من الطوائف الأخرى وأهمها:

- تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري والذي يملك أكبر قاعدة جماهيرية في أوساط السنة.

- الجماعة الإسلامية في لبنان ومؤسسها محمد عمر الداعوق وهي حركة أخلاقية روحانية دخلت المعترك السياسي سنة1992بعد إقرارها المشاركة في الحياة السياسية.

- جبهة العمل الإسلامي: والتي تأسست سنة2006 يقودها سيف الدين الحسامي وقد انشقت عنها مجموعات أخرى بقيادة محمد رفاعية الذي اقم الجبهة بموالاة إيران وأنها تتلقى التسليح منها لإختراق السنة[1].

- حركة التوحيد الإسلامي: اختارت الشيخ سعيد شعبان قائدا لها، وهو أحد الشخصيات الإسلامية الطرابلسية وبعد وفاته سنة1998 انقسمت إلى جناحين الأول باسم الأمناء والثاني باسم مجلس القيادة.

- الحركات السلفية: الغالب على هاته الحركة أنها تنظيم عسكري أكثر منها تنظيم حزبي سياسي وقد تم حلها رسميا سنة2000 بعد أحداث الضّنّيّة.

- حزب التحرير الإسلامي: ومؤسسه الشيخ تقي الدين النبهاني، وقد حدث لهذا الحزب تطور مهم منذ سنة2006 حين وافق وزير الداخلية أحمد فتقت على منحه ترخيصا رسميا، وهذا ماجعل الحزب يمارس أعماله في إطار علني.

- جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية: مؤسسها عبد الله الهرري، شاركت في الإنتخابات النيابية سنة 1992 وحصلت على مقعد نيابي.

- جماعة الدعوة والتبليغ: مؤسسها الشيخ محمد إلياس الكاندهولي، يقتصر عمل الحركة على الجانب الديني وهي لا تشارك في الحياة السياسية[2].

---

[1]- عبد الغني عماد، المرجع السابق، ص ص(2-32)

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

3- **الطائفة الشيعية:** يتركز معظم المنتسبين إليها في الجنوب اللبناني وأهم من يمثلها على المستوى السياسي:

- حزب الله اللبناني بزعامة الأمين العام للحزب حسن نصر الله.

- حركة أمل اللبنانية وهي الحركة الأم لتنظيم حزب الله.

4- **الطائفة الدرزية:** هاته الطائفة التي يدور حولها إشكال كبير حول انتمائها المذهبي هل هي شيعية؟ أم سنية؟ وما هو مؤكد أنها طائفة منفصلة بعاداتها وتقاليدها وديانتها الخاصة عن باقي الطوائف وهي ممثلة بالأحزاب التالية:

- الحزب التقدمي الإشتراكي الذي يتزعّمه وليد جنبلاط والذي يعتبر زعيما للطائفة الدرزية.

- الحزب الديمقراطي اللبناني وزعيمه طلال أرسلان وقد انطلق عمله سنة 2001[1].

5 -**الأرمن:** ممثلين بثلاثة أحزاب سياسية تم تفصيل ذكرها سابقا وهي:

- حزب الطاشناق اللبرالي.

- حزب الهانشاق الشيوعي الإشتراكي.

- حزب رامغافار.

ومن هنا نجد أن الطوائف الدينية ممثلة على المستوى السياسي على أكثر من تنظيم داخل الطائفة الواحدة، وهذا مايدل على نسبة عالية من التعددية السياسية وحرية المشاركة السياسية للمواطن اللبناني، وقد اعتبر الدكتور عصام سليمان مستشار المركز العربي لتطوير حكم النزاهة والقانون أن الأحزاب السياسية في لبنان تخضع في مضمونها لقانون الجمعيات الصادر منذ سنة1909 المستمد من القانون الفرنسي الصادر سنة1901، وقد جرى اعتماد عدّة نصوص قانونية ألحقت بهذا القانون تحد من عمل الأحزاب السياسية، حيث أنّ قانون الجمعيات اكتفى بتعريف الجمعية و لم يعرف الحزب السياسي، مع العلم أن النشاط الحزبي يقتضي الوصول إلى السلطة، وهو مايسعى إليه أي حزب سياسي على أساس برنامج يتبناه ويضعه موضع التنفيذ، وهذا يستلزم من السلطة السياسية إنشاء قانون خاص للأحزاب مختلف عن قانون الجمعيات، زد على ذلك قضية التعميم في قانون الجمعيات التي لاتتناسب مع عمل الأحزاب، وهذا ماجعل العديد من الأصوات اللبنانية تطالب بوضع قانون خاص للأحزاب، وقدّمت بعض النخب السياسية في البلاد مجهودات معتبرة من أجل وضع مسودّة قانون تتضمن كل مايتعلق بالأحزاب من طريقة إنشائها والتصريح بها لدى الدولة، والمعايير الواجب توافرها في قانون الأحزاب وقد أعدّت هيئة تحديث القوانين واشتراعها اقتراحا لقانون الأحزاب السياسية، وعقد الإجتماعات والتظاهر وذلك في2005/07/11، ومايؤخذ على هذا الإقتراح حسب رأي

[1]- وزارة الإعلام اللبنانية، المرجع السابق، ص8.

الكاتب هو منح السلطة السياسية صلاحية الترخيص بإنشاء الأحزاب وعدم توكيلها إلى سلطة مستقلة عن النظام السياسي[1].

نستطيع القول بشكل عام أنه على الرغم من انفتاحية النظام السياسي اللبناني وترخيصه القانوني لكافة القوى اللبنانية بتمثيل الطوائف الرئيسية والأقليات العرقية والدينية على المستوى السياسي، سواء بالمشاركة في المناصب الرئاسية الثلاثة أوعن طريق الأحزاب أو التمثيل البرلماني، إلا أن النموذج التوافقي اللبناني انحصرت معظم ميزاته في الإطار النظري أكثر منها تجسيدا على أرض الواقع، حيث نلاحظ العديد من التناقضات فلطالما استعملت النظرية التوافقية في لبنان من أجل خدمة طوائف معينة، وتحولت في الكثير من الأحيان من نظام للديمقراطية التوافقية إلى نظام المحاصصة والإجتثاث الطائفي، هذا الأخير الذي أنتج مخاطر عديدة على استقرار الدولة اللبنانية، وهذا ماسنتطرق إليه في العنصر الموالي.

ثانيا: النظام السياسي الطائفي وإشكالية اللاإستقرار السياسي

رغم اتفاق كافة الأطراف اللبنانية حول وثيقة الوفاق الوطني بالمملكة العربية السعودية، والتي أدمجت مع الدستور اللبناني لتشكل الإطار القانوني الذي تحتكم إليه كافة الطوائف اللبنانية، وهذا حفاظا على استقرار الدولة اللبنانية، إلا أن أجواء عدم الثقة بين القادة السياسيين وبين الطوائف خلّفت انعكاسات خطيرة أثّرت على الصيغة التوافقية للنظام اللبناني، وبالتالي سيكون محور حديثنا في هذا العنصر عن أهم تلك الإنعكاسات والمتمثلة في:

- الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني(المواطنة).
- تدني شرعية النظام السياسي.
- ضعف سيادة الدولة.
- استمرار ظاهرة الهجرة باستمرار الحروب نتيجة ضعف النظام السياسي.

أ- الولاء الطائفي على حساب الولاء الطائفي(المواطنة):

بالرجوع إلى التجارب التاريخية نجد أن النظام السياسي في لبنان كان دائما يعاني من إشكالية ولاء السلطة السياسية للطائفة التي تنتمي إليها على حساب الولاء للدولة فكانت كل مرحلة تمتاز باحتكار طائفة للحكم على حساب الطوائف الأخرى، بداية بالعهد العثماني وإعطاء الحكم لمتصرف درزي على حساب الطوائف الأخرى التي كانت مضطهدة وأهمها المسيحيون، ثم في عهد الإنتداب الفرنسي أين انقلبت الموازين فأصبح حكم جبل لبنان لمتصرف مسيحي، وبالتالي خدمة الطائفة المسيحية على حساب الطوائف الأخرى، واستمرّ هذا الإحتكار للسلطة حتى مع استقلال لبنان وصدور الميثاق الوطني سنة1943، الذي اتفق فيه المسلمون والمسيحيون على معادلة مهمة جدا، وهي تخلي المسيحيين عن الرغبة في الحماية الفرنسية مقابل أن يتخلى المسلمون عن فكرة لبنان الكبير الذي يضم لبنان إلى سوريا، وكذلك ضرورة توزيع السلطات بين

[1]- عصام سليمان ، المرجع السابق، ص ص(2-5).

الطوائف، لكن ومع ذلك بقيت هيمنة الطائفة المسيحية المارونية على الحكم واتهم المسلمون السلطة السياسية بأنها سلطة الموارنة، وبأنها لاتمثل الشعب بقدر ماتمثل طائفة بعينها تخدم مصالحها بطريقة غير مباشرة، وما أكد ذلك تلك المجازر التي حدثت في حق الدروز في الخمسينيات، ويرى الدكتور كامل مهنا أن الحكومات المتعاقبة لم توفّق في بناء الدولة القادرة والعادلة التي تؤمن الإنصهار الوطني لجميع اللبنانيين، فلقد برزت الشخصية الخاصة بكل طائفة حتى في المؤسسات غير الحكومية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة اللبنانية وليس المواطن اللبناني[1]، ومع توقيع اتفاق الطائف والذي أراد أن يتجاوز الطائفية وفق خطة مرحلية، وذلك بإحلال الإنتخاب على أساس وطني لاطائفي، وبمرور الوقت اتضح أن هناك فجوة بين الجانب القانوني والجانب الواقعي، حيث أن مسألة إلغاء القيد الطائفي التي نص عليها الطائف لم تحرز تقدما ملحوظا، وبقيت العديد من ممارسات التمييز الطائفي التي تغذي ولاء الشخص لطائفته على حساب الولاء الوطني، ويظهر ذلك من خلال:

1- قانون الأحوال الشخصية:

يلزم هذا النظام الشخص بتسجيل هويته الطائفية بداية منذ ولادته، فالمواطن اللبناني يكتسب هويتين الهوية العامة النابعة من الجنسية اللبنانية والهوية الخاصة والتي تأتي من الطائفة أو المذهب الذي ينتمي إليه والد الشخص، كما لايعترف هذا النظام بالجنسية اللبنانية للأبناء المولودين من أب أجنبي وأم لبنانية، ومع هذه الإزدواجية في هوية الشخص اللبناني يعتبرها العديد من الباحثين تساهم في طمس الإنتماء الوطني وروح المواطنة وهذا حسب الدراسة التي أوردها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان سنة2010، حيث يستدل على ذلك بقوله أن نظام الأحوال الشخصية في لبنان هو نظام خاص بالطوائف وليس نظاما عاما للمواطن اللبناني، إذ أنّه كان ينبغي إدراج الهوية اللبنانية في قانون الأحوال الشخصية دون الهوية الطائفية، وتكمن خطورة هذا القانون في كونه يكرّس المحاصصة الطائفية لأنه يتبع المواطن اللبناني منذ ولادته إلى غاية وفاته، فإذا هو أراد الخروج من طائفته فإن القانون يلزم عليه الإنتقال إلى طائفة أخرى يخضع لنظامها الخاص، وإذا هو أراد الخروج من نظام الأحوال الشخصية الخاص بالطوائف فسيفقد حقوقه الشخصية ولايتم اعتباره مواطنا لبنانيا، ويضيف المركز أن وجود هذه الوضعية هو بسبب غياب قانون مدني عام قائم على الإرتباط الوحيد للفرد بالهوية اللبنانية، رغم مانص عليه الدستور اللبناني من توفير الحريات للأفراد، إلا أن هاته الحرية في جانبها الواقعي تبقى حرية مرتبطة بالإنتماء لطائفة معينة وليس التجرد تماما من الإنتماء الطائفي، وقد اعتبرت الدراسة أن هذا النظام أي نظام الأحوال الشخصية الخاص بكل طائفة هونظام سلطوي مغلق حال دون وحدة المجتمع اللبناني، وهو يثبت الإنقسام الأهلي بسبب البنى الطائفية، مما أفقد المجتمع مناعته الوطنية، وجعله عرضة للإنقسام والصراع على أساس طائفي[2].

---

[1]-كامل مهنا، "دور المجتمع المدني في السياسات العامة"، **تجمع الهيئات الأهلية التطوعية** ، صيدا، الصادر بتاريخ: 13أوت2007، ص3.

[2]- وفيق الهواري، "الطائفية في لبنان: تمييز بين المواطنين قانونا"، **مجلة تسامح**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد29، الصادر بتاريخ: جوان 2010، ص ص(117-120).

2- قانون التعليم:

نص الدستور اللبناني على الحق في التعليم من خلال المادة العاشرة التي تنص على أن: << التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولايمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقا للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية>>[1]، وبالتالي تشير هاته المادة إلى ازدواجية التعليم في لبنان بين القطاع العام والخاص، لكن ماتشهده الساحة اللبنانية هو تفوق التعليم الخاص على التعليم العام وخاصة في مراحله الأولى، حيث أن غالبية الأطفال يتم تنشئتهم وفق مدارس خاصة تابعة للطوائف التي ينتمون إليها، وهذا ماأشار إليه البرنامج التنموي للفترة مابين2006-2009،حيث يستند إلى إحصائيات دقيقة تثبت مضاهاة المدارس الطائفية الخاصة للمدارس العامة وتفوقها عليها في المرحلة الإبتدائية، وقد استعان البرنامج بإحصائية نشرها المركز التربوي للبحوث والإنماء والتي تشير إلى أن عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الرسمية بلغ340 ألف تلميذ، في حين يرتفع عدد التلاميذ في المدارس الخاصة إلى465 ألف تلميذ وهذا خلال السنة الدراسية2004-2005، وقد خلص البرنامج التنموي إلى أن التعليم الرسمي لم يستطع مجابهة القطاع الخاص رغم تفوقه في بعض المراحل، وأن المدارس الخاصة يطغى عليها في كثير من الأحيان الطابع السياسي الطائفي، وهذا ماأدى إلى غياب الرؤية الإستراتيجية للجامعة اللبنانية وضعف مركزيتها وهويتها الوطنية، بالإضافة إلى ضعف أجهزة الدولة وآلياتها الرقابية لاسيما مراقبة قطاع التعليم الخاص[2]، وبالتالي فإن هذا القانون سمح باتساع التنشئة الطائفية على حساب التنشئة الوطنية، وهذا ماجعل الولاء الطائفي أولوية بالنسبة للمواطن اللبناني، وأصبح في كثير من الأحيان لايستوعب مفهوم المواطنة بل يراه مجرد مغالطة يروّج لها الزعماء السياسيون لخدمة مصالحهم الطائفية، وفيما يلي جدول يوضح واقع قطاع التعليم في لبنان بين المدارس العامة والخاصة خلال السنة الدراسية2004-2005:

---

[1]- الدستور اللبناني، المرجع السابق، ص4.

[2]- الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، **البرنامج التنموي لقطاع التعليم**، لبنان: مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، 2006 - 2009، ص ص(41،14).

	المدارس الرسمية	المدارس الخاصة المجانية	المدارس الخاصة
عدد المعلمين	40,121	6,191	39,856
عدد التلاميذ	337,622	114,191	465,130
عدد المدارس	1,405	367	1,027
متوسط عدد التلاميذ للصف الواحد	20	24	22
متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد	8.4	18.4	11.7
توزع المعلمين حسب العمر			
< 30عاما	22.8	37.6	30.6
31- 40 عاما	20.5	32.8	33.1
41- 50 عاما	28.0	18.7	21.5
51- 60 عاما	25.2	8.4	11.4
61 عاما فما فوق	3.5	2.5	3.4
المجموع	100	100	100

المصدر: البرنامج التنموي لقطاع التعليم عن مجلس الإنماء والإعمار اللبناني والذي استمد الإحصائية من المركز التربوي للبحوث والإنماء.

3- إجراءات قانونية أخرى تعيق المواطنة وتعزز الإنتماء الطائفي:

يرى الدكتور عبد الرؤوف سنو(عميد كلية التربية بالجامعة اللبنانية) أن نظام الترويكا الذي جاء به اتفاق الطائف- القائم على تقاسم السلطات الرئاسية الثلاث بين الطوائف والتعاون والتنسيق فيما بينها- هو في حقيقة الأمر نظام للتصارع وتقاسم الحصص بين الطوائف، وهو في الواقع يعزز من التبعية المذهبية سياسيا واجتماعيا ولا يولي اهتماما للمواطنة وأن اتفاق الطائف لم يؤد إلى الوحدة الوطنية، واستعان الكاتب برأي أحد الباحثين حول المصالحة التي أنتجها اتفاق الطائف بقوله:<< مصالحة لاوطنية،اجتماعية في شكلها،عشائرية في مضمونها،أي مصالحة،حبيّة على الطريقة الشرقية،إنها بكلام آخر مصالحة يغلب عليها الطابع البروتوكولي، إذ تضع الخلافات الداخلية جانبا إما لحفظ ماء الوجه أو للتستر وراء القناع الظرفي المريح>>[1]، ويستدل الدكتور سنّو بمجموعة من الإجراءات القانونية التي تخالف مفهوم المواطنة وهي كالتالي:

1.3- مرسوم التجنيس: صدر هذا المرسوم سنة 1994، وحصل بموجبه150ألف شخص على الجنسية اللبنانية من ضمنهم68%من المسلمين و32%من المسيحيين، وحسب رأي الكاتب فإن هذا الإجراء هدفه تغليب أعداد المسلمين على حساب المسيحيين، حيث كان من المفترض أن تكون غاية التجنيس هي الإدماج

[1]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص ص (12-16).

الثقافي واكتساب أياد كفؤة من هؤلاء الأجانب لدعم سياسة التنمية، ولكنها لم تكن كذلك لأن قانون التجنيس في لبنان يستهدف التوازنات الطائفية، ويضيف الكاتب أن هاته المعطيات جعلت الطائفة المسيحية تشعر بالإغتراب وتشكك في نوايا النظام السياسي، وتعتبر أن هذا الوضع سيؤدي إلى التناحر الطائفي طال الأجل أم قصر رغم الوضع المستتب نسبيا.

2.3 - مرسوم تنظيم الإعلام المرئي والمسموع: صدر هذا المرسوم سنة1995، والذي أعيد من خلاله التنظيم الإعلامي، ويرى الدكتور سنّو أن هذا القانون وجّه لمصلحة بعض السياسيين وبشكل مخالف لروح النص الأساسي، فقد أغلقت العديد من المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية المعارضة للحكومة فيما حصلت مؤسسات تلفزيونية أخرى على تراخيص[1]، ومايدعم رؤية الكاتب هو التقرير الصادر عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة الصادر سنة2007، والذي يرى بأن القانون اللبناني لاينظم الإعلام الإنتخابي، وأن هناك فوضى إعلامية في الإنتخابات حيث أن هناك العديد من وسائل الإعلام السمعي البصري التي تمتلكها جهات تشارك في الإنتخابات وتسخرها لخدمتها[2].

وقد انعكس الوضع فيما بعد على العملية السياسية لتتجاذب الأطراف المعركة السياسية لمصلحة كل طائفة، فمع تولي الرئيس إيميل لحود الرئاسة سنة1998 ابتدأ باستبعاد الحريري من رئاسة الوزراء واستبدله بسليم الحص، لتبدأ فصول اتهامات جديدة من السّنة بأن الطائفة المسيحية عادت للهيمنة، فردّ المسلمون السنّة بمقاطعة الإنتخابات النيابية سنة2000، وبدأ حراك كبير في الأوساط السنية ببيروت لمناصرة الحريري من أجل إعادته لرئاسة الوزراء لتمثيل السنة[3]، وبالتالي أصبح التمثيل السياسي على مستوى الرئاسيات والبرلمان ملتقى لإستعراض القوة بين الأطراف اللبنانية، وأصبح الهدف من العملية السياسية هو أي طائفة تستطيع فرض منطقها؟ وهذا ماطرح العديد من التساؤلات أهمها: أين الصيغة التوافقية من كل هذا؟ وأين هي السلطة السياسية التي تعمق مفهوم المواطنة بدل المفهوم المحاصصاتي الطائفي؟ ومن أين تستمد السلطة شرعيتها من طائفة معينة أم من جميع المواطنين في لبنان؟

ب- تدنّي شرعية النظام السياسي:

إن مفهوم الشرعية يعني مقبولية النظام السياسي في أوساط الشعب، ومدى تحقيق هذا النظام لتطلعات وآمال ومتطلبات المواطنين، وهذا لايتأتى إلا بسلطة سياسية يختارها المواطن تكون نابعة من إرادته، وفي بلد كلبنان تتعدد فيه المذاهب يتطلب تحقيق الديمقراطية فيه ارتباطا مستمرا بحيوية المجتمع وتقاربا دائما مع مختلف التيارات الإجتماعية، وكلما ابتعد النظام السياسي عن احتواء التعددية كلما وقع أكثر فأكثر في أزمة الشرعية، بل وتظهر العديد من القلاقل السياسية التي عادة ماتنتهي بمآسي تمس استقرار الدولة ويكون المواطن اللبناني هو

[1]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]- عصام سليمان، "تقرير مقارن عن أوضاع البرلمان في لبنان والأردن ومصر والمغرب"، **المركزالعربي لتطويرحكم القانون والنزاهة**، بيروت، الصادر بتاريخ: 04جانفي2007، ص12.

[3]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، نفس الصفحة.

المتضرر الأساسي في هذه المعادلة، وهذا ماحدث في الحرب الأهلية سنة1975، وقد ظهرت الإرادة السياسية في اتفاق الطائف لإخراج البلد من دوامة العنف بالتركيز أساسا على صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف اللبنانية بحيث لايكون فيها أي طرف غالبا أو مغلوبا، لكن الممارسات التي تلت اتفاق الطائف من طرف أصحاب السلطة أظهرت جملة من التناقضات في مفهوم الشرعية وتتلخص فيمايلي:

1- المشاركة في السلطة على أساس المحاصصة الطائفية:

يرى الدكتور أنطوان نصري أن أول التناقضات التي تمس شرعية النظام السياسي اللبناني والتي تخالف البنود الصريحة لوثيقة الوفاق الوطني هو ماحدث في الإنتخابات النيابية سنة1992، حيث كانت في العديد من الدوائر الإنتخابية على قياس بعض المرشحين، وقد حاول المجلس الجديد تغطية ضعف تمثيله على الساحة الشعبية بالترويج لشرعية الإنجاز، وقد قدم بعض المترشحين الإعتراضات أمام لجنة الطعون وهم محمد البريدي، وسامي الخوري وحمد الصمد، في حين برّر العديد من المرشحين عدم تقديمهم لإعتراضات حول نتائج الإنتخابات لكون قرارات اللجنة معروفة مسبقا حيث أنها تعد مرفوضة أو لايتم الرد عليها، ويضيف الكاتب أن الآلية الديمقراطية تعتبر سليمة كإطار قانوني ولكنها كممارسة فهي لاتعبر عن متطلبات وأولويات المجتمع اللبناني، ومايؤكد المحاصصة الطائفية هو عدم التوافق في الطريقة التي تدار بها المناصب الرئاسية الثلاث مع التعديلات الدستورية لإتفاق الطائف، وقد أورد الكاتب دراسة تظهر كمية الإستقطاب (المقصود بذلك نسبة النفوذ ودرجة التحكم في السلطة) للرئاسات الثلاث بين فيفري وأكتوبر1992، والتي تبين تمتع رئيس الحكومة خلال هذه الفترة بالمرتبة الأولى من حيث تحكمه في السلطة، وهذا ماينافي(حسب الكاتب)مسألة التوازن في سلطة الرئاسات، رغم أن الكاتب يقر بأن الدستور اللبناني المعدل باتفاق الطائف قد أعطى صلاحيات واسعة للموارنة في رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش والأمن العام ومجلس القضاء الأعلى والبنك المركزي[1]، وقد أشار التقرير الصادر عن المركز العربي لتطوير حكم النزاهة لسنة2007 إلى تدني النزاهة في الإنتخابات اللبنانية، وبالضبط ماحدث في الإنتخابات النيابية سنة2005، حيث أشار إلى الثغرات العديدة في العملية الإنتخابية والتي لاتطابق المعايير الدولية مستدلا بتقرير بعثة الإتحاد الأوروبي، وأشار التقرير كذلك إلى عدم وجود جهات حيادية في لبنان غير تابعة للطوائف تقوم بالنظر في الطعون النيابية والشكاوى، بل على العكس يضيف التقرير أن العصبيات الطائفية والمذهبية لعبت دورا كبيرا في الإنتخابات النيابية لسنة2005[2]، وفي دراسة للدكتور خليل جبارة أمين عام منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد أشار فيها إلى أن مبدأ المحاصصة الذي استشري في النظام السياسي اللبناني أدى إلى انقسام بين القادة اللبنانيين بين موالاة ومعارضة وذلك مابين سنوات2005-2008، مما أدى إلى تعطيل المجلس النيابي الذي يعد ممثلا شرعيا للبنانيين، واستقال ستة وزراء من الحكومة، وتطورت هاته الأزمة إلى منع انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية من ماي2007 إلى

[1]- نصري أنطوان مسرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، القاهرة: مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ص ص(49-51).

[2]- عصام سليمان ، تقرير عن أوضاع البرلمان،المرجع السابق، ص ص(13-18).

ماي2008، وأدت هاته التطورات إلى الإحتكام إلى أطراف خارجية من أجل حل الخلاف السياسي وذلك من خلال اتفاق الدوحة، حيث تم اتخاذ اجراءات ساعدت على إعادة الحياة البرلمانية إلى طبيعتها[1].

2- عدم إلغاء قاعدة التخصيص:

وتدور هاته القاعدة حول نظام الكوتا والذي هونظام مشاركة في الحكم (POWER SHARING) حيث تخصص مقاعد ومراكز سياسية وإدارية للمجموعات اللغوية والعرقية والإثنية والطائفية، وبالنسبة للنظام اللبناني بقي في مد وجزر من هذه القاعدة، فمن جهة ينص اتفاق الطائف على إلغاء هذه القاعدة وذلك ضمن خطة مرحلية لإلغاء النظام الطائفي واستبداله بنظام وطني يرتضيه جميع اللبنانيين، ويكون منطلقا لتأسيس مفهوم الشرعية للنظام السياسي المنطلق من إرادة الشعب وليس الطائفة، ولكن من جهة أخرى ينص الدستور اللبناني على تكريس النظام الطائفي ضمنيا فنجد المادة التاسعة تنص على أن: <<حرية الإعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان....>>، كماتنص المادة 19 على أن: <<.....يعود حق مراجعة هذا المجلس(المجلس الدستوري) فيما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء....وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانونا..>>، بالإضافة إلى المادة 24 والتي أقرت بالمناصفة في المقاعد بين المسلمين والمسيحيين، ولكنها أبقت على قاعدة الحجم الطائفي بين الطوائف من نفس الديانة، ويدعم هاته النصوص الواقع الطائفي وهذا مايؤكده الدكتور أنطوان نصري، حيث يعتبر أن تطبيق قاعدة التخصيص في لبنان تنتج ثلاثة مخاطر:

-الإساءة إلى مبدأ المساواة تجاه المراكز العامة.

- إرهاق الإدارة بمراكز غير ضرورية وذلك لتحقيق التوازن بين طائفة وأخرى.

- تجميد عملية اتخاذ القرار بحيث أنه بنظام الكوتا تصبح هنالك كتل متوازية في القوة والنفوذ لكل منها رؤيته.

ويضيف الكاتب أنه في ظل هاته التوازنات الطائفية لاتكفي الأكثرية البسيطة لإتخاذ القرارات، وهذا مايفرضه النظام السياسي الطائفي في لبنان[2]، فبالرغم من وجود تفوق طفيف للمسلمين على المسيحيين في العدد السكاني، إلا أن هذا لايعطي للمسلمين أحقية الإستفراد بالقرارات بل تفرض قاعدة التوازن الطائفي، وهنا تكمن صعوبة التوفيق بين جميع الطوائف والخروج بقرار سياسي يلبي تطلعات جميع اللبنانيين، ومع افتقاد عنصر الثقة بين الأطراف فإن أي ثغرة ولو كانت طفيفة بالنسبة لمخرجات النظام تفقده شرعيته الإجتماعية والسياسية.

[1]- خليل جبارة، المرجع السابق، ص ص (7-9).

[2]- نصري أنطوان، المرجع السابق، ص ص(52-53).

ج- ضعف سيادة الدولة:

عانت الدولة اللبنانية منذ نشأتها إلى اليوم من إشكالية عدم الثقة سواء بين صانعي القرار داخل السلطة السياسية أو بين أفراد المجتمع، وهذا مرجعه بالأساس إلى الإختلاف العرقي والعقائدي الذي غذته التجارب التاريخية، والتي مر فيها لبنان بالعديد من التحولات انتصرت فيها طوائف على حساب أخرى، وذلك بفعل السياسة المنتهجة من طرف الحضارات والدول التي تعاقبت على حكم لبنان، وحتى مع استقلال لبنان سنة1943بقي الوضع كما هو عليه حيث كان من المفترض أن تعالج مرحلة الإستقلال سلبية التمثيل الطائفي ولكنها أقرت كنظام للتعايش والمشاركة النسبية في الحكم، وهذا يؤكد التمسك بالدستور القديم الصادر سنة1926، وما قام النظام السياسي بفعله خلال هذه الفترة هو مجرد إدخال تعديلات لتخليصه من قيود الإنتداب لكن الممارسة الطائفية بقيت على حالها و لم تظهر بوادر التوافق[1]، مما أسهم في العديد من الأزمات التي لم تستطع الدولة اللبنانية ايجاد حل لها، وهذا مايؤكده الكاتب كمال حبيب حيث يرى أن النظام السياسي اللبناني ظل عاجزا عن حماية الدولة اللبنانية، وقد أثبتت العديد من الأحداث التاريخية التي تلت استقلال لبنان ذلك بداية بأحداث 1958 التي ارتكبت فيها مجازر بحق الطائفة الدرزية، ثم الحرب الأهلية سنة1975 التي راح ضحيتها الآلاف من اللبنانيين و لم يستطع النظام تحريك أي ساكن خلال هذه الحرب، وحتى بعد اتفاق الطائف فقد فشلت الدولة في وضع آلية لحل الأزمة الوطنية سنة2005 التي أعقبت اغتيال الحريري[2]، وبالتالي لم يستطع النظام السياسي أن يكوّن لنفسه شخصية مستقلة عن حكم الطوائف، وأصبحت السمة البارزة في هذا النظام هو سلطة الطوائف أكثر من سلطة الدولة، كل هاته التراكمات أعاقت تكوين نظام سياسي قادر على فرض الإرادة السياسية للدولة وحماية سيادتها سواء في الداخل أوالخارج، وسنحاول أن نبرز في هذا العنصر أهم إخفاقات النظام الطائفي اللبناني والتي أضرت بسيادة الدولة اللبنانية وذلك على النحو التالي:

1- على المستوى الداخلي:

نركز بايجاز على ظاهرة خطيرة تهدد سيادة الدولة اللبنانية والمتمثلة في ظاهرة التسلح من خلال سلاح حزب الله اللبناني وسلاح المخيمات الفلسطينية.

1.1- ظاهرة التسلح: نص البند الأول من الفقرة الثانية لاتفاق الطائف المتعلق ببسط سيادة الدولة اللبنانية نص على على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية[3]، وبالرغم من تقديم الميليشيات اللبنانية أسلحتها بعد اتفاق الطائف إلا أن ظاهرة التسلح بقيت تؤرق الدولة اللبنانية، بل وعجزت عن التصدي لها رغم الدعوات المتكررة بضرورة تسليم هاته الجهات لأسلحتها، ونخص بالذكر هنا سلاح حزب الله اللبناني وسلاح المخيمات الفلسطينية.

[1]- حسين قادري، **لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص30.

[2]- Camille habib,<< lebanesse politics and the tyrany of confessionalism>>, **Confluences Méditerranée** ,N°70, (march)2009, p3.

[3]- اتفاق الطائف، المرجع السابق، ص4.

2.1- سلاح حزب الله اللبناني: انقسمت الساحة السياسية اللبنانية حول سلاح الحزب إلى فريقين، فريق يرى أن سلاح الحزب هو أقرب إلى سلاح الميليشيا وهو يهدد سيادة الدولة، وفريق آخر يرى أن يعامل هذا السلاح بشكل خصوصي بالإعتراف به بشكل رسمي لأنه يدافع عن الدولة في وجه الإعتداء الإسرائيلي، وينادون بضرورة التنسيق بينه وبين الجيش اللبناني وذلك لمصلحة لبنان[1]، وقد أدت هاته الخلافات إلى أحداث 2008 التي اجتاح فيها مقاتلوا حزب الله العاصمة بيروت على مرأى من الجيش اللبناني، وكادت أن تؤدي إلى حرب أهلية ثانية في لبنان، لولا تدخل الدولة القطرية التي ساهمت في لملمة الأطراف اللبنانية والخروج باتفاق الدوحةفي21ماي2008 والذي اتفقت فيه جميع الأطراف على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتعهد بعدم الإستقالة من الحكومة أو تعطيل أعمالها، والتعهد كذلك بعدم اللجوء للخيار المسلح من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وإطلاق الحوار من أجل تعزيز سلطة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها[2].

3.1- سلاح المخيمات الفلسطينية: أشارت مجلة تسامح الصادرة عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في مقال بعنوان "الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية" بقلم الكاتب عبد الغني سلامة أن ظاهرة التسلح داخل المخيمات الفلسطينية أخذت بعدا خطيرا، وذلك باستغلال المتطرفين للأوضاع المزرية لسكان المخيمات وحالة اللاأمن من أجل السيطرة على المخيمات، ورغم قضاء الجيش اللبناني على حركة فتح الإسلام سنة 2006 .بمخيم نهر البارد إلا أن ظاهرة التسلح بقيت موجودة خاصة في مخيم عين الحلوة، والسبب الرئيسي لوجود ظاهرة التسلح في المخيمات، هو أنّ القوى الأمنية اللبنانية لاتدخل إلى هاته المخيمات بحكم تواجد الفصائل الفلسطينية التي تتولى إدارة الأمن فيها[3].

2- على المستوى الخارجي:

يرى الدكتور وليد مبارك بأن لبنان بالإضافة إلى النظام الطائفي الذي يقوم على تقاسم السلطة بين الطوائف اللبنانية وخلافاته الداخلية التي أدت إلى هشاشة النظام السياسي أمام الإعتداءات الخارجية، فقد كان كذلك ضحية للعديد من العوامل من خلال موقعه الجغرافي وبيئته الإقليمية التي تلتقي فيها مصالح العديد من الدول المتفوقة عسكريا على لبنان، والتي جعلت من لبنان ساحة للصراع فيما بينها، وذلك باستغلال الحساسية الطائفية المستمدة من العداوات التاريخية[4]، وتتمثل أهم الإعتداءات والتدخلات الخارجية فيما يلي:

1.2- التواجد السوري على الأراضي اللبنانية: رغم أن التواجد السوري في لبنان يكتسي طابعا قانونيا وذلك في إطار علاقة الأخوة بين البلدين والتعاون المشترك، وهذا ماأكد عليه اتفاق الطائف من خلال البند

[1]- محمد زين العابدين السيد محمد، المرجع السابق، ص138.

[2]- ريكولا كوفمان (وآخرون)، **نحو مصالحة وطنية لبنانية** (ترجمة محمود السيد)، بيروت وجنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006، ص31.

[3]- عبد الغني سلامة، الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية في لبنان، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، **مجلة تسامح**، العدد30، الصادرة بتاريخ: سبتمبر2010، ص ص (45-48).

[4]- وليد مبارك، **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ط1، ص4.

الرابع من الفقرة الثانية المتعلقة ببسط سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية والذي ينص على أنه: <<.... تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك>>[1]، إلا أن هذا التواجد لقي العديد من النقد للدولة اللبنانية الغير قادرة على فرض سيادة الدولة بمفردها، والنقد للدور السلبي للدولة السورية على الأراضي اللبنانية، وهذا ماأكده التقرير الصادر عن منظمة (CRISIS GROUP)، والذي أكد على أن سوريا أثبتت قدرتها على زعزعة الإستقرار اللبناني، وذلك من خلال قضيتين رئيسيتين وهما قضية مقتل الحريري، والقضية الأهم من ذلك وهي دعم حزب الله والذي تعتبره سوريا من الحلفاء الإستراتيجيين لها، وهذا مالقي امتعاضا من أطراف لبنانية متعددة أبرزهم تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، مع ترحيب أطراف أخرى بهذا الدعم واعتباره دعما للمقاومة[2].

2.2- الإغتيالات: إن تاريخ لبنان مليء باغتيال القادة السياسيين نذكر منها اغتيال الرئيس بشير الجميل سنة 1982، الرئيس رشيد كرامي سنة1987، رئيس الوزراء رياض الصلح سنة 1951، رئيس الحركة الوطنيةكمال جنبلاط سنة 1977، وغيرهم من زعماء الأحزاب والتيارات الوطنية، وسنركز بالضبط على ماحدث بعد اتفاق الطائف من خلال اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري سنة2005، والذي انقسمت بعد مقتله القوى السياسية في لبنان بين قوى 14و8آذار وتبادلت الأطراف الإتهامات بشأن مقتل رئيس الوزراء، وخرج مؤيدوا الحريري للشارع وألقوا بالمسؤولية على سوريا، ثم ازدادت المظاهرات حجما حيث احتشد مايقارب مليون شخص بالعاصمة بيروت مطالبين بالإستقلال عن الهيمنة السورية على لبنان[3]، وبفعل الضغط الجماهيري والدولي فقد انسحبت مباشرة القوات السورية من لبنان، وأحدث الإغتيال ضجة كبيرة في أوساط السياسيين مما أدى إلى تكثيف التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة التي يترأسها النائب العام الألماني "ديتليف ميليس" ترافقها الجهود المبذولة من طرف المحكمة الدولية، وقد قدم مجموعة من الأسماء المشتبه بها، أبرزهم مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري والمعاون العسكري للرئيس لحود، وتم اعتقال كبار رؤساء أجهزة الأمن

---

[1]- اتفاق الطائف، المرجع السابق، ص ص(3- 4).

[2]- منظمة كرايسز جروب، **لبنان على حافة الهاوية**، (دراسة تحمل رقم20 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل(بلجيكا): منظمة كرايسز جروب(2006)،ص ص(2- 4).

[3]- يوجين روجان، **تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، (ترجمة محمد ابراهيم الجندي)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011، ص12.

الأربعة، وقدمت لهم اتهامات بالإشتراك في جريمة الإغتيال، بالإضافة إلى مسؤولين سوريين كبار، ويتضمنان رئيسا المخابرات العسكرية السابقين التابعين لدمشق في لبنان وهما رستم غزالي وغازي كنعان ورئيس المخابرات السورية عاصف شوكت، ولقد تسبب التقرير في إحداث حالة انقسام حادة بين المسؤولين اللبنانيين، انسحب على إثرها خمسة سياسيين شيعة بما فيهم وزير الخارجية فوزي صلوخ من اجتماع لمجلس الوزراء، وقد أشار تقرير الشرق الأوسط الصادر سنة 2005 إلى أن النظام السياسي والإقتصادي قد تضرر بشكل كبير جراء الإغتيال، حيث عجزت الحكومة حول الإتفاق على الموازنة العامة لسنة،2005 بالإضافة إلى انكماش الإقتصاد اللبناني بنسبة2 %إلى3%، وقد أشار مدير شركة أوجيه المملوكة للحريري في تصريح له إلى أن الشركة توقف نشاطها بسبب التخوف وعدم معرفة الوضع الذي هم مقبلون عليه هل هو حرب أم سلم[1].

3.2- **العدوان الإسرائيلي:** صنّفت مؤسسة الرؤية العالمية في تقرير لها بعنوان وجهات نظر من الخطوط الأمامية العديد من الكوارث التي مر بها لبنان بين كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، وضمن هذا الصنف نجد الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006م[2]، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

اسم الكارثة	السنوات	نوع الكارثة
نزاع داخلي	1975 -1990	كارثة من صنع الإنسان
فيضان	1987	كارثة طبيعية
عاصفة	1992	كارثة طبيعية
عاصفة	2002	كارثة طبيعية
فيضان	2003	كارثة طبيعية
حرب مع بلد مجاور: تموز/يوليو2006	2006	كارثة من صنع الإنسان
حرب داخلية بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام السلفية المتمركزة في مخيم نهر البارد الفلسطيني	2007	كارثة من صنع الإنسان
حرائق هائلة	2007	كارثة طبيعية/ كارثة من صنع الإنسان

المصدر: سناء معلوف، **وجهات نظر من الخطوط الأمامية: تقرير عن لبنان**، لبنان: مؤسسة الرؤية العالمية، 2009، ص12.

[1]- منظمة كرايسز جروب، **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، (دراسة تحمل رقم 48 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل(بلجيكا): منظمة كرايسز جروب (2005)، ص ص(1-10).

[2]- سناء معلوف، وجهات **نظر من الخطوط الأمامية: تقرير عن لبنان**، لبنان: مؤسسة الرؤية العالمية، 2009، ص12.

وقد شنّت إسرائيل هذه الحرب بحجة تطبيق القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم1701 المتعلق بنزع سلاح حزب الله، مستغلة بذلك الوضع الإنقسامي في النظام السياسي داخل لبنان على أعقاب اغتيال الحريري ورغبة تيار المستقبل وقوى14آذار في النجاح السريع للمهمة في ظل عجز الدولة عن القيام بذلك، وقد انتهت الحرب فيما بعد دون تحقيق المطلوب، وبرّرت إسرائيل توقف الهجوم بوساطة الدولة اللبنانية لحل الأزمة، واتهمت قوى8آذار تيار المستقبل ومؤيديه بالعمالة للمشروع الغربي، وأن هاته القوى تريد تدمير المقاومة أكثر مما تريد مصلحة لبنان، ويؤكد الحزب أن المقاومة في الأخير انتصرت، وقدشدّد الأمين العام لحزب الله على أن سلاح حزب الله لن يسلم إلا بشروط، وهي خروج الإحتلال من مزارع شبعا المحتلة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين اللبنانيين، وتأسيس دولة لبنانية قادرة على حماية الدولة، وقد رد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة على هاته التصريحات بأن ديبلوماسية الدولة اللبنانية انتصرت على الحركة ولولاها لكان لبنان أمام دمار هائل[1]، وبالتالي فإن السيادة في لبنان تهددها العديد من المخاطر التي بقيت ماثلة للعيان رغم مرور العديد من السنوات على اتفاق الطائف، الذي نص على ضرورة بسط سيادة الدولة على كافة الأراضي اللبنانية، وأهم هاته المخاطر ظاهرة التسلح على المستوى الداخلي والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة وقضية مزارع شبعا المحتلة.

د- استمرار ظاهرة الهجرة بسبب اللاأمن نتيجة ضعف النظام السياسي:

تعد لبنان بلدا متنوعا من نواحي عديدة دينيا وثقافيا وسياسيا، حيث أن هنالك ستة طوائف إسلامية واثنتا عشر طائفة مسيحية، وبالرغم من إنشاء النظام المتزن بين الطوائف سنة 1943وذلك على إثر تغير الحجم الطائفي بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن هذا لم يمنع من قيام الحرب الأهلية سنة1975، وذلك بسبب السياسة المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة، والتي لم تولي اهتماما بمسألة التوافق بين الطوائف، وبقيت السلطة محتكرة لطائفة معينة (كما تم ذكره سابقا)، وهذا ماأدى إلى قيام الحرب الأهلية، وقد أثبت هاته الرؤية كلا من الدولية للمعلومات ومركز رصد النزوح الداخلي، وذلك وفق دراسات مقدّمة تتضمن أسباب الهجرة في لبنان وأرقام وإحصائيات تتضمن أعداد المهاجرين، وقدعرفت هجرة اللبنايين أعلى مستوى لها من 1975 إلى1990، وهي السنوات التي شهد فيها لبنان تزامن الحرب الأهلية بين الطوائف اللبنانية مع الإحتلال الإسرائيلي للدولة، وقد قدّر عدد المهاجرين في هاته الفترة وفقا لشبكة "الدولية للمعلومات" بحوالي 900 ألف شخص، ورغم عودة الأمن والإستقرار بعد اتفاق الطائف وانطلاق مسيرة الإعمار سنة 1992، والتي أدت إلى عودة الكثيرين إلا أن ذلك لم يوقف ظاهرة الهجرة حيث شملت شرائح اجتماعية عديدة، ورغم صعوبة الحصول على أرقام دقيقة وذلك بسبب قواعد اللعبة السياسية والطائفية المحلية التي تستخدم هاته الأرقام من أجل أغراض سياسية(حسب رؤية شبكة الدولية للمعلومات)، إلا أن هناك محاولات للعديد من الباحثين - قدمتها الدولية للمعلومات- أهمها:

- دراسة الدكتور رياض طبارة سنة 1999 "أفكار عن القضايا السكانية في لبنان" قدرت عدد المغادرين سنويا بحوالي100 ألف شخص في السنوات القليلة الماضية.

[1]- منظمة كرايسز جروب، المرجع السابق، ص ص (1- 14).

- دراسة الدكتور أنيس أبي فرح، والتي قدر فيها عدد اللبنانيين المغتربين بين سنوات 1990-2000 بحوالي 2.325.131 شخص، وأضاف أن الإحصائيات الحقيقية جلّها مخفية بالنسبة للبنانيين المغادرين والقادمين إلى لبنان[1].

وقد قدم مركز رصد النزوح الداخلي مجموعة من الأرقام لهجرة اللبنانيين، وكل رقم مرتبط بالعامل المسبب لهاته الهجرة منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويرى المركز أنه بالإضافة إلى أن النظام الطائفي في لبنان هو الذي تسبب في الحرب الأهلية، فإن هنالك عوامل أخرى ساهمت في هاته الحرب أبرزها تواجد اللاجئين الفلسطينيين الذين يقدرون بمئات الآلاف في لبنان، والذي أدى إلى ربط لبنان بتوترات إقليمية حادة، وفي ظل النزاع العربي الإسرائيلي تسببت الصراعات العنيفة بين الطوائف اللبنانية والفصائل الفلسطينية في اندلاع الحرب المدنية ومجموعة من الأحداث التي تلتها تمثلت في التدخل السوري سنة 1976،والغزو الإسرائيلي سنة 1982 الذي أدى إلى احتلال لبنان إلى غاية عام 2000، وقدم المركز إحصائيات حديثة للهجرة المرتبطة بأهم الأحداث والتطورات على النحو التالي:

- تسبب الإقتتال بين جماعة فتح الإسلام والجيش اللبناني سنة 2007 إلى نزوح 27000 ألف فلسطيني من مخيم نهر البارد بالإضافة إلى اللبنانيين في المناطق المجاورة، حيث نزحت 3100 أسرة تعيش بجوار المخيم إلى مناطق أخرى.

- أدت المناوشات المسلحة سنة2008 إلى نزوح 6000 أسرة بشكل مؤقت بين سنّة وعلويين، حيث لجأت العائلات السنية إلى مدارس حكومية للإحتماء بها، في حين نزحت العائلات العلوية إلى المناطق الشمالية وبالضبط منطقة عكار ومنهم من عبر الحدود باتجاه سوريا.

- تسبب العدوان الإسرائيلي والحرب التي دامت33يوما مع حزب الله إلى نزوح مليون شخص، وبعد الإتفاق على وقف إطلاق النار عاد حوالي90% من النازحين إلى مناطقهم الأصلية[2].

إن الأحداث الطائفية والتدخلات الخارجية التي لم تتوقف حتى بعد الحرب الأهلية وبالرغم من انتهاج النموذج التوافقي في الحكم بين الطوائف اللبنانية جعلت من الهجرة ظاهرة مستمرة في لبنان، وذلك بسبب حالة اللاأمن والتي تبين بشكل كبير عجز النظام السياسي عن حماية المواطن اللبناني، وفرض سيادة الدولة على الأراضي اللبنانية.

إن نظام الديمقراطية التوافقية الذي انتهجته الدولة اللبنانية بعد اتفاق الطائف يشكّل في إطاره القانوني منطلقا لنظام سياسي تعددي يساهم في استقرار الدولة اللبنانية، لكن بسبب افتقاد عنصر الثقة على مستوى

[1]- شركية الدولية للمعلومات، **واقع هجرة اللبنانيين (1991-2000)**، (دراسة تحمل الرقم1 من سلسلة الهجرة في لبنان)، بيروت(لبنان) شركة الدولية للمعلومات (2001)، ص ص(1-2).

[2]- مركز رصد النزوح الداخلي، **لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**، جنيف(سويسرا): مركز رصد النزوح الداخلي(2009)، ص ص(1-5).

القادة السياسيين وكذلك على مستوى الطوائف اللبنانية، جعل النظرية التوافقية لاتلقى تجسيدا في معظم عناصرها وعدم تغيير الكثير من المعطيات كقانون الأحوال الشخصية الذي أبقى على الهوية الطائفية للمواطن بل وألزمه بها من خلال بطاقة الهوية ، وقطاع التعليم الذي برزت فيه المدارس الخاصة لكل طائفة، وهذا مايشكل خطرا على مفهوم المواطنة، بالإضافة إلى الإجراءات الطائفية الصادرة من رموز النظام السياسي ومن تصرفات فردية، سواء في العملية الانتخابية أوفي جملة من القوانين التي خدمت طائفة دون أخرى كمرسوم التجنيس وقانون الإعلام، كل هاته العوامل ساهمت مجتمعة في تصعيد أجواء التوتر إلى حد الإشتباكات الطائفية، والتي أضرت كثيرا باستقرار لبنان خاصة في ظل ظاهرة التسلح الواضحة والعلنية، والتي وقف النظام السياسي عاجزا أمام قوتها ونفوذها الشعبي ودعمها من قبل بعض السياسيين في الدولة ومن أطراف خارجية، حيث أصبحت بعض الأطراف لاتتوانى في الإستعانة بطرف خارجي من أجل إسقاط بعض الوجوه السياسية، وهذا ماأدى إلى تدخلات خطيرة تجسدت من خلال ظاهرة الإغتيالات والعدوان الإسرائيلي في كل مرة تتاح له الفرصة، بالإضافة إلى تدخلات غير مباشرة للعديد من الدول.

الخلاصة والإستنتاجات:

ظهرت سياسة التمييز الطائفي في لبنان منذ زمن الدولة العثمانية باستحداثها لنظام طبقي يعطي الحكم للطائفة الدرزية، ويصنف بقية الطوائف في الدرجة الأدنى ومن الطوائف من لم يتم الإعتراف به أساسا، ثم انقلب الوضع في عهد الإنتداب الفرنسي حيث أعطي حكم البلد للمسيحيين ضمن سياسة الرد بالمثل، و لم يؤسس في كلا الحقبتين سواء العثمانية أو الفرنسية لنظام توافقي يشارك فيه جميع اللبنانيين في الحكم، بل تؤكد الأنظمة القانونية في تلك الفترة عكس ذلك من خلال نظام الملل العثماني، ثم نظام القائمقاميتين، ثم نظام المتصرفية الذي كان الحكم فيه لصالح المسيحيين، وبقي الوضع كما هو عليه حتى بعد الإستقلال، رغم مانص عليه ميثاق 1943 من ضرورة إشراك جميع الطوائف في الحكم، وبمرور الوقت خلق تفرّد الموارنة بالحكم تراكمات وأحقاد طائفية تفجرت من خلال الحرب الأهلية سنة 1975، وبسبب إدراك جميع القوى السياسية أن الخيار العسكري لم يقدم نتيجة لأي طرف، أصبحت هنالك حتمية اللجوء إلى الحوار برعاية عربية عبر اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية، الذي تضمن تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإحداث التوازن داخل السلطة التنفيذية بالإضافة إلى إلغاء قاعدة الأغلبية التي كانت تحكم المجلس النيابي بين المسلمين والمسيحيين، وذلك بإقرار مبدأ المناصفة لتجاوز الخلافات الحادة بين الطرفين حول نسبة كل طائفة، وتجاوز مسألة عدم الثقة في الإحصاء السكاني، وهذا لطمأنة جميع الطوائف بالمشاركة في الحكم عن طريق صيغة توافقية بغض النظر عن القلة أو الكثرة.

قدم اتفاق الطائف نتائج ملموسة ساهمت في الإستقرار النسبي للأوضاع، حيث أصبح هنالك مجال أوسع للحقوق والحريات وضمان للمشاركة السياسية لجميع مكونات المجتمع، واتضح ذلك من خلال المناصفة في التمثيل النيابي بين المسلمين والمسيحيين 54عضوا مقابل 54 رغم الفوارق العددية بين الطرفين واعتبار المسيحيين أقلية مقارنة بالمسلمين، وهذا كله من أجل التأكيد على أنه لامجال للحديث عن الأغلبية والأقلية وعدم جدواها في ظل المساواة القانونية بين الطوائف، كما برزت مشاركة الأقليات ودورها في الحياة السياسية ولعل أبرز مثال على ذلك التمثيل البرلماني للأقلية الأرمينية بثلاث أحزاب سياسية، وفي مجال التعددية السياسية أعطيت المزيد من الصلاحيات لرئيس الوزراء ورئيس المجلس النيابي بعدما كان دورهما شكليا في السلطة لايخرج عن إطار تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية، وفي المجلس النيابي تم زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 108 أعضاء، وأصبح المعيار الرئيسي هو التوافق وفق قاعدة التساوي في المجالس النيابية، حيث لم تعد قاعدة الأغلبية5-6 لها مبرر قانوني كما كان عليه الأمر في السابق، وفي المجال الحزبي فقد انتعشت الحياة السياسية بظهور العديد من التنظيمات السياسية كحزب التحرير الإسلامي، والحزب الديمقراطي اللبناني، والتيار الوطني الحر، وتيار المستقبل، وحركة التجدد الديمقراطي، وحركة اليسار الديمقراطي، بالإضافة إلى العديد من التنظيمات ذات الطابع الإسلامي الجهادي وأخرى ذات طابع خيري.

لكن مايؤخذ على الدستور اللبناني المعدل باتفاق الطائف ثغرات قانونية مهمة أضرت بالنظرية التوافقية وساهمت في زعزعة الإستقرار في لبنان، فبالرغم من سعيه لتعزيز السلطة التشريعية إلا أنه أبقى بالمقابل على صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تعزيزه للإنقسام الطائفي من خلال إبقائه لقانون الأحوال

الشخصية والتعليم الخاص بالطوائف، أما فيما الجانب الواقعي فقد تم تسجيل العديد من الممارسات التي مست بشرعية النظام السياسي وأكدت المحاصصة الطائفية سواء في الإنتخابات النيابية أو في تطبيق القوانين، مما زاد من إشكالية عدم الثقة بين القوى السياسية، والتي أعطت الضوء الأخضر للتدخلات الأجنبية، كما أن وجود ظاهرة التسلح داخل الدولة تناقض مفهوم السيادة للدولة وتساهم في زعزعة الإستقرار السياسي.

الخاتمة:

إن مفهوم الطائفية هو من المفاهيم الحديثة الإستعمال والتي لم تثبت على توصيف معين، رغم أنها تتخذ في ظل التوصيف العام مفهوما سلبيا انطلاقا من التصرفات العصبية التي تصدر من الطوائف، فاقتران الفرق والمذاهب والأعراق المختلفة في الكثير من الأحيان بظاهرة التعصب والتطرف، جعلا من الطائفية مفهوما تختلط فيه الدلالة الواقعية مع الدلالة الإصطلاحية مع غلبة الأول على الثاني، وهنا تظهر الجدلية في المفهوم هاته الجدلية انتقلت في ظل الدولة الحديثة المتعددة الملل والطوائف إلى الميدان السياسي فيما يعرف بالطائفية السياسية، وقد تطرقت الدراسة إلى عوامل نشأة الظاهرة من خلال العامل الديني بالنسبة للديانات غير الإسلامية، والعامل السياسي في الديانة الإسلامية، ثم مفهوم الطائفية بعرض التعريف اللغوي ثم التعريف الإصطلاحي، وذلك من خلال رؤية مجموعة من المفكرين الإسلاميين والباحثين السياسيين، مستعرضين بذلك الإتجاهات المختلفة في تحديد المفهوم، بالإضافة إلى المفاهيم المتداولة والتي تقترب من مفهوم الطائفية بحيث تلتقي به في جوانب معينة والمتمثلة في مفهومي التعصب والتطرف، ثم نتطرق إلى الطائفية السياسية هذا المصطلح المنطلق من مفهوم الطائفية المتواجدة على المستوى الإجتماعي، والذي يستمد من الطائفية جدليتها وهذا ماتجسد من خلال التعريفات المتباينة في رؤيتها حول مفهوم الطائفية السياسية.

كما تمت معالجة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال رؤية مجموعة من الباحثين، ثم الحديث عن أهم مؤشرات الإستقرار السياسي، والمتمثلة في الإنتقال القانوني للسلطة في الدولة، شرعية النظام السياسي، السيادة، الثبات في مناصب القيادة السياسية، الاستقرار البرلماني، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الإنفصالية والتمردات، وجود مبدأ المواطنة، الإقتصاد الناجح، قلة الهجرة، أما بالنسبة للعنصر الأخير في الجانب النظري المتمثل في انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي، فقد تضمن عنصرين وهما أهمية الطائفية بالنسبة للاستقرار السياسي، ويتضمن هذا البند ضمان حقوق الأقليات ضمن مبدأ المواطنة ثم الديمقراطية التوافقية، وفي العنصر الثاني المتمثل في الطائفية السياسية واللااستقرار السياسي تحدثنا عن عن نقطتين رئيسيتين، وهما إضعاف سيادة الدولة، أزمة الشرعية في النظام السياسي.

وفي الشق الثاني اخترنا الدولة اللبنانية كحالة للدراسة، تحدثنا فيه بداية عن التطور التاريخي للطائفية السياسية في لبنان ، حيث تطرقنا فيه إلى الحديث عن المراحل الثلاثة مرحلة الدولة العثمانية، والتي كان يحكم فيها لبنان وفق نظام الملل العثماني، الذي تغير فيما بعد بطلب من الدول الكبرى بحجة تأجيج الطائفية، وتم الإتفاق على نظام ثاني وهو نظام القائمقاميتين، والذي قسم البلد إلى قسمين منطقة شمالية للمسيحيين ومنطقة جنوبية للمسلمين، إلا أن هذا النظام تم إلغاؤه واستحدث نظام المتصرفية الذي أقر بتنصيب متصرف مسيحي بإرادة عثمانية ، ثم مرحلة الإنتداب الفرنسي والتي بدأت منذ1919 إلى غاية1943، والتي كان فيها الحكم للمسيحيين برعاية فرنسية، ثم مرحلة مابعد الإستقلال التي بدأت مع صدور الميثاق الوطني، والذي أقر مبدأ مشاركة الحكم لجميع الطوائف من خلال توزيع السلطات الرئاسية بينها، وفي العنصر الثاني تحدثنا عن أهم التيارات السياسية في لبنان، وذلك من خلال تقسيمين رئيسيين وهما التقسيم المذهبي للطوائف داخل لبنان وتحدثنا فيه عن الطائفة الدرزية وطائفة الموارنة والطائفة السنية والطائفة الشيعية، والتقسيم الثاني المتمثل في

التقسيم السياسي للطوائف، والمتضمن التيارات والأحزاب المنقسمة بين تحالف14 مارس (آذار) الذي يضم تيار المستقبل، الحزب التقدمي الإشتراكي، حزب القوات اللبنانية، حزب الكتائب اللبنانية، حركة التجدد الديمقراطي، حركة اليسار الديمقراطي، وحزبين من الأرمن وهماحزب الهانشاق وحزب الرامغافار، وتحالف 8(آذار)مارس والذي يضم حزب الله اللبناني، حركة أمل، التيار الوطني الحر، حزب الطاشناق الأرميني، الحزب السوري القومي الإجتماعي، حزب البعث العربي الإشتراكي.

وقد ركزت الدراسة على انعكاسات الطائفية السياسية على إستقرار لبنان منذ 1989إلى2009، والتي اتخذت منحيين رئيسيين، أولها إسهامات النظام السياسي الطائفي في استقرار الدولة اللبنانية، والمتمثلة في عنصرين أساسيين تمثيل وحماية الأقليات وكذلك التعددية السياسية والمذهبية، والتي تحدثنا فيها عن مختلف جوانب التعددية بداية بالتعددية على مستوى السلطة السياسية، وذلك من خلال رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي ومجلس الوزراء ثم التعددية على مستوى الأحزاب، أما المنحى الثاني للدراسة يتعلق بالنظام السياسي الطائفي وإشكالية اللااستقرار السياسي، والذي تناولنا من خلاله الأثر السلبي لنظام الطائفية السياسية على استقرار لبنان، من خلال الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني، تدني شرعية النظام السياسي، ضعف سيادة الدولة، استمرار ظاهرة الهجرة باستمرار اللاأمن نتيجة ضعف النظام السياسي.

ومن خلال هاته الدراسة يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

أثبتت التجارب التاريخية أن نظام الطائفية السياسية خلال العهدين العثماني وعهد الإنتداب الفرنسي كان قائما على سياسة التمييز الطائفي، ويتجلى ذلك من خلال الأنظمة القانونية القائمة في المرحلتين التي أثبت في كل مرة فشلها، وأظهرت عدم اهتمام السلطة بالعدالة بين الطوائف اللبنانية في الحكم، بداية بنظام الملل العثماني الذي قسّم المجتمع إلى طبقات متفاوتة، ثم نظام القائمقاميتين الذي فصل في الحكم بين مسلمي ومسيحيي لبنان بطريقة خلقت أغلبية مسيحية في الشمال بأقلية درزية، وجهة جنوبية للمسلمين لكنها تحوي أعدادا كبيرة من المسيحيين، وهذا ماتسبب في العديد من الأحداث والتوترات والتي أدت لإلغاء هذا النظام ليستبدل بنظام المتصرفية الذي اتضحت فيه البراغماتية الفرنسية العثمانية، من خلال تسليم الحكم لمتصرف مسيحي في لبنان ولكن بتعيين عثماني، ومع سقوط الدولة العثمانية وبداية الحماية الفرنسية للبنان منذ سنة 1919 ازدادت سياسة التمييز في نظام المتصرفية وذلك بتعيين متصرف مسيحي في الحكم بإرادة فرنسية، واستمر هذا النظام في حكم البلد حتى الإستقلال.

بصدور الميثاق الوطني سنة 1943 واستقلال لبنان أصبح هنالك نظام قانوني يقر بمبدأ التوافق في الحكم بين الطوائف اللبنانية، يقابله تناقض في الممارسة على أرض الواقع، والذي يظهر من خلال استفراد رئيس الجمهورية(من الطائفة المسيحية) بالحكم وعدم فاعلية منصبي رئاسة المجلس النيابي (للشيعة)ورئاسة الوزراء(للسنة) اللذين كانا يأخذان طابعا شكليا، مما جعل مطالب المسلمين تزداد بضرورة إشراكهم في الحكم، خاصة في ظل التوازن الديمغرافي بينهم وبين المسيحيين، إلا أن هاته المطالب لم تلق اهتماما من طرف النظام السياسي، وهذا ماأدى في نهاية المطاف إلى الصدام المسلح سنة1975، والذي لم يتوقف إلا بتدخل عربي من أجل حل النزاع وذلك من خلال اتفاق الطائف، وهذا ما يجسد إشكالية عدم الثقة بين الأطراف

اللبنانية، والتي تحول دون الإتفاق البيني (الداخلي) من أجل حل المشاكل السياسية والإجتماعية دون اللجوء إلى الأطراف الخارجية.

على الرغم من النتائج الملموسة التي حققتها الديمقراطية التوافقية التي دعى إليها اتفاق الطائف، والتي ساهمت في استقرار الوضع نسبيا في لبنان، إلا أن المحاصصة الطائفية التي تطورت بمرور الوقت أثبتت صعوبة تطبيق نظام الطائفية السياسية بصيغة توافقية ترضي جميع الأطراف اللبنانية، وهذا ما أبرزته العديد من الوقائع أبرزها الأحداث الطائفية سنة 2008، والتي أدت إلى تدخل عربي ثاني من أجل وقفها من خلال اتفاق الدوحة في نفس السنة.

وفي ظل صعوبة تطبيق النموذج التوافقي واتساع المحاصصة الطائفية وعجز النظام السياسي عن مواجهتها فإن العديد من الأطراف اللبنانية تلجأ إلى البحث عن بديل آخر من أجل حماية نفسها وإثبات وجودها، وذلك من خلال الإستعانة بالأطراف الخارجية، التي تجد في ظل هذا الواقع مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة اللبنانية، هاته التدخلات التي ساهمت بشكل كبير في زعزعة الإستقرار وتقويض نجاح النظام السياسي التوافقي في لبنان، وذلك باستغلال عنصر عدم الثقة المستشري داخل السلطة السياسية وبين أوساط المجتمع اللبناني، وبتزايد الأخطار الداخلية والخارجية على لبنان أصبح من الضروري البحث عن نظام سياسي قادر على حماية الدولة، وذلك باقتراح بدائل عديدة أبرزها الشروع الفعلي في إلغاء نظام الطائفية السياسية.

تبقى إشكالية إلغاء نظام الطائفية السياسية التي دعى إليها اتفاق الطائف محل جدل كبير، على الرغم من إعادة طرحها من قبل رئيس المجلس النيابي نبيه بري سنة 2009، والذي دعى إلى ضرورة تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وذلك بسبب أن الإبقاء على هذا النظام يعني منح مزايا لبعض الطوائف دون الأخرى خاصة الطائفة المسيحية، والتي تجد في نظام الطائفية السياسية عاملا أساسيا في إثبات قوتها من خلال إمساكها بزمام السلطة التنفيذية، والذي يعوض لها التوازن الديمغرافي المفقود بينها وبين المسلمين وبالتالي عدم إلغاءه، وهذا يمثل إجحافا بحق المسلمين حيث أنه بالرغم من ثقلهم العددي يجدون أنفسهم بيد حكم أقلية مسيحية واعتبارهم كمشاركين في الحكم بدل أن يكونوا أهم صانعي القرار، ومن جهة أخرى فإن إلغاء نظام الطائفية السياسية يعني حكم الأغلبية المسلمة، والذي ربما يؤدي إلغائه إلى إهمال حقوق الأقليات ومشاركتها في الحكم، وهذا مايؤدي إلى عواقب وخيمة على استقرار الدولة اللبنانية.
من خلال هاته الدراسة يمكن تقديم التوصيات والإقتراحات التالية:

مادام أن الدستور اللبناني نص صراحة على إلغاء الطائفية السياسية وذلك بعد تعديله باتفاق الطائف سنة1989 بإجماع وطني ومن كافة القوى السياسية، فإنه من أجل الوصول إلى هاته الغاية ينبغي السعي إلى إعادة هيكلة الأحزاب السياسية، وذلك بتأسيس أحزاب ذات منطلق وطني تمثل كافة اللبنانين، وليس لها أي بعد طائفي، بحيث تجسد معنى التعددية السياسية بدل التعددية الطائفية ، وهذا لن يتأتى إلا بإلغاء كل الإجراءات القانونية التي تزيد وتفاقم من سياسة التمييز الطائفي، وأبزها قانون الأحوال الشخصية، الذي ينبغي أن يلغى بحكم أنه يلزم المواطن بإدراج هويته الطائفية ضمن بطاقة الهوية وهذا مايعرقل مفهوم المواطنة، وبالتالي ضرورة استبدال هذا القانون بقانون مدني عام منطلقه هوية وحيدة للمواطن اللبناني وهي الهوية الوطنية.

الملخص:

الكلمات الدالة: الطائفية، الطائفية المجتمعية، التعصب، التطرف، الطائفية السياسية، الديمقراطية التوافقية، المحاصصة الطائفية.

تناولت الدراسة موضوع الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي من خلال عرض الإتجاهات المتباينة في النظرة إلى مفهوم الطائفية والطائفية السياسية، وهذا لحداثة المصطلح وكونه لايزال في طور النشأة، وكذلك اتعكاساته على الاستقرار السياسي، وتركز الدراسة على الحالة اللبنانية وذلك بداية من 1989 والتي وقّع فيها على وثيقة الوفاق الوطني(اتفاق الطائف) في المملكة العربية السعودية برعاية من جامعة الدول العربية واتفاق بين جميع الأطراف اللبنانية المتصارعة، وامتدت الدراسة إلى غاية2009 وذلك بدعوة الرئيس نبيه بري إلى تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وقد كان اتفاق الطائف بداية لنظام سياسي جديد يحكم لبنان وهو نظام الديمقراطية التوافقية، هذا الأخير خلّف نتائج مختلفة على الساحة اللبنانية جعلت من القوى السياسية والإجتماعية داخل الدولة منقسمة بين مؤيد لهذا النظام بحجة تحقيقه لاستقرار نسبي وعدم وجود بديل مقنع من غير هذا النظام، ولكونه يحمي جميع الطوائف خاصة الأقليات، وطرف آخر معارض للنظام والذي يرى بأن لبنان يمر بحالة من القصور و الجمود السياسي على الرغم من انتهاجه للنموذج التوافقي، والذي حاد عن مساره وأصبح نظاما للمحاصصة الطائفية، وبالتالي أصبحت له العديد من النتائج السلبية التي تضر باستقرار الدولة اللبنانية.

Abstract :

Key words :sectarianism, sectarianism community, intolerance, extremism, political sectarianism, consensual democracy, sectarian quotas

The study subject of political sectarianism and its impact on political stability through the presentation of trends differentiated approach to the concept of sectarianism and political sectarianism, and this is the novelty of the term and he is still in the process of growing up, as well as Atekasath on political stability, the study focuses on the case of Lebanon and the beginning of 1989, which was signed in which the National Accord Document (Taif Agreement) in the Kingdom of Saudi Arabia under the auspices of the Arab League and agreement among all the Lebanese parties competing, and stretched the study unti 2009, at the invitation of President "Nabih Berri", the formation of the National Commission for the abolition of political sectarianism, was the Taif Agreement beginning of a new political system governing Lebanon, a system of consensual democracy, the latter behind different results on the Lebanese arena has made political and social forces within the state divided between supporters of the system under the pretext achieved for the relative stability and the absence of an alternative convincing is this system, and because it protects all communities especially minorities, and another party opposed to the system, which sees that Lebanon is in a state of palaces and political deadlock despite the Maternal, Newborn of the harmonic pattern, which deviated from its course and became a system of quotas and thus became the sectarian has many negative consequences that are harmful to the stability of the Lebanese state.

الملاحق

ملحق رقم01: اتفاق الطائف

فيما يلي النص الرئيسي لاتفاق الطائف الذي أبرم بتاريخ 22 /1989/10 والذي صادق عليه مجلس النواب اللبناني بتاريخ 1989/11/05.

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات

1- المبادئ العامة

أ - لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، وهو عضو في حركة عدم الانحياز وملتزم بميثاقها.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوقوالواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

ه - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرارالنظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع بها في ظلسيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم لا توطين.

ي- ــلاشرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الإصلاحات السياسية

أ- مجلس النواب: مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3-كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـــ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.ب ـــ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.ج ـــ نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى(108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.
2- يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8-يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10-يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14-لرئيس الجهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لاتبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرئس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة، ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوما، ولا تمارس الحكومة صلاحيتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضّيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس لجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7-يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9-يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي، لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل، ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، تتخذ القرارات بأكثرية الحضور أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى ومايعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير: تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية، ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية: أ ــ إذا استقال رئيسها ب ــ إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها. ج ــ بوفاة رئيسها د ــ عند بدء ولاية رئيس الجمهورية ه ــ عند بدء ولاية مجلس النواب. و ــ عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكما في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، ومهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء، ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ - إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي، واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة، وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء

وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الإصلاحات الأخرى:

أ- اللامركزية الإدارية.

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقامتأمينا للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم:

أ - ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية.

(ب) رئيس مجلس النواب.

(ج) رئيس مجلس الوزراء.

(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب - تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـــــ:

1- الأحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج - تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

د- قانون الانتخابات النيابية: تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة: يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

ه- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية: ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

و- التربية والتعليم:

1- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام: إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها علىمعالجته.

ب - تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

ه- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام1975 بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان،تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة

الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثا: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار425وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلالالإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23آذار1949م.

ج - اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني فيمنطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي، ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية،وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذورالقربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، استناداً إلى ذلك ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

ملحق رقم02:اتفاق الدوحة

فيمايلي نص اتفاق الدوحة الذي توصل إليه الأطراف اللبنانيون برعاية قطرية بتاريخ24 ماي2008م.

أولا: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس نواب البرلمان اللبناني للإنعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال 24ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، علما بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الإستثنائية.

ثانيا: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيرا توزع على أساس 16 وزيرا للأغلبية و11للمعارضة وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الإتفاق بعدم الإستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثا: اعتماد القضاء طبقا لقانون1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضائي مرجعيون-حاصبيا دائرة انتخابية واحدة وكذلك بعلبك-الهرمل والبقاع الغربي راشيا.

وفيما يتعلق ببيروت فيتم تقسيمها على الوجه التالي

الدائرة الأولى: الأشرفية-الرميل-الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة-المدور-المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن-عين المريسة-المزرعة-المصيطبة-راس بيروت-زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الإنتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقا للأصول المتبعة.

رابعا: وتنفيذا لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة عامة ماجاء في الفقرتين4 و5 واللتين نصّتا على أن:

- تتعهد الأطراف بالإمتناع عن العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

- إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين، وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقا للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت وتم الإتفاق على مايلي:

- حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الإحتكام إليه، فيما قد يطرأ من خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معا في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.

- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لاتكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة احتراما لسيادة القانون وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات للقضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامسا:

- إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

- تتولى اللجنة الوزارية العربية ايداع هذا الإتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد الإتفاق عليه.

تم التوقيع على هذا الإتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر مايو لسنة2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــــــع:

I. الموسوعات:

1- آبادي مجد الدين الفيروز، **القاموس المحيط**، (تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة وإشراف محمد العرقسوسي)، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2005 .

2- ابن منظور،**لسان العرب**، (تحقيق عبد الله الكبير،محمد حسب الله،هاشم الشاذلي)،القاهرة: دار المعارف، 1981.

3- الجابري محمد، موسوعة **دول العالم**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط1، 2000.

4- الكيالي عبد الوهاب (وآخرون)، **موسوعة السياسة**،(ج1،ج2،ج3،ج4،ج5،ج6)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

II. الكتب:

أ- باللغة العربية:

1- أديب إسحاق وآخرون، **أضواء على التعصب**، بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر،ط1، 1993.

2- بيضون أحلام، إشكالية **السيادة والدولة: نموذج لبنان**، بيروت: مطابع يوسف بيضون، ط1، 2008.

3- حافظ عثمان، **الإسلام والصراعات الدينية**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

4- السامرائي سعيد، **الطائفية في العراق**، لندن: مؤسسة الفجر، ط1، 1993.

5- الصاوي صلاح، **التطرف الديني الرأي الآخر**، الآفاق الدولية للإعلام، (د،ط)، (د،ت).

6- الصفار موسى، **الطائفية بين السياسة والدين**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2009.

7- (ــــ ، ــــ)، **الإستقرار السياسي والإجتماعي ضروراته وضماناته**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.

8- طرابلسي فوزي، **تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

9- العلواني طه جابر، **العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات**، مكتبة الشروق، 2004.

10- غليون برهان، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 1979.

11- قادري حسين، **لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، باتنة: دار قانة للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

12- المجذوب محمد، **القانون الدستوري والنظام السياسي: في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط4، 2002.

13- مسرة نصري أنطوان، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، القاهرة: مركز ابن خلدون بالإشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، 1995.

14- معطي علي، **تاريخ لبنان السياسي والإجتماعي:دراسة في العلاقات العربية التركية**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ط1، 1992.

15- وليد مبارك، **مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004.

16- يوجين روجان، **تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، (ترجمة محمد ابراهيم الجندي)، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011.

17- ريكولا كوفمان (وآخرون)، **نحو مصالحة وطنية لبنانية**، (ترجمة محمود السيد)، بيروت وجنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2006.

18- معلوف سناء، **وجهات نظر من الخطوط الأمامية: تقرير عن لبنان**، لبنان: مؤسسة الرؤية العالمية، 2009.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Charbel nahas, **Le confessionnalisme au liban**, de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du probleme, ecole des hautes études en sciences sociales,1980.

III. المقالات والدوريات:

أ- باللغة العربية:

1- أده، ميشال ،"دفاعا عن الصيغة اللبنانية"، **مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية**، بيروت، 21 ديسمبر 2010.

2- بلقزيز، عبد الإله، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد378، أوت 2010.

3- جميل، هلال، "لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، بيروت،01 أفريل2009.

4-جبارة، خليل، "مشروع الشفافية في الإيرادات: دراسة حالة الجمهورية اللبنانية، **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد**، بيروت، المؤتمر الثالث، نوفمبر2007.

5- سنو، عبد الرؤوف، "لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته"، **حوليات جامعة القديس يوسف**، العدد9،2007.

6- سلامة، عبد الغني، "الإسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية في لبنان"، **مجلة تسامح**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد30، سبتمبر 2010.

7- شعبا، منال، "العونيون من التيار إلى الحزب"، **جريدة النهار اللبنانية**، 10أوت2005.

8- عبد الغني، عماد، "خارطة الحركات والتنظيمات الإسلامية السنية في لبنان ضمن سلسلة كيف ينظر الإسلاميون إلى بعضهم؟ "**مركز المسبار للدراسات والبحوث**، دبي، الكتاب55، أفريل2011.

9- العثماني، سعدالدين،"دور الوسطية في تحقيق الإستقرار السياسي"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد29، 05نوفمبر2010.

10- عصام، سليمان، "تقرير مقارن عن أوضاع البرلمان في لبنان والأردن ومصر والمغرب"، **المركزالعربي لتطوير حكم القانون والنزاهة**، بيروت، 04جانفي2007.

11- (ـــــ، ـــــ) ،"الأحزاب السياسية في لبنان"، **المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة**، بيروت، 16 جانفي 2009.

12- عقل، عقل، "العدالة الدستورية والمجتمع التعددي"، المجلد الرابع، **المجلس الدستوري**، لبنان، 2009-2010.

13- عمارة، رشيد، "الديمقراطية التوافقية:دراسة في السلوك السياسي العراقي"، **مجلة زانكوي سليماني**، السليمانية، العدد 30، أكتوبر2010.

14- مهنا، كامل، "دور المجتمع المدني في السياسات العامة"، **تجمع الهيئات الأهلية التطوعية** ، صيدا،13 أوت 2007.

15- المولى، سعود، "هل هناك مقومات لوجود دولة في لبنان؟ أي نظام سياسي وأي صيغة للبنان"، **رابطة أصدقاء كمال جنبلاط**، بيروت، 22جوان2011.

16- ناصوري، أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، دمشق، العددالثاني، المجلد24، 2008 .

17- هاغوب، بقرادونيان، "الطاشناق يميز بين تحالفاته السياسية والإنتخابية"، **الجريدة**، العدد28، 24 أفريل 2008.

18- الهواري، وفيق، "الطائفية في لبنان: تمييز بين المواطنين قانونا"، **مجلة تسامح**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد29، جوان 2010.

19- وطفة، علي، أسعد (وآخرون)، التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي، **مجلة عالم الفكر الكويتية** الكويت: مركز الرافدين للدراسات والبحوث، المجلد 30، العدد3، مارس2002.

20- الدولية للمعلومات، **واقع هجرة اللبنانيين (1991-2000)**، (دراسة تحمل الرقم1 من سلسلة الهجرة في لبنان)، بيروت(لبنان) شركة الدولية للمعلومات (2001).

21- لجنة فؤاد بطرس، **قراءة تحليلية في الطائفية السياسية: النظام الإنتخابي نموذجا**، (في إطار أعمل اللجنة الوطنية لصياغة قانون للإنتخابات النيابية).طرابلس (لبنان): لجنة فؤاد بطرس (2005).

22- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية**، (ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها)، الدوحة (قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (28جانفي 2012).

23- المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، **شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان**، (ضمن سلسلة من أجل الوطن الرسالة)، كسروان (لبنان): المركز الماروني للتوثيق والأبحاث (2009).

24- مركز رصد النزوح الداخلي، **لبنان استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية**، جنيف (سويسرا): مركز رصد النزوح الداخلي (2009).

25- منظمة كرايسز جروب، **لبنان على حافة الهاوية** (دراسة تحمل رقم20 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل(بلجيكا): منظمة كرايسز جروب (2006).

26- منظمة كرايسز جروب، **لبنان معالجة عاصفة تتجمع**، (دراسة تحمل رقم 48 في سلسلة تقارير الشرق الأوسط)، بروكسل(بلجيكا) : منظمة كرايسز جروب (2005).

ب- باللغة الأجنبية:

1- Carolina Curvale, <<Does Political Participation Affect Political Stability>>, department of politics, New York University.

2- Martin paldam, << does economic growth lead to political stability>>, university of Aarhus.

3- ziad hafez, << la rente et le confessionnalisme au Liban>>, **confluences Méditerranée**, N°70, (mars) 2009.

4- Camille Habib, <<lebanesse politics and the tyrany of confessionalism>>, **Confluences Méditerranée**, N°70, (march) 2009.

IV. الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب اللبناني، الدستور **اللبناني.** لبنان: مجلس النواب اللبناني، 1926.

2- الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب اللبناني، **اتفاق الطائف،** لبنان: مجلس النواب اللبناني، 1989.

3- الجمهورية اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، **البرنامج التنموي لقطاع التعليم،** لبنان: مجلس الإنماء والإعمار اللبناني، 2006-2009.

4- الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام اللبنانية، **الأحزاب السياسية في لبنان،** لبنان: وزارة الإعلام اللبنانية، 2013 .

V. الدراسات غير المنشورة:

1- الأجدع نبيل ناصر محمد، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية: دراسة حالة"، (أطروحة ماجيستير، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، 2005).

2- عدوان أكرم محمد ، "الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان"،(بحث جامعي،كلية الآداب،قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011).

3- محمد زين العابدين، "الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان"، (رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر2009).

4 - موح عراك عليوي،"الإزدواجية الشخصية بين عصبية الإنتماء والولاء الوطني: دراسة اجتماعية تحليلية"، (بحث جامعي،جامعة بابل ،2011).

VI. الوثائق الإلكترونية:

1- خوجة، لطف الله، "الشيعة وسلاح الطائفية"، الموقع الإلكتروني:

http://www.saaid.net

2- رائد، نايف، حاج، سليمان، "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، العدد2592، 21مارس2009، الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

2- العادلي، حسين، درويش، "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية"، الموقع الإلكتروني:
www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098

3- العلواني، طه،"الحميد والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي"، الموقع الإلكتروني:
palscholars.com/ar/pdf.php?type=1&fId=2356

4- غليون، برهان، "نقد مفهوم الطائفية"، **الحوار المتمدن**، العدد 1840، 28 فيفري2007، الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89869

5- قاطرجي نهى، "طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك"، مكتبة صيد الفوائد:

http://www.saaid.net/book/9/2516. doc

6- الموقع الرسمي لتيار المستقبل:

www.almustaqbal.org/articles.php?lang=ar&c

7- الموقع الرسمي لحزب القوات اللبنانية: **www.lebanese-forces.com**

8- الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية:
www.kataebonline.org/AL_KATAEB.htm

9- الموقع الرسمي لحركة التجدد الديمقراطي **www.tajaddod.org**

10- الموقع الرسمي لحركة اليسار الديمقراطي:
www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/.../yassar.htm

11- الموقع الرسمي لحزب الهانشاق الإشتراكي الديمقراطي: **www.hunchak.org/sm2.doc**

12- الموسوعة الحرة ويكيبيديا: **ar.*wikipedia*.org/**

13- الموقع الإلكتروني لقناة المنار اللبنانية: **www.almanar.com.lb**

الفهرس

الفـــــهــــرس